

شرح الأنمرُذَج في النحو

لِلْعَلَامَةِ الزَّمْخَشَرِيِّ

بِشْرَحِ الْأَوْدَهِيِّ
جَمَالِ الدِّينِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْغَنِيِّ

حَقَّقَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ
دَكْتُورُ حَسَنِ عَبْدِ الْجَلِيلِ يُونُسَ

كُلُّهُ حَقُوقُ الطَّبْعِ مَمْلُوكَةٌ لِلنَّاشِرِ
مَكْتَبَةُ الْأَدَابِ ٤٢ مِيدَانُ الْأَوْرَا بِالْقَاهِرَةِ
ت ٨٦٨ - ٣٩٠ - ٣٩١٩٣٧٧

رَبَّنَا آتِنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً

رَبَّنَا آتِنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً

رَبَّنَا آتِنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً

الحمد لله الذي جعل
هذا الكتاب علم
للعالمين

الحمد لله

الحمد لله الذي جعل
هذا الكتاب علم
للعالمين

الحمد لله الذي جعل
هذا الكتاب علم
للعالمين

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
الحمد لله الذي جعل التريية مفتاح البيان وصيرها
التي بها يحترق عن الخطاء في السان وقوم بسبها
لمنطق الذي هو ميمز الانسان وهما بالسبيل الجري بها
الي زروة حقايق القران والصلوة علي خير الانام محمد
الفرقان وعليه واصحابه رؤساء اهل الايمان وبعد امين
بقول العالم العابد الفاضل الكامل افضل الفاضلين
واشرف المحققين المولي المعظم الامام الاعظم الجاح
بين المعقول والمشروع حاوي الاصول والفروع
مبين للملار والحرام ملك القصاة والحكام جمال الملار
الدين محمد بن عبد النبي الارابي شيخ الله المسلمين
يطول بقائه وادام دولته حتي خالقه والطاب الله ثراه
لما رابت مختصر الامام علانة العالم استاذ ائمة بني ادم

الحمد لله الذي جعل
هذا الكتاب علم
للعالمين

صدر الكتاب والمومل من يعتد على خلل فيه ان نصلي
بكرمه وبصمته عن لونه فيه فاتي بارض الناليف فيها
كاجا والمختع بالذات والتصنيف لا يوجد الا طيف منه
في السبغات وذلك لانه شاركت على التعداد وان
بفني الفد في فيه لمن ابتلى بشرحية الاضداد وعصمنا الله
من شرورهم ورد اليهم بلقطة كيد محجورهم الحمد الله على التمام

ثم الكتاب بعنوان الله الملك العوسبار

قد وقع الفراغ من تحرير هذه النسخة

الشذيفة المباركة في شهر جاذي الحول

في يوم شنبه وفي وقت العشاء

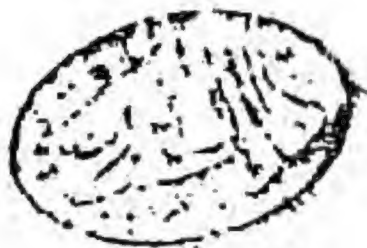
وفي سنة الفجر محمد

٩٧٠

بن حسين

عفي عنهما

ل



الحمد لله الذي جعل العربية مفتاح البيان وصبرها آله خنزيرها عين



لحظاء في اللسان وفوق سبيلها المنطق الذي هو عجز الانسان و
حياءها لما يرتقى بها ذروة حقايق القرآن والصلوة خير الانام
محمد الفرقان وعلى آله واصحابه رؤسا اهل الايمان

والله اعلم



يقول الفقير الى الله الغني محمد بن عبد الله الارد بلى نقا الله عنه
لما ريت مختصر الامام القمام علامة العالم استازا مية بنى آدم
جار الله قدس الله سره العزيز اعنى انوزجه في الخوقيدل النفي
كثير النفي صغير الجسم عزيز الخوق مرغوبا للبند بنين وغيره مطلوب بال
سبل خيره ولم يكن له شرح يليق قاصده وقد كنت اريد تليظ
البند بنين من احبنا المتحسطين في سلك احبابنا لا سيما قرة عين
الرميث وسرور نفسي الكدة علاء الملة والدين احديج صدر الامام
رسي الانام اقضى القضاء والحكام مظهر الحق في الاحكام عماد الملة و
الدين مفضل المكاشي بلغها الله امالها وضاعف في العالمين اقالها
اردت ان اشرحه شرحا يفيد طالبيه ويفيق مطالبه بحيث لا يتخطى
خليل لفظه خطا كثيرة والى الجواز عن تقيي معناه الاسافة يسيرة والتميز
ان كنت الفاظ التي بتمامها من اوله كتب الشرح الى اتمامها حتى يكون كالزوا
المتعلين على التعريف وغيرهم من نسي ليعت بها ايد الجاهل بالقرني وارجوا
من الله تعالى ان يعينني بالانعام ويجعله في ايدي الى دار السلام فانه المستطاع
وعليه التكلان



مفقود

- (٨) المفصل فى النحو ، وقد اعتنى بشرحه خلق كثير .
- (٩) الأنموذج فى النحو .
- (١٠) المفرد والمؤلف فى النحو .
- (١١) رموس المسائل فى الفقه .
- (١٢) المسائل فى الفقه .
- (١٣) شرح أبيات سيبويه .
- (١٤) المستقصى فى أمثال العرب .
- (١٥) صميم العربية .
- (١٦) سوائر الأمثال .
- (١٧) ديوان التمثيل .
- (١٨) شقائق النعمان .
- (١٩) شافى العيبي من كلام الشافعى .
- (٢٠) معجم الحدود .
- (٢١) المنهاج فى الأصول .
- (٢٢) مقدمة الآداب .
- (٢٣) ديوان الرسائل .
- (٢٤) ديوان الشعر .
- (٢٥) الرسالة الناصحة .
- (٢٦) الأمالى فى كل فن .
- (٢٧) المقامات .
- (٢٨) أطراق الذهب .
- (٢٩) الكلم النوايغ .
- (٣٠) الأحاجى النحوية .
- وغيرها (*) .

* * *

(*) شذرات الذهب م ٢ ص ١١٨ / ١٢١ . بغية الرعاء ج ٢ ص ٢٧٩ / ٢٨٠

{ الأردبيلي } : شارح الأئمة

هو محمد بن عبد الغنى الأردبيلي ، المشهور بغنى زادة ، مفسر وفقه ونحو .

وقد جاء في كشف الظنون عن كتاب الأئمة وعن شارحه : أئمة في النحو : للعلامة جار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري المتوفى سنة ثمان وثلاثين وخمسائة ، اقتضبه من الفصل وجعله مقدمة نافعة للمبتدئ ، كالكافية ، وشرحه الفاضل الشهير بزين العرب « علي بن عبد الله المصري » وجمال الدين محمد بن عبد الغنى الأردبيلي (المتوفى سنة ٦٤٧ هـ . أوله : الحمد لله الذي جعل العربية مصباحاً للبيان ، وهو شرح بقوله ، ألفه لعلاء الدين أحمد بن عماد الكاشي وصدر الأفاضل ابن الحسين الخوارزمي الذي ولد في ٥٥٠ وتوفي سنة ٦١٧ ، وجعل تلميذ المصنف ضياء الدين أملي كتاباً كالشرح ، وسماه الكافية » (١) .

ولا شك أن معرفة أسباب تأليف الكتاب والشخصيات التي ألف من أجلها يؤكد صحة تاريخ وفاة الأردبيلي الذي ذكره حاجي خليفة في « كشف الظنون » وهو ٦٤٧ هـ ، ويؤكد ذلك أيضاً أن أقدم المخطوطات للكتاب كتبت سنة ٩٧٠ هـ ، وهو تاريخ متأخر عن مولد الأردبيلي ، ولهذا نؤكد خطأ كحاله فيما أورده في معجم المؤلفين من أن الأردبيلي قد ولد سنة ٩٨٠ هـ أي بعد أقدم مخطوطة بعشر سنوات ، وهذا محال .

ومن تصانيف الأردبيلي :

١ - حاشية على أنوار التنزيل للبيضاوي في التفسير .

٢ - الأنوار في الفقه الشافعي .

٣ - الرسالة العلمية . ٤ - شرح الأئمة .

(١) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون المجلد الأول ص ١٨٥ .

نسخ الكتاب

اعتمد المحقق على ثلاث من أقدم مخطوطات الكتاب بدار الكتب المصرية ، كما اعتمد على مطبوعة قديمة .

(١) المخطوطة الأولى : رقمها : ٧٢ (نحو - خليل أنما)

من القطع الكبير ، مكتوبة بخط رقعة واضح ، أخذت الرمز « ل » وهي أتم المخطوطات وأكملها وأقدمها ، كتبت سنة ٩٧٠ هـ ، وفي أسفل الجزء الأول منها هوامش أثبتتها المحقق لفائدتها . وقد سقطت ورقة من المخطوطة بين ص ٧٤ ، ٧٥ .

(٢) المخطوطة الثانية : رقمها : ١٢٠٩ (نحو)

من القطع المتوسط ، مكتوبة بخط الرقعة ، ولم ترقم صفحاتها ، سقط من آخرها بعض صفحات وقد وقع ببعض المواضع فيها شيء من السهو . وقد أعطيت الرمز « س »

(٣) المخطوطة الثالثة : رقم : ١٦١٠ (نحو)

من القطع المتوسط ، صفحاتها غير مرقمة ، وقد بلغت بعد ترقيمها ١٠٧ صفحة ، مكتوبة بخط فارسي دقيق جداً ومتداخل . كتبت سنة ١٠٧٤ هـ . وقد أعطيت الرمز « ق » .

ولا تختلف عن المخطوطة « ل » أو « س » .

وقد سقطت ورقة من المخطوطة ق بين ص ٤٦ ، ص ٤٧ ، وورقة بين ص ٦٦ ، ٦٧ .

(٤) المطبوعة :

هي مطبوعة قديمة ، تمتلكها مكتبة الآداب بمصر لصاحبها على حسن ، مكتوبة بخط قريب من النسخ ، ومطبوعة بالطريقة القديمة على حجر سنة ١٩٠٥ بمعرفة محمد ميرزا الداغستاني المورادي بإذن النظارة في سانكت بطر بورغ .

تقع في ١٩١ صفحة ، بها هوامش تزيد بضعة مرات على حجمها .
يتصل أكثرها بإعراب المتن وشروحه ، ولم أورد لها لأنها تمثل كتاباً آخر
بالإضافة إلى الكتاب الأساسي .

منهج التحقيق :

اعتمد المحقق على المخطوطات التي أشرنا إليها آنفاً وعلى المطبوعة ،
وجعل المخطوطة « ل » أصلاً ، فإذا وجد بها خطأ أو سهواً نقل عن « ق
أو س أو ط أيها أتم وأصح .

ورضع لكل صفحة من صفحات المخطوطات أرقام لعدم وجود أرقام
بها ، وأشار إلى الاختلاف بين المخطوطات ، وأثبت ما رآه ضرورياً من
هذه الاختلافات ، فجنباً للبس ومراعاةً للصواب .

وقد كان أول عمل قام به المحقق وضع عناوين لأبواب الكتاب
والأصناف المندرجة تحت كل باب ، وأقسام كل صنف ، ثم فروع كل قسم
محتفظاً في كل ذلك بالتصنيف الذي وضعه الشارح . وقد وُضِعَت
العناوين التي أضانها المحقق بين قوسين معقوفين .

أمّا بالنسبة للشواهد القرآنية ، فقد أثبت رقم الآية واسم السورة
بالحامش ، وقسم ما رآه يستوجب التفسير من حيث الشاهد النحوي .

وبالنسبة للشواهد الشعرية فهي قليلة جداً ، وقد أشار المحقق إلى
مصادرها في الدواوين والمجموعات وكتب النحو .

وقد وجد المحقق أنه من الضروري إثبات التعريفات النحوية التي
اصطلح النحاة عليها حيث ورد كثير منها مقتضياً ، أو مشروحاً ، أو ممثلاً
له بشواهد دون ذكر التعريف .

كما وجد من الضروري أن يفسر بعض المواضع التي تحتاج إلى تفسير ،
وبخاصة المصطلحات النحوية .

وبالنسبة لباب الحروف فيبدو أن المصنف والشارح اعتمداً منهج
البصريين في معاني الحروف .

وقد ذكر المرادى في كتاب « الجنى الدانى » أن الكوفيين هم الذين
أثبتوا تلك الكثرة من معاني الحروف (١) .

(١) انظر الجنى الدانى ص ٢٤٨ / ٢٤٩ .

ولا شك أن معانى الحروف عند جمهور النحويين لا تقتصر على وجهة نظر البصريين ، ولهذا أضاف المحقق إلى كل حرف معانيه التى أشار إليها أئمة النحو ، دون تعرض لأوجه الخلاف تمشياً مع روح الكتاب .
كتاب : شرح الأنموذج :

وضع الزمخشري « الأنموذج » اختصاراً للمفصل ؛ ليكون مقدمة مفيدة للمبتدئ ، وجاء شرح الأردبيلي متمشياً مع الهدف الأساسى للأنموذج .
وتؤكد كثرة المخطوطات التى وصلتنا لشرح الأنموذج أهمية الكتاب التى جاءت نتيجة لدقته ووضوحه .

وعلى الرغم من بعد الكتاب عن الخلافات النحوية ، وعن الاهتمام بالعلل النحوية ، فإنه لم يخل منها ، بل أوردها فى مواضع حسن فيها إيرادها .

وقد أشار الشارح صراحة إلى مذهبه ومذهب المصنف وهو مذهب البصريين . وهو يشير إلى هذا المذهب فى بعض المواضع دون التعليق أو الحكم عليه ومرة يعلق بقوله « وهو الحق » مما يؤكد اتفاق المصنف والشارح مع منهج البصريين .

وفى قليل من المواضع يشير الشارح إلى اختلاف اللغة الحجازية عن التميمية ، والحجازية تتجاوز توالى أربع حركات فتقول : خَمْسَةُ عَشْرَةَ بتسكين الشين ، والتميمية تستبدل فتحة الشين فى عشرة بالكسرة لثلاث تتوالى الحركات بالفتح .

ونحن لا نجاوز الصواب إذا قلنا إن شرح الأنموذج كتاب له من القيمة العلمية ما لغيره من كتب النحو التى تماثله فى الحجم ، يضاف إلى ذلك وضوحه وسره .

ولا شك فى أنه سيضيف إلى المكتبة النحوية لبنة مهمة تسهم فى دعم ذلك البناء الشامخ ، كما تسهم فى تيسير الدراسة النحوية وتأصيلها .

والله ولى التوفيق

دكتور حسنى عبد الجليل يوسف

بسم الله الرحمن الرحيم (١) وبه نستعين

{ مقدمة شرح الأنموذج للأردبيلي }

الحمد لله (٢) الذي جعل العربية مفتاح البيان * وصبرها آلة (٣) يُحترزُ بها عن الخطأ في اللسان * وقرمُ بسببها المنطق الذي هو مميّز للإنسان (٤) * وهياها سُلماً يُرتقى بها إلى ذروة حقائق القرآن * والصلاة والسلام على خير الأنام محمد الفرقان * وعلى آله وأصحابه رؤساء أهل الإيمان * وبعد ... فيقول العبدُ الفقيرُ إلى الله (العابدُ الفاضلُ الكاملُ أفضلُ الفاضلين * أشرفُ المعقّنين * المولى المعظم * الإمامُ الأعظم * الجامعُ بين المنقول والمعتول ، حارِي الأصول والفروع ، مبيّنُ الحلال والحرام ، المصنّوُ بعناية رب العالمين * ملكُ القضاة والحكام ، جمالُ الملة والدين : محمد بن صدر الحاج شمس الدين) (٥) عيد الغنى الأردبيلي (عفا الله عنه) (٦) متّع الله المسلمين بطول حياته * وأدام دولته بحق خالقه :

(١) هامش / ل : فإن قيل لم قدم الله على الرحمن والرحيم ؟ لأن الله ذات ، والرحمن والرحيم اسم صفات ، فكما أن الذات مقدم على الصفات فينبغي أن يكون اسم الذات مقدم على اسم الصفات .

(٢) هـ / ل : الفرق بين الحمد وأحمد أن الحمد يدل على النوام والإثبات ، وأحمد يدل على التجدد : لأن المفهوم منه زمان ...

(٣) هـ / ل : الآلة الوساطة بين الفاعل والمفعول في وصول الأثر إليه كالنشار .

هـ / ل : أى فارق بين الحق والباطل . وقال بعضهم فارق بين الحلال والحرام .

(٤) في ط : المميز للإنسان .

(٥) ما بين القوسين غير موجود في س .

(٦) غير موجودة في ط .

لما رأيت (3) مختصر الإمام الهمام علامة العالم * أستاذ أئمة بني
 آدم / جار الله ، طيب الله (سرّ العزيز) (١١) (وجعل الجنة مثواه) (١٢) *
 أعنى « أنموذجه في النحو » قليل اللفظ ، كثير المعنى ، صغير الحجم ،
 غزير الفحوى (١٣) ، مرغوباً للمبتدئين وغيره * مطلوباً للسالك سبيل خيره *
 ولم يكن له شرح يليق قاصده * (ويلقى إليه مقاصده) (١٤) . وقد كنتُ
 أريدُ تلميظه (١٥) للمبتدئين من أصحابنا المتخرطين في سلك أجبانا ،
 لا سيما قرّة عيني الرّمدة * وسرور نفسي الكمّدة * علاء الملة والدين
 أحمد بن صدر الإمام * رئيس الأنام * أفضى القضاة والحكام * مظهر
 الحق في الأحكام * عماد الملة والدين ، المفضل الكاشي (١٦) ، بلغهما
 الله آمالهما * وضاعف في العالمين إقبالهما .

أردتُ / أن أشرحه (١٧) شرحاً يفيد طالبه * ونبض عليه مطالبه *
 بحيث لا أنخطئ من تحليل لفظه خطئ كثيرة * ولا أتجاوز عن تنقيح
 معناه إلا (4) مسافة يسيرة * والتزمت أن أكتب ألفاظ المتن بتمامها
 من أول / كتابة الشرح إلى إتمامها ، حتى تكون كالزيادة للمتعلّمين على
 التعريف * وتغنيهم عن النسخ التي لعبت بها أيدي الجهلة بالتحريف *
 وأرجو من الله تعالى (٨) أن يعينني على الإتمام * ويجعله قاندي إلى دار
 السلام ، فإنه المستعان * وعليه التكلان .

(١) في ط : ثراء ، وفي س « قدس الله » .

(٢) ما بين القوسين غير موجود في س .

(٣) الفحوى : نحوى القول مضمونه ومرماه الذي يتجه إليه النائل . وهي هـ / ل كثير

المعنى . (٤) غير موجودة في ط .

(٥) تلميظه : لذوقه وإعطائه شيئاً يسيراً منه . وفي هـ / ل التليظ تحريك اللسان عن

بقية الطعام .

(٦) في س : مفضل المكاشي . وكشا الشيء . عضة فانزعجه .

(٧) في ط : أشرح له .

(٨) تعالى : ليست في ط .

{ الكلمة وأقسامها } { مقدمات }

{ قال المصنف رحمه الله تعالى : « الكلمة مفردة » }

أقول : قبل الشروع في المقصود / لابد من تقديم مقدمة * وهي هذه :
اعلم أن طالب كل شيء ينبغي أن يتصور أولاً ذلك الشيء ، بوجه ما ، لأن
المجهول من جميع الوجوه لا يمكن طلبه ، وينبغي أيضاً أن يتصور الغرض
من مطلوبه ، لأنه إن لم يتصوره يكن سعيه عبثاً ، فطالب النحو قبل^(١)
تعلمه ينبغي أن يتصوره أولاً ، ويتصور الغرض منه قبل تعلمه حتى
يكون في طلبه على بصيرة ، فنقول :

{ تعريف النحو }

النحو في اللغة القصد ، وفي عرف النحاة علم بأصول تعرف بها^(٥)
أحوال أواخر الكلم / إعراباً وبناءً . والغرض منه معرفة الإعراب^(٢) .
والإعراب والبناء^(٣) لا يوجد إلا فيما يقع في التركيب الإسنادي
الذي لا يوجد إلا في الكلام . والكلام إنما يتركب من كلمتين ، فلذلك
جرت عادتهم في ترتيب^(٤) الكتب النحوية بتقديم الكلمة والكلام على
سائر الأشياء ، ويتقديم الكلمة على الكلام لأنها جزؤه كما عرفت ،
والشيء إنما يُعرف بعد معرفة أجزائه .

(١) - في ط و س و ل - فطالب النحو بتعلمه .

(٢) في هـ / ل : المقدمة : ما يتوقف على الشروع في العلم . وقبل المقدم ما يتوقف
عليه الصحة الدليل ، وقبل المقدمة أيضاً نطق على مقدم الجنس المراد ههنا الأول .

(٣) عرف ابن جنى النحو : بأنه انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب
وغيره ليلحق من ليس من أهل اللغة بأهلها في النصيحة ، فينطق بها وإن لم يكن
منهم ، وإن شذ بعضهم عنها ردُّه إليها (الخصائص ج ١ ص ٢٤) وعرف الإعراب بأنه
الإبانة عن المعاني بالألفاظ (نفسه ص ٣٥) ولا شك أن النحو والإعراب يتجاوزان هذا
التعريف من حيث إعراب الجمل لأن الجملة لا يظهر فيها بوصفها جملة علامة إعراب وإن
وقعت موقع المفرد الذي تظهر عليه هذه العلامات .

(٤) والبناء : غير موجودة في س و ل و ط .

(٥) هـ / ل : الترتيب في اللغة وضع كل شيء في مرتبة . وفي الاصطلاح جعل
الأشياء المتعددة يطلق عليها اسم الواحد .

{ تعريف الكلمة } (١١)

وقوله « الكلمة مفرد » تقديره : الكلمة لفظ * موضوع لمعنى (١١)
مفرد ، فيخرج « باللفظ » غيره كالخط والعقد والإشارة والتَّصَبُّب .
« وبالموضوع » المهمل / كدبز وبيز (١٢) ، وبالمفرد المركب خمسة عشر (١٣) .
وإنما قلنا إن المهمل يخرج بتقيد الموضوع : لأن الموضوع لا يكون إلا
لمعنى ، والمهمل لا معنى له (١٤) . وإنما حذف قولنا لفظ موضوع لدلالة
قوله مفرد عليه : لأن المفرد لا يوصف به فى / اصطلاح النحويين إلا
اللفظ الموضوع .

(١١) هـ / ل : اللفظ فى اللغة كما يقول العرب : أكلت التمرة ولفظت نواة ، وفى
الاصطلاح . اللفظ ما يثلفظ به الإنسان أو ما فى حكمه مهملًا كان أو مستعملًا ، قلت
دونه أو كثرت .

وعرف ابن مالك الكلمة بأنها لفظ مستقل بالوضع تحقيقًا أو تقديرًا ، أو منرى معه أى
مع اللفظ . انظر شرح التسهيل لابن مالك ص ٣ .
وعرف ابن عقيل الكلمة فى شرح الألفية بقوله :

الكلمة : هى اللفظ الموضوع لمعنى مفرد ؛ فقولنا « الموضوع لمعنى » أخرج المهمل كدبز ،
وقولنا (مفرد) أخرج الكلام فإنه موضوع لمعنى غير مفرد . (شرح ابن عقيل ج ١ ص ١٦) .
- هـ / ل : قال الكلمة ولم يقل الكلام لأن الكلام كل والكلمة جزء ومعرفة الكل
مؤخر على معرفة الجزء ؛ فلهذا قال الكلمة ولم يقل الكلام وندم الكلمة على الإعراب
وغيره ؛ لأن الكلمة ذات الإعراب وغيره عوارض .

فى هـ / ل : المفرد فى الاصطلاح ما لا يدل جزء لفظه على جزء معناه . وإنما قال لفظ ،
ولم يقل لفظة لأن اللفظ غير مشتق ، وإنما اشترط المطابقة .

- فى هـ / ل : (الكلام يتركب من كلمتين) ؛ وإنما قال من كلمتين ولم يقل فصاعداً
لأن المراد من أقل ما يركب منه الكلام ، لأن الكلام لا يكون أقل من كلمتين .
والكلام فى اللغة ضم الشئ على الشئ ، وفى الاصطلاح ضم الكلمة إلى الأخرى على
وجه الفائدة التامة لا على وجه النقصان .

(١٢) وبيز ساقطه من س .

(١٣) التركيب على ستة أقسام : تركيب إسنادى ، وتركيب إضافى ، وتركيب تضمن
وتركيب مزجى ، وتركيب صوتى . مثال التركيب الإسنادى : زيد قائم ، والتركيب
الإضافى : غلام زيد ، وتركيب التضمن : خمسة عشر ، ومثال التركيب المزجى : يعلىك ،
ومثال التركيب الصوتى : مبيربه ، ونظيره . (١٤) فى ط لا يكون له معنى .

{ أقسام الكلمة }

قال : « وهى إما اسم كرجل ، وإما فعل ^(٦) كضرب ، وإما حرف : كقد » .

أقول : يعنى أن أقسام الكلمة منحصرة ^(١) فى هذه ^(٢) الثلاثة : لأنها (إن دلت بنفسها) ^(٣) على معنى غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة ، أعنى الماضى والحال والمستقبل ، فهى الاسم ، مثل : رجل ، فإنه يدل بنفسه على ذات غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة ، وإن دلت بنفسها على معنى مقترن به فهو الفعل ، مثل ضرب ، فإنه يدل بنفسه على ضرب مقترن بالزمان الماضى . وإن لم تدل بنفسها على معنى فهى الحرف كقد ، فإنه لا يدل على معنى بنفسه ، بل يدل بواسطة غيره ، نحو : قد قام ^(٤) .

* * *

(١) هـ / ل : المحصر فى اللغة العدد ، وفى الاصطلاح : عبارة عن إيراد شىء على عدد معين .

(٢) هذه : ليست فى س .

(٣) فى ق : إن دلت على معنى فى نفسها .

(٤) يتحدث هنا عن دلالة اللفظ فللاسم دلالة لفظ ، ودلالة إعراب ، فاللفظ يدل على

مجرد الذات ، والإعراب يدل على صريح المعنى . وذلك فى مثل الفاعل والمفعول من نحو :

ضرب زيد عمراً ، فكما رفعت زيداً عُلِمَ أنه فاعل وكما نصبت عمراً عُلِمَ أنه مفعول .

(كشف المشكل فى النحو ص ١٧١) .

(*) فى هـ / ل : الحرف فى اللغة : الطرف ، يقال أخذت حرف زداعه أى طرف ، وفى

الاصطلاح ما دل على معنى فى غيره ، وإنما سُمى الحرف حرفاً لأنه يقع على طرف الكلام ،

نحو مررت بزيد .

(*) (الكلام المصطلح عليه عند النحاة : عبارة عن اللفظ المفيد فائدة بحسن السكوت

عليها) (ابن عقيل ١٤/١) .

{ أقسام الكلام } (*)

قال : « الكلام مؤلف إما من اسمين أسند أحدهما إلى الآخر نحو زيد قائم ، وإما من فعلين واسم نحو : ضرب زيد ، ويسمى جملة وكلاماً » .

أقول : لما بين الكلمة أراد أن يبين الكلام ، فقله « مؤلف / احتراز به (١) عن المفرد مثل زيد ، وقوله « إما من اسمين وإما من فعل واسم » احتراز عن المؤلف من فعلين نحو ضرب ضرب ، أو من (7) فعل وحرف ، نحو : قد ضرب ، أو من حرفين ، نحو : قد قد ، أو من حرف واسم ، نحو : ما زيد (٢) . وقوله « أسند أحدهما إلى الآخر » احتراز عن المؤلف من اسمين لم يسند أحدهما إلى الآخر نحو غلام زيد ، وخمسة عشر : فإن كل ذلك لا يكون كلاماً . وقوله « وإما من فعل واسم » تقديره : وإما من فعل واسم أسند ذلك الفعل إلى ذلك الاسم ، وإنما لم يذكره صريحاً لأن قوله « أسند أحدهما إلى الآخر » يدل على وجوب الإسناد بينهما ، والإسناد نسبة أحد الجزئين إلى الآخر ليفيد المخاطب فائدة تامة يصح السكوت عليها .

{ تعريف الاسم }

وقوله بعد هذا « الاسم هو ما صحَّ الحديث عنه » يدل على أن الإسناد إنما يكون للفعل / إلى الاسم (٣) . فقله زيد قائم مؤلف من

- وفي هـ / ل : الفرق بين الكلام والجملة : كل كلام جملة ، وكل جملة لا يكون كلاماً ، لأن الجملة تكون مفيدة ، وقد لا تكون مفيدة ، والكلام مفيد أبداً .
- المراد بالإسناد نسبة أحد جزئين إلى الآخر ليفيد المخاطب فائدة يصح السكوت عليها نحو : قام زيد . (١) به غير موجودة في ص ، ل ، ط .
(٢) (ما) هنا نافية أي لا زيد ، ولا يصح أن تكون استفهامية لأن الاستفهامية اسم ويصح بها الإسناد .

(٣) شرح ابن مالك الإسناد بقوله : الإسناد عبارة عن تعليق خبر بخبر عنه ، أو طلب بمطلوب ، فإن كان باعتبار المعنى اختص بالأسماء ، وقيل فيه : وشعبي وسقيني ، كقولك : زيد فاضل ، وإن كان باعتبار مجرد اللفظ صلح لاسم نحو : زيد معرب ، وللفعل نحو : قام مبني على الفتح ، وحرف نحو : في حرف جر ، وجملة نحو : لاجول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة (شرح التسهيل ص ٨) وقال مسيبية عن المسند والمُسند إليه : هما ما لا يتقن واحد منهما عن الآخر ، الكتاب ج ١ ص ٢٣ .

اسمين أَسْنَد أحدهما ، وهو (قائم) إلى الآخر وهو (زيد) . وقوله ٥٩
ضرب / زيد مؤلف من فعل واسم ، أَسْنَد ذلك ^(١) الفعل إلى ذلك الاسم ،
وكل واحد منهما يسمى كلاماً وجملة .

* * *

(١) ذلك : غير موجودة في من و ل

{ الباب الأول }

{ باب الاسم }

قال : « باب : الاسم هو : ما صحَّ (٨) الحديث عنه ، ودخله حرف الجر ، وأضيف ، وعرف ، وثون » (١) .

أقول : لما فرغ من تقسيم الكلمة شرع فى مباحث أقسامها ، وقدم الاسم على الفعل والحرف لأنه أصل وهما فرعان ، إذ هو لا يحتاج إليهما فى تأليف الكلام وهما يحتاجان إليه .

وقوله / « باب » تقديره هذا باب . والاسم فى اللغة ظاهر ، وفى الاصطلاح هو ما صح الحديث عنه ، يعنى يجوز أن يُخبر عنه نحو : خرج موسى . فإن موسى اسم (٢) قد أخبر عنه بالخروج ، « ودخله حرف الجر » يعنى يجوز أن يدخله حرف الجر نحو مرت بعيسى ، فإن عيسى اسم (٣) قد دخله الباء ، وهو حرف الجر . و « أضيف » يعنى يجوز أن يضاف إلى غيره نحو غلامك ، فإن الغلام اسم (٤) أضيف إلى الكاف / و « عرف » يعنى يجوز أن يدخله الألف واللام نحو الرجل . و « ثون » يعنى يجوز أن يدخله التنوين نحو زيد وعمر (٥) . فجميع هذه من خواص الاسم لا

(١) لم يذكر المصنف ولا الشارح ثلاثة من علامات الاسم وهى :

١ - النداء : قال ابن مالك : ويعرف الاسم بثنائه نحو : أيا مكرمان [عمدة الحفاظ ص ٤]
وقال السيوطي : للاسم خواص تميزه عن غيره ، وعلامات يعرف بها وذكر منها ههنا تسعة . أحدها النداء وهو الدعاء بحروف مخصوصة نحو : يا زيد . وإنما اختص به لأن المنادى منقول به نى المعنى أو فى اللفظ أيضا والمنعولية لا تليق بغير الاسم . هـم الهوامع ج ١ ص ٩

٢ - عود الضمير عليه أى على الاسم .

٣ - مباشرة الفعل أى ولاؤه من غير فاصل [نفسه ص ١٤]

(٢ ، ٣ ، ٤) اسم : غير موجودة فى ل .

(٥) وعمر : غير موجودة فى س ، ق .

هو جـد شيء منها في الفعل ولا في الحرف . أمّا الإخبار عنه فلأن الفعل
غير دائماً ^(١) فلا يُخبر عنه ، والحرف لا يكون خيراً ولا مُخبراً عنه ^(٢) .

(٩) وأما حرف الجر فلأن الجرّ علامة المخبر عنه . وقد قلنا إن الفعل
والحرف لا يخبر عنهما . وأمّا الإضافة فلأن الغرض منها إمّا التعريف أو
التخصيص أو التخفيف كما سيجي . والفعل والحرف لا يصلحان شيئاً
من ذلك . وأمّا الألف واللام فلأن الغرض من دخولهما تعريف المخبر
عنه وقد ذكرنا أنهما لا يخبر عنهما . وأمّا التنوين فلأنها علامة تمام
مدخولها ، والفعل والحرف لا يتمان إلا بالغير . أمّا الفعل فبالفاعل .

وأما الحرف فيمتعلقه .

(١) دائماً : غير موجودة في ق.ل.ط .

(٢) ينقسم الاسم على ثلاثة أقسام : ظاهر ومضمر ومبهم . والظاهر كل اسم دل بلفظه
على مجرد ذاته ، وباعرابه على صريح معناه . وسمى ظاهراً لظهوره وتجليه واستغنائه
بنفسه عما يفهمه ، وينقسم إلى مفرد ومثنى ومجموع ...

والمضمر كل اسم دل باختلاف صيغه على اختلاف معانية مثل : أنا وأنت وهو ونفعلك
وتفعلكما وتفعلكن .

وسمى مضمرّاً لأنه كُتِيَ به عن الظاهر للاختصار . وينقسم على ثلاثة أضرب : ضمائر
رفع وضمائر نصب وضمائر جر ، وإلى منفصل وبارز ومستتر . [انظر كشف
المشكل باب الاسم] .

والمبهم : المستغلق والقامض ، وعند النحاة يطلق على أشياء :

أحدها : لفظ قبه إبهام وضعاً ويرفع إبهامه بالتمييز .

وثانيها : أحد قسمي الطرفين المقابل للمؤنث .

وثالثها : أحد قسمي المصدر المقابل للمؤنث .

ورابعها : اسم كان متضمناً للإشارة إلى غير المتكلم والمخاطب من غير اشتراط أن يكون
سابقاً في الذكر اليته ، فلا يرد المضمر الغائب لاعتبار ذلك الاشتراط به .

ثم المهم بهذا المعنى على نوعين : لأنه إن كان بحيث يستثنى عن قضية فهو اسم الإشارة ،
أو لا يستثنى فهو المرسول . [انظر كشف اصطلاحات القرن مادة بهم]

{ أقسام الاسم }

قال : / « وأصنافه : اسم / الجنس ، العلم ، المَرَب ،
وتوابعه : المبنى ، المثني ، المجموع ، المعرفة ، والنكرة ،
المذكر والمؤنث / المصغر ، المنسوب ، أسماء العدد ، الأسماء
المتصلة بالأنفعال » .

أقول : الأصناف بمعنى الأقسام ، يعنى أن أقسام الاسم المذكورة فى
هذا الكتاب منحصرة فى خمسة عشر قسمًا (١) .

الأول : اسم الجنس : وهو ما يدل على شىء غير معين (٢) وما يشبهه
كرجل .

والثانى : العلم (٣) : وهو ما يدل على شىء (١٠) معين ، ولا يتناول
غيره بوضع واحد نحو زيد (*) .

والثالث : المَرَب : وهو ما اختلف آخره باختلاف العوامل : لفظا كزيد ،
أو تقديرًا كسعدى (٤) .

والرابع : التوابع ، يعنى توابع المعرب : وهو كل ثانٍ معرب بإعراب
سابقه من جهة واحدة ، كالعالم ، فى قولنا (٥) : زيد العالم قائم .

والخامس : المبنى : وهو الذى يكون (٦) سكون آخره وحركته لا يعامل
كمن ، وأين ، وحيث ، وهؤلاء .

(١) قسمًا : غير موجودة فى : من و ق . (٢) غير معين : ليست فى ل .

(٣) هـ / ل : العلم صفة توجب التمييز بحيث لا يعتمل النقص ، وقيل هو الاعتقاد
والجائز المطابق للواقع .

(*) هـ / ل : وإنما قال بوضع واحد ليدخل فيه الأعلام المشتركة : زيد ، أو سمى به
بثلاثة رجال مثلاً فإنه وإن كان متناولاً لغيره ، ولكن ليس بوضع واحد بل أوضاع كثيرة .

(٤) كسعدى : فى من و ق : كعصى .

(٥) قولنا : غير موجودة فى : ق و ل و ط .

(٦) يكون : غير موجودة فى : ق و ل و ط .

والسادس : المثني : وهو ما زيد في آخره ألف أو ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة عوضاً ^(١) عن الحركة والتنوين ، نحو : جاءني مسلمان ، ورأيت مسلمين ، ومررت بمسلمين .

والسابع : المجموع : وهو ما دل على آحاد يدل على أحدها واحد كزيدين ، ورجال ، وهندات .

والثامن : المعرنة : وهي ما يدل على شيء معين نحو أنا ، وأنت .

والتاسع : النكرة : وهو ما دل على شيء غير معين كغلام ^(*) .

والعاشر : المذكر : وهو ما خلا آخره من تاء التانيث ، وألفي المقصورة والمدودة كرجل .

والحادي عشر : المؤنث : وهو ما زيد في آخره أحدهن كمرأة وجبلى ^(١١) وحمرأ .

والثاني عشر : المصفر : وهو ما ضم أوله وفتح ثانيه وزيد قبل ثالثه/ ياء ساكنة ، كرجيل .

والثالث عشر : المنسوب : وهو ما لحق آخره ياء مشددة تدل ^(٢) على نسبة شيء إليه كبغدادى ^(٣) .

والرابع عشر : أسماء العدد : وهي أسماء تُعدُّ بها الأشياء كواحد ، واثنين ، وثلاثة ، وغيرها ^(٤) .

(١) عوضاً : غير موجودة في س و ل و ق .

(*) الفرق بين النكرة واسم الجنس ، أن عدم التغير ملاحظ في مفهوم النكرة ، واشتراك الحقيقة ليس بملاحظ في مفهوم الجنس . الاشتراك في الحقيقة ملاحظ ، وعدم التغير ليس بملاحظ .

(٢) تدل : غير موجودة في س .

(٣) هـ / ل : فالمنسوب إليه هو مثلاً الرجل هو المنسوب وكذا بغدادى ، لأنهما عبارتان من شيء واحد ، فالضمير في قوله إليه عائد إلى المنسوب إليه ، لأنه إذا ذكر المنسوب جرى ذكر المنسوب إليه ضمناً .

(٤) وغيرها : غير موجودة في س و ل و ق .

والخامس عشر : / الأسماء المتصلة بالأفعال : وهى أسماء فيها
 معنى الفعل ، كعلم ، وعالم ، وعليم ومعلوم ، وأعلم .
 فهذه الخمسة عشر أصنافُ الاسم ، التى يَذكرُ كلُّ واحدٍ منها مع ما
 يتعلق به فى هذا الكتاب بالترتيب فى موضعه .

* * *

{ الصنف الأول : اسم الجنس }

قال : « اسم الجنس : وهو على ضربين ^(١) : اسم عين : كرجل وراكب ، واسم معنى : كعلم ومفهوم » ^(٢) .

أقول : لما فرغ من تعداد أصناف الاسم مجملته شرع فى تعدادها منفصلة . ورعى فى التفصيل ترتيبه فى الإجمال ، فلا جرم ابتدأ ها هنا بما ابتدأ به هناك ، أعنى : اسم الجنس ، الذى هو أول الأصناف الخمسة عشر ، وقسمه على قسمين : اسم عين ، كرجل ، وهو ما يقوم بنفسه ، ⁽¹²⁾ واسم معنى كعلم ^(٣) وهو ما يقوم بغيره . ثم مثل لكل قسم بمثالين : مشتق وغير مشتق ، فحصل لك أربعة أقسام : الأول : اسم عين غير مشتق ، كرجل ، والثانى : اسم / عين مشتق كراكب ، والثالث اسم معنى غير مشتق ، كعلم . والرابع : اسم معنى مشتق كمفهوم ^(*) .

* * *

(١) ضربين : فى ق : نوعين .

(٢) ذكر ضربه ولم يذكر تعريفه . وقال ابن يعيش فى تعريفه : اسم الجنس ما كان دالا على حقيقة موجودة وذوات كثيرة ، وتحقيق ذلك أن الاسم المفرد إذا دل على أشياء كثيرة ، ودل مع ذلك على الأمر الذى وقع به تشابه تلك الأشياء تشابها تاما حتى يكون ذلك الاسم اسما لذلك الأمر الذى وقع به التشابه فإن ذلك الاسم يسمى اسم الجنس .

{ ترح الفصل ج ١ ص ٢٦ }

(٣) كعلم : غير موجودة فى س .

(*) فى هـ / ل : الفرق بين اسم الجنس والعلم فى نحو أسد وأسامة : فالأسد اسم الجنس ، وأسامة اسم العلم . أنه جاء بن العرب أنهم جعلوا أسامة غير متصرف ، فلو لم يكن علما لما جعلوه غير متصرف لأن فيه سلب العلم ، وهو التأنيث .

* هـ / ل : وإنما قدم الجنس على الهواقى لأن اسم الجنس أعم والهواقى أخص .

(*) هـ / ل : الفرق بين العلم والمعرفة أن العلم إدراك المركب والمعرفة إدراك المسبوق

{ الصنف الثاني : العلم } (١)

قال : « العلم : الغالب عليه أن يُنقل عن اسم جنس كجعفر ، وقد ينقل عن فعل كيزيد . وقد يُرجل كغطفان » .

أقول : لما فرغ من الصنف الأول شرع في الصنف الثاني ، أعنى العلم . فقال / الغالب على العلم أن ينقل عن اسم جنس كجعفر فإنه وضع أولاً للنهر الصغير ، ثم نُقل منه ، وجُعِلَ علماً لرجل .

وقد يُنقل العلم عن فعل كيزيد ، فإنه في الأصل مضارع زاد ، فنقل منه وجُعِلَ علماً لرجل . وقد يرجل العلم : أى يجعل في أول وضعه علماً من غير أن ينقل عن شيء كغطفان ، فإنه وُضع أولاً علماً لقبيلة ، فالعلم إما منقول (كجعفر ويزيد) (٢) ، أو مرجل كغطفان ، والمنقول إما من منرد (13) أو من مركب .

والمفرد إما من اسم الجنس وهو الغالب / كجعفر . وإما من فعل ماضٍ / كشر ، فإنه في الأصل بمعنى جد ، ثم جُعِلَ علماً لرجل . أو مضارع كيزيد .

(١) قال ابن يعيش : العلم هو الاسم الخاص الذي لا يخص منه ويركب على المسمى لتخليصه من الجنس بالاسمية فيفرق بينه وبين مسميات كثيرة بذلك الاسم ولا يتناول مماثلة في الحقيقة والصورة لأنه تسمية شيء باسم ليس له في الأصل أن يسمى به على وجه التشبيه وذلك أنه لم يوضع بإزاء حقيقة شاملة ، ولا لمعنى في الاسم ولذلك قال أصحابنا : إن الأعلام لا تفيد معنى ، ألا ترى أنها تقع على الشيء ومخالفه وقوعاً واحداً نحو زيد فإنه يقع على الأسود كما يقع على الأبيض وعلى القصير كما يقع على الطويل ، وليست أسماء الأجناس كذلك : ألا ترى أن رجلاً بقيد صيغة مخصصة ولا يقع على المرأة من حيث كان مقيداً (شرح المفصل ج ١ ص ٢٧) .

(٢) ما بين القوسين غير موجود في ل .

أو من أمرٍ كاصمتُ بكسر الهمزة (١١) ، فإنه في الأصل أمرٌ من
تصمتُ على وزن تنصر بمعنى تسكت ، فجعل علماً ليرية قال أحدٌ سمع
صوتاً لصاحبه فيها : اصمتُ (*) ، وغيّرت ضمته إلى الكسرة ، كما غير
بناؤه إلى الإعراب .

والمركب : إما إسنادي كتأبط شرأ ، فإن معناه في الأصل أخذ تحت
إبطه شرأ ، فجعل علماً لرجل أخذ تحت إبطه حية أو سيفاً .
أو إضافي : كعبد الله .

أو غيرهما : كعبلبك ؛ فإن بعل اسم لصنم والبك مصدر بمعنى الدق
فجعل علماً لبلدة .

وللعلم قسمٌ أخرى وهي أنه (إن كان فيه مدح أو ذم) (٢) فهو
اللقبُ (كمحمود وبطة) (٣) وإلا فإن كان أوله أباً وأمّاً فهو الكنية ؛
كأبي عمرو وأم كلثوم ، وإلا فهو الاسم كجعفر .

* * *

(١) هـ / ل : يعني أن اصمت كان في أول وضعه بضم الألف فغير ضمته إلى الكسرة
كما غير بناؤه إلى الإعراب .. أن اصمت مبنى في أوله لأنه اسم فيكون معرباً لأنه علماً
فالعلم معرب .

(*) وفي اللسان : بللة اصمت ، وهي القفر التي لا أحد بها ، وأنشد للراعي النيرى :
أشلى سلقية بانت ويات لها يوحى اصمت في أصلها أود
(اللسان مادة صمت)

(٢ . ٣) ما بين القوسين غير موجود في س .

{ الصنف الثالث : المعرب من الأسماء }

١٦

٨

/ قال : « المعرب و/ هو على ضربين : منصرف : وهو (14) ما يدخله الرفع والنصب والجر والتنوين ، كزيد (١) وغير منصرف : وهو الذى مُنِعَ منه (٢) الجر والتنوين ، ويُفتح فى موضع الجر نحو : مررت بأحمد ، إلا إذا أضيف أو عُرِفَ باللام فينبجر (٣) نحو : مررت بأحمدكم وبالأحمر . »

أقول : لما فرغ من الصنف الثانى شرع فى الصنف الثالث ، أعنى المعرب (٤) فنوعه على نوعين : منصرف ، وغير منصرف ، فالمنصرف (٥) هو ما يدخله الرفع والنصب والجر والتنوين ، كزيد فى قولنا : جاءنى زيد ، ورأيتُ زيدا ، ومررت بزيد . وغير المنصرف وهو الذى مُنِعَ منه الجر والتنوين ، ويفتح فى موضع الجر ، لأن الجر والفتح أخوان كأحمد فى

(١) كزيد : غير موجودة فى ل . (٢) منع منه : فى ق : مالا يدخله .

(٣) فينبجر : غير موجودة فى س ول .

(٤) هـ / د : المعرب فى اللغة مفعول من باب الأفعال ، وفى الاصطلاح المعرب هو الذى ليس مبنى الأصل .

(٥) فالمنصرف : غير موجودة فى س ول .

- قال ابن الأنبارى : المعرب هو ما تغير آخره بتغير العامل فيه لفظاً أو محلاً ... والأصل فى الإعراب أن يكون للأسماء دين الأفعال والحروف ، وذلك لأن الأسماء تتضمن معانى مختلفة نحو الفاعلية والمفعولية والإضافة ، فلزم تعرب لالتبست هذه المعانى بعضها ببعض .. وحمل الفعل المضارع على الاسم فى الإعراب لأنه ضارع الاسم ، ولهذا سُمى مضارعاً ، والمضارعة المشابهة . (أسرار اللغة ص ٢٥) (للزبد : انظر الإيضاح فى علل النحو للزجاجى ص ٧٦ : ٨٢) .

- فى هـ / ل : وإنما قدم المعرب على الإعراب ، مع أن المعرب مشتق من الإعراب ، والمشتق منه مقدم عليه لأن المعرب محل ، والإعراب ومعرفة المحل موقوف على معرف الحال .

- فى هـ / ل : وإنما قدم المعرب على المبنى لأن الفرض من معرفة النحو معرفة الإعراب ، فيتحقق فى لفظاً قريب المعرفة ما يتوقف المصدر .

- هـ / ل : فإن قيل لم قدم المعرب على المبنى ؟ قلنا لأن المعرب أمرى وجودى ، والمبنى =

قولنا : مررت بأحمدَ بفتح الدال ، وإنما يُمنَع منه الجرُّ والتنوين لما سيجىء
من بعد (إن شاء الله تعالى) (١) ، وهو أن غير المنصرف ما فيه سببان
أو / سبب متكرر من الأسباب التسعة الآتية ، وكل واحد من تلك J١٧
الأسباب فرعُ الأصل كما سيتحقق إن شاء الله تعالى ، فيكون فى كلِّ
غيرٍ منصرفٍ فرعان ، فيشبه الفعل (١٥) من حيث إن فيه أيضاً فرعتين :
إحديهما : احتياجه فى تأليف (٢) الكلام إلى الاسم كما عرفت ،
/ والثانية : أنه مشتقٌ من الاسم ، والمشتقُ فرعُ المشتقِ منه ، فلما شابه J١٨
الفعل من هاتين الجهتين ناسب أن يُمنَع منه أقوى خواص الاسم وهو الجرُّ
والتنوين ، إلا إذا أضيف غير المنصرف إلى شىء آخر (٣) أو عُرفَ
باللام (٤) ، فإن الجرَّ لا يُمنَع منه حينئذ ، لأنَّ / الإضافة واللام من
خواص الاسم فيبقى سببهما الاسمى فيه ويضعف بهما مشابهته الفعل
فيدخله ما مُنِع منه بسبب قوة تلك المشابهة ، نحو « مررتُ بأحمدكم »
فإنَّ أحمدَ لما / أضيف إلى (كُمْ) كُسِر دالُه ، ونحو مررتُ بالأحمرَ فإنَّ J١٨
(أحمر) لما دخلَ عليه اللام كُسِر واؤه .

{ علامات الإعراب } « الظاهرة »

قال « الإعرابُ هو اختلافُ آخر الكلمة باختلاف العوامل .

« عدمى ، والموجودات مقدمة على العدميات فإن قيل الأصل فى الأشياء العدم قلنا لكن
الموجوديات أشرف .

- فى هـ / ل : لأن الجر والفتح فضلة فى الكلام : لأنَّ الكلام يتم بدونها ، ولا يتم
بدون الرفع .

(١) ما بين القوسين غير موجود فى ق و ل .

(٢) تأليف : فى س : تأويل .

فى هـ / ل : لئى الكلام مؤلف إما من اسين أسند أحدهما الآخر نحو : زيد قائم ،
وإما من فعل واسم ، نحو ضرب زيد كما عرفت .

(٣) آخر : غير موجود فى ق ل ط .

(٤) هـ / ل : أى إذا أدخل اللام على غير المنصرف أو أضيف يكون حكمه حكم
المنصرف عند الكوفيين ، وأما عند البصريين يكون منصرفاً .

واختلاف الآخر إمّا بالحركات (١) نحو : جاءني زيدٌ ورأيتُ زيداً
ومررتُ بزيدٍ ، وإمّا بالحروف وذلك في الأسماء الستة مضافةً
إلى غير ياء المتكلم (١٦) وهي أبوه وأخوه وحملوها وهنوه وقوه
وذو مال .

تقول : جاءني أبوه ورأيتُ أباه ومررتُ بأبيه ، وكذلك البواقي .

أقول : لما بينَّ المغربُ أراد أن يُبينَّ ما بسببه يصيرُ المغربُ معرباً ،
أعني : الإعرابُ ، وهو « اختلافُ آخرِ الكلمة » اسماً كانت أو فعلاً
باختلاف العوامل (*) في أولها ، فاحترزُ بالآخر عن الأول والوسط ، فإنَّ
اختلافهما لا يُسمَّى إعراباً كرجُل ورجيْل ورجال . وقوله (٢) : « باختلاف

العوامل » احتراز عن اختلاف الآخر لا بالعوامل نحو مَنْ ضربَ / ، وَمَنْ
الضَّارِبُ ؟ وَمَنْ ابنك (٣) ؟ وإنَّما اختصَّ الإعرابُ باختلاف الآخر ، لأنَّ

اختلاف الأول والوسط دليلٌ على وزن الكلمة فلا يصيرُ دليلاً لشيءٍ آخر ،
واختلاف / آخر الكلمة إمّا « بالحركات » كاختلاف آخر زيد نحو جاءني

زيدٌ ، ورأيتُ زيداً ، ومررتُ بزيدٍ « وإمّا بالحروف » / وذلك في أربعة
مواضع : الأول : في ستة أسماء وهي التي سمَّتها العربُ بالأسماء

الستة (١٧) إذا كانت مضافةً إلى غير ياء المتكلم ، وتلك الأسماء : أبوه
وأخوه وحملوها وهنوه وقوه وذو مال . فتقول في بيان (٤) اختلافها

بالحروف ، نحو : جاءني أبوه ، ورأيتُ أباه ، ومررتُ بأبيه ، فأخر الأب
مختلفٌ ولكن لا بالحركات بل بالحروف أعني بالوار في حالة (٥) الرفع

(١) هـ / ل : وإنَّما سُمِّي الإعرابُ إعراباً لأنَّه يبين المعاني ويوضحها من قولهم أعرب
الرجل عن حجته ، إذا بين مكنونه .

* هـ / ل : وفيه نظر لأنه لا تختلف آخر الكلمة باختلاف العوامل بل تختلف الحركة
باختلاف العوامل ، والأولى أن يقال : الإعراب هو الذي يختلف آخر المغرب وهو نفس
الحركات ، كما ذهب إليه المتأخرون حتى لا يلزم المحذور .

(٢) وقوله : زائدة في ط . (٣) ومن ابنك : غير موجود في ق .

(٤) في ل و ق : لبيان .

(٥) حالة : غير موجودة في : ق ل ط .

والألف في النصب والياء في الجر ، وكذلك تقول في الهواقي . نحو : أخوه
 وأخاه وأخيه ، وحمرها / وحماها وحميها ، وهنوه وهناه وهنيه ، وقوه وقاه
 ولبيه ، وذو مال وذا مال وذى مال . وإنما أعربت هذه الأسماء الستة (١)
 بالحروف لا بالحركات (٢) لأنها ثقيلة بسبب تعدد يقتضيه تحقق معانيها ،
 إلا الأب مثلاً إنما يتصور بعد تصور من له الأب ، مع أن أواخرها حروف
 تصلح أن تكون علامة الإعراب ، فلم يزدوا عليها الحركة لئلا يزداد
 الثقل (٣) وإنما قال « مضافة » لأنها إن كانت غير مضافة يكون
 إعرابها بالحركات لفظاً نحو : جاءني أب ورأيت أبا ومررت بأب ، وإنما
 قال « إلى غير ياء المتكلم » لأنها إذا أضيفت (١٨) إلى ياء المتكلم يكون
 إعرابها بالحركات تقديراً نحو : جاءني أبي ، ورأيت أبي ، ومررت بأبي .
 وفيها قيدان آخران :

الأول : أن تكون مكبرة لأنها إن كانت مصغرة يكرن / إعرابها
 بالحركات لفظاً نحو : جاءني أبيه ، ورأيت أبيه / ، ومررت بأبيه ، / .
 والثاني : أن تكون مفردة ، لأنها إن كانت تشبيهية يكون إعرابها بالحروف ،
 ولكن لا بجميعها بل ببعضها ، نحو جاءني أبوان ، ورأيت أبوين ،
 ومررت بأبوين .

وإن كانت جمعاً يكون إعرابها إما ببعض الحروف ، وذلك إذا كانت
 جمع مصحح ، نحو : جاءني أبون ورأيت أبين . ومررت بأبين .
 وإما بتمام الحركات وذلك إذا كانت جمع تكسير ، نحو : جاءني آباء ،
 ورأيت آباء ، ومررت بآباء .

قال : « وفي » كلاً « مضافاً إلى مضمير نحو : جاءني
 كلامها ، ورأيت كليهما ، ومررت بكليهما » (*) .

(١) الستة : زائده في ط . (٢) لا بالحركات : زائدة في س .

(٣) في ل و ق : على الثقل .

(*) هـ / ل : يجوز أن يقرأ « كلاً » بالتنوين وعدمه ، وتوجيهه أن المضاف إليه
 محذوف إن كان مراداً يقرأ بالتنوين ، وإن كان منسياً ولم يكن من أن يقرأ بالتنوين .
 * هـ / ل وإنما نون كلاً لأن التنوين إنما يسقط بأحد أربعة أشياء : يكون غير منصرف ،
 أو مهنياً ، أو مضافاً ، أو معرفاً باللام . وهذا ليس من ذلك المذكور فيجب أن ينون .
 * ألف كلاً منقلبة عن الراو والياء . على اختلاف فيه ، أي عند بعضهم أصل كلاً : كلو ،
 فقلت الراو ألفاً . وعند بعضهم : كلى ، فقلت الياء ألفاً . فصارت كلاً ، في الوجهين .

أقول : لما ذكر الموضع الأول من المواضع الأربعة التى يكون الإعراب فيها بالحروف ، أراد أن يذكر الموضع الثانى / وهو كلا للمذكر وكذلك كلتا للمؤنث (19) فإنهما إذا كانا مضافين إلى المضمَر يكون إعرابهما ببعض الحروف ، أعنى بالآلف فى حالة الرفع ، وبالياء فى حالتى النصب والجر ، نحو : جاءنى الرجلان كلاهما ، والمرأتان كلتاها ، ورأيت الرجلين كلاهما ، والمرأتين كلتيهما ، ومررت بالرجلين كليهما وبالمرأتين كلتيهما . وإنما أعرب كلا وكلتا بالحروف لأنهما يشابهان التثنية من حيث المعنى واللفظ : أمّا المعنى فظاهر ، وأمّا اللفظ فكما أن فى آخر التثنية ألفاً ونوناً فى حالتى النصب والجر ، فكذلك كلا وكلتا ، إلا أنهما لما كانا دائى الإضافة لم تظهر قطّ نونهما ، وإنما قال مضافاً إلى مضمَر لأنهما إذا أُضيفا إلى المظهر يكون إعرابهما بالحركات / (*) تقديرأ ، نحو : جاءنى كلا الرجلين وكلتا المرأتين ورأيت كلا الرجلين وكلتا المرأتين ، ومررت بكلا الرجلين وبكلتا المرأتين .

قال : / « وفى التثنية والجمع المصحح نحو جاءنى مسلمان ومسلمون ورأيت مسلمين / (20) ومسلمين ومررت بمسلمين وبمسلمين » .

أقول : لما بيّن الموضع الثانى من المواضع الأربعة ، شرع فى بيان الموضع الثالث والرابع وهما : التثنية والجمع المصحح ، فإن إعرابهما أيضاً بالحروف ، ولكن ببعضها ، أعنى بالآلف فى رفع التثنية ، وبالألف فى رفع الجمع ، وبالياء فى نصبهما وجرهما (*) ، نحو : جاءنى مسلمان ومسلمون ، ورأيت مسلمين ومسلمين ، ومررت بمسلمين وبمسلمين ، وإنما أعرب التثنية والجمع المصحح بالحروف لأنهما فرعان للمفرد ، والإعراب بالحروف فرع الإعراب بالحركات (١) وقد أعرب بعض المفردات بالحروف كالأسماء الستة ، فلو لم يُعربا بالحروف أيضاً لزم للفرع مزية على الأصل وهو غير جائز (٢) . وإنما جعل إعرابهما ببعض الحروف لأن حروف

(*) فى هـ / ل : وعند بعضهم إعرابه بالحركات تقديرأ عند الإضافة إلى مضمَر أيضاً .
 * فى هـ / ل : وإنما جعل النصب على الجر ، لأنه لما أعطى الزايد لرفع الجمع ، والآلف لرفع الثنى ، لم يبق إلا الياء ، والجر أصل فيه ، فجعل النصب تاهما له دون الرفع لمناسبة بينهما من حيث إنهما يفتان فضلة فى مررت يزيد وجاوزت زيدا .
 (١) هـ / ل : أى كما أن المفرد كذلك يعرب بالحروف تعرب التثنية والجمع بالحروف أيضاً .
 (٢) وهو غير جائز : زائدة فى س .

الإعراب ثلاثة : / الألف والياء والواو ، وموضعها في التثنية والجمع
 ستة : رفعهما ونصبهما وجرهما . فيلزم التوزيع بالضرورة ، وإنما اختص
 الألف برفع التثنية ، والواو (21) برفع الجمع ، لأن الألف في تثنية
 الأفعال والواو في جمعها علامتان للمرفوع ، أعنى الفاعل ، نحو ضربا
 ويضربان واضربا وضربوا ويضربون واضربوا ، / فجعلتا في تثنية
 الأسماء وجمعها علامتين للرفع أيضاً ، لتناسب الأسماء والأفعال (*)
 ، وجعل الجر بالياء لأنهما أختان ، وحمل النصب على الجر لأنهما أخوان
 ، ثم فُتح ما قبل الياء وكُسر النون في التثنية ، وعُكس في الجمع للفرق
 بينهما ، وإنما قيّد الجمع بالمصحح احترازاً عن الجمع المكسر ، فإن إعرابه
 لا يكون بالحروف بل بالحركات . وسبب معنى الجمع المصحح والمكسر
 وقت بيانهما إن شاء الله تعالى .

{ علامات الإعراب } « غير الظاهرة »

قال : « وما لا يظهر الإعراب في لفظه قُدِّر في محله

كعصاً وسعدى والقاضى في حالتى الرفع / والجر » .

أقول : العربُ قسمان : قسمٌ يظهرُ إعرابه / في اللفظ ، وقسم لا
 يظهر الإعراب في اللفظ ، والمصنف رحمه الله تعالى لما ذكر القسم
 الأول أراد أن يذكر القسم (١) الثانى ، فقال : وما لا يظهر الإعراب إلى
 آخره . أى العربُ الذى (22) لا يظهرُ إعرابه في اللفظ قُدِّر في المحل ،
 أى يحكم بأن فيه إعراباً مقدراً سواء كان آخره ألفاً منقلبة عن لام الفعل
 كعصاً ، فإن أصله عَصَوْ قَلْبِ الْوَاوِ أَلْفاً . أو ألف التانيث كسعدى . أو
 ياء مكسور ما قبلها (٢) ، كالقاضى . فتقول : هذه عصاً بالتنوين ،
 وسعدى والقاضى بالسكون بلا تنوين ، ورأيت عصاً وسعدى والقاضى
 بفتح الياء ، ومررت بعصاً وسعدى والقاضى ، فلا يظهر الإعراب في
 لفظة عصاً وسعدى في حالة الرفع والنصب والجر ؛ لأن آخرهما ألف
 وهى لا تقبل الحركة (٣) .

(*) هـ / ل : أى كما أن في الأفعال علامة يكون في الأسماء كذلك لتناسب الأفعال
 والأسماء . (١) القسم : غير موجودة في ل و ق . (٢) في ط : قبلها كسرة .

(٣) هـ / ل : فإن قبل وجود الألف في عصا فيجوز حذفه لالتقاء الساكنين قلنا وجوده
 في حالة اللام والإضافة ظاهر نحو العصى وعصاك وأما حاله التنكير فنقدر ولهذا لم يجر
 الإعراب ما قبله .

فأما القاضى فلا يظهر إعرابه لفظاً / فى الرُّفْع والجَرُّ لثقل الضمة
والكسرة على الياء (*) ، / وأما فى النصب فيظهر لحنه ، ولذلك قال :
فى حالتى الرُّفْع والجَر . والحاصل أن العرب إما أن يدخله الحركات
الثلاث لفظاً كزيد (١) أو تقديرأ كعصاً (٢) ، وإما أن يدخله بعضُ
الحركات الثلاث لفظاً كأحمد (٣) أو تقديرأ كسعدى (٤) ، وإما أن يدخله
الحركات الثلاث بعضها لفظاً (23) وبعضها تقديرأ كالقاضى (٥) ، وإما
أن يدخله الحروف الثلاث لفظاً كالأسماء الستة ، أو تقديرأ وهو غير
موجود (*) ، وإما أن يدخله بعضُ الحروف الثلاث لفظاً كالتثنية والجمع
وكلا ، أو تقديرأ وهو غير موجود أيضاً ، وإما أن يدخله بعضُ الحروف
الثلاث بعضها لفظاً وبعضها تقديرأ كالجمع المصحح المضاف إلى ياء
المتكلم ، نحو : مسلمي ، أصله : مسلمون ، أُضيف إلى ياء المتكلم
فصار (مسلموي ، ثم اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون ،
فقلبت الواو ياءً وأدغمت الياء فى الياء فصار مسلمي) (٦) ثم كسر ما
قبل الياء فصار مسلمي . فهذه عشرة أقسام : قسمان / منها متتبيان
فى كلام العرب ، والباقية قد عرفت أمثلتها .

١١

١٢

١٣

(*) هـ / ل : وأما القاضى أصله القاضى بضمة الياء . استثقلت الضمة على الياء
فحذفت الضمة فصار القاضى بسكون الياء .

(١) فيكون مرفوعاً نحو : جاء زيد ، ومنصباً نحو : رأيت زيدا ، ومجروراً نحو :

مررت بزيد .

(٢) لأنه اسم مقصور ، والمقصود لا تظهر عليه الحركات الثلاث ، ولهذا يتقدر .

(٣) لأنه ممنوع من الصرف فيرفع بالضمة ، وينصب ويجر بالفتحة .

(٤) لأنه ممنوع من الصرف فيرفع بالضمة المقدرة ، وينصب ويجر بالفتحة المقدرة .

(٥) لأنه منقوص ، والمنقوص يرفع بالضمة المقدرة ويجر بالكسرة المقدرة وينصب بالفتحة

الظاهرة .

(*) هـ / ل : وفيه نظر لأنه موجود أيضاً نحو جاعلى أبو البشر ، ورأيت أبا البشر .

ومررت بأبى البشر . (وهذا القول فيه نظر أيضاً لأن الإعراب ظاهر لا مقدر) .

(٦) ما بين القوسين : غير موجود فى مس .

{ الممنوع من الصرف }

قال : / « أسبابُ منع الصرف تسعة : العِلْمِيَّةُ ، والثَّانِيَّةُ ،
ووزنُ الفعلِ ، والوصفُ ، والعدْلُ ، والجمعُ ، والتركيبُ ،
والعُجْمَةُ ، والألفُ والنونُ المضارعَتانِ لألْفِي (24) الثَّانِيَّةُ » (*) .

أقول : الأصلُ في الأسماء أن تكون منصرفةً معرفةً بتمام
الحركات اللفظية حتى تدلَّ كلُّ حركةٍ منها على ما هي دليلٌ عليه ، أعنى
الرَّفْعَ على الفاعلية ، والنُّصْبَ على المفعولية ، والجرَّ على الإضافة .
والمنصف لما ذكر ما يقتضى العدولَ عن الإعراب بالحركات اللفظية إلى
الإعراب (١) / بالحركات التقديرية أو بالحروف أرادَ أن يذكر ما يقتضى
العدولَ عن الانصراف إلى عدم الانصراف ، أعنى أسبابَ منع الصرف ،
وهي تسعة : العلمية : كزئب ، والثَّانِيَّةُ : (٢) كطلحة (٣) ، ووزنُ الفعل :
كأحمد ، والوصفُ : كأحمر ، والعدل : كعمر ، والجمع : كمأجد ،
والتركيب : كبعلبك ، والعجمة : كإبراهيم ، والألفُ والنونُ المضارعَتانِ /
أى المشابهتان (٤) لألْفِي الثَّانِيَّةُ أعنى المقصورة والمدودة ، مثل : حُبلى
وحمرأة : كحمران .

(*) هـ / ل : اعلم أن أصل غير المنصرف أن لا يدخله كسر ولا تنوين ولكن يجوز
صرف غير المنصرف لأجل الشبهين : أحدهما : ضرورة الشعر : كقول الشاعر :

أعد ذكر نعمانٍ لنا إنْ ذكره
هوالمك ما كررته يتضوع

والتي تناسب الكلام كقوله : ﴿ وأعتدنا للكافرين سلاسلًا وأغلالًا ﴾ (الإنسان : ٤) .
فإنَّ « سلاسلًا » غير منصرف للجمع ولزوم الجمع . لكنه صرف لتناسب الكلام لأنه لما
كان ما قبله وما بعده متوناً صرف ونون أيضاً للتناسب لأن التناسب مقصود مهم عندهم ،
أى عند النحاة .

(١) إلى الإعراب : مكررة في س .

(٢) هـ ل : تأنيث معنوى - علم .

(٣) هـ ل : تأنيث لفظى - علم .

(٤) المشابهتان : غير موجودة في س .

(مسألة)

قال : « متى اجتمع في الاسم سببان منها ، أو تكرر واحد ، لم ينصرف إلا ما كان على ثلاثة أحرف : ساكن الوسط كنوح ولوط فإن فيه مذهبين : الصرف لحقته ، (25) ، وعدم الصرف لحصول السببين فيه » .

أقول : لما عُدَّ أسباب منع الصرف أراد أن يذكر شرائطها فقال : متى اجتمع في الاسم سببان منها ، أي من الأسباب التسعة ، أو تكرر واحد كالجمع والقي التانيث ، فإن كلا منهما مكرر بالحقيقة ، لم ينصرف ذلك الاسم ، أي يكون غير منصرف ، فيستنع من الجر والتنوين « إلا ما كان » - يعني الاسم الذي / كان على ثلاثة أحرف ساكن الوسط ، كنوح ولوط ، فإن في ذلك مذهبين : أحدهما : الصرف لحقته ، فإن الاسم إنما يصير غير منصرف بسبب الثقل الحاصل من السببين ، / والثلاثي الساكن الوسط / في غاية الخفة فلا يؤثر فيه ثقل السببين . والمذهب الثاني : أنه (١) غير منصرف لحصول السببين فيه ، وإنما صارت الأسباب مانعة من الصرف ، لأن الاسم بسببها يشبه الفعل في الفرعية كما ذكرنا ، فإن كلاً من هذه الأسباب فرع لأصل : العلمية للتنكير ، والتانيث للتذكير . ووزن الفعل فرع لوزن (26) الاسم ، والوصف للموصوف ، والعدل (*) للمعدول عنه ، والجمع والتركيب للمفرد ، والعجمة للعربية ، والألف والنون لمدخلهما . وإنما احتيج في منع الصرف إلى سببين أو تكرر واحد منها لئلا يلزم منع الصرف المخالف للأصل في أكثر الأسماء ، فإن أكثر الأسماء مشابهة للفعل في سبب واحد من تلك الأسباب . وإنما مثل للثلاثي الذي فيه مذهبان بنوح ولوط احترازاً عن الثلاثي الساكن الوسط الذي يكون فيه ثلاثة من الأسباب ، فإنه لا ينصرف البتة كماء وجور ، إذ هما علمان لبلدتين وفيهما العجمة والتانيث المعنوي .

(١) أنه : غير موحدة في ل .

(*) الفرق بين العدل والاشتقاق أن الاشتقاق من اللفظ والمعنى كضرب من الضرب ،

والعدل اشتقاق من اللفظ دون المعنى ، بل اطلاق الشق وإرادة معنى المشتق منه .

٢٢ / قال « وكلُّ علمٍ لا ينصرف - ينصرف عند التنكير في الغالب » .

أقول : لما فرغ من ذكر الأسباب التي تمنع الصرف وما يتعلق بها ، أراد أن يشير إلى قاعدة تفيدك فائدة ، وهي أن غير العلمية (من الأسباب) لا يزول عن الاسم بالكلية البتة ، وأما العلمية فقد تزول بقصد التنكير ، أعني العموم في ذلك الاسم ، نحو رُبَّ / أحمدٍ كريمٍ لقيته ، وحينئذ يُنظر (27) ، فإن لم تكن العلمية في ذلك الاسم سبباً / لمنع الصرف لا ينصرف بزوالها ، كمساجد ، إذا جعل علماً ثم نُكِّرَ (١) . وإن كانت العلمية سبباً لمنع الصرف فينصرف ، ذلك الاسم بالتنكير في الغالب نحو أحمد ، لأن الاسم كما أنه لا ينصرف بعروض العلمية كذلك (٢) ينصرف بزوالها ، وإنما قال « في الغالب » احترازاً عن نحو : أحمر ، فإنه غير مُنْصَرَفٍ لوزن الفعل والوصف (٣) . فإنَّ جُعِلَ علماً لا ينصرف أيضاً لوزن / الفعل والعلمية (٤) . ولا يُعْتَبَرُ وَصْفِيَّتُهُ لَأَنَّهَا تُضَادُّ العلمية ، وإذا نُكِّرَ لا يصير مُنْصَرَفاً ، بل يبقى غير منصرف ، كذلك لأن الوصفية الزائلة بالعلمية قد تعود بزوالها ، وهذا عند سيبويه ، وعند الأخفش ينصرف (قال الأخفش : الزائل لا يعود) (٥) .

* * *

(١) في هـ / ل : لأن العلمية معرفة تقتضي التعيين ، والصفة نكرة تقتضي الشروع وهما متضدان فلا يجتمعان .

(٢) كذلك : زائدة في ط .

(٣) في هـ / ل : لأن الصفة تدل على الكثرة ، والعلمية تدل على القلة .

(٤) هـ / ل : لأن العلمية لا تقع على كثيرين والصفة تقع على كثيرين .

(٥) العبارة في ل ، وفي من : الساقط لا يعود ، وهي غير موجودة في ق و ط .

القسم الأول { المرفوعات } (أولاً : الفاعل)

قال : « المرفوعات ^(١) على ضربين : أصل ، وملحق به .
فالأصل هو الفاعل ^(٢) وهو على نوعين : مظهر : كضرب زيد ،
ومضمر : كضربت زيداً وزيدُ ضربَ » ^(٣) .

أقول : لما كان الصنف الثالث من أصناف الاسم وهو المَعْرَبُ على
ثلاثة أقسام ، أعني مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً ، وكان لكل قسم منها
أفرادٌ متعدّدة ، أراد المصنف أن يذكر ⁽²⁸⁾ تلك الأفراد المتعددة على
وجه يقتضيه الوضع ، فقدم المرفوعات على المنصوبات والمجرورات ، لأن
المرفوع أصلٌ وهما قرعان ، إذ الكلام يتم بالمرفوع وحده دون المنصوب
والمجرور . فيقال : قام زيدٌ ، وزيدٌ قائم ، ولا يقال زيداً / أو يزيداً
(وغلام) ^(٤) زيد / . والمرفوعات على ضربين : أصلٌ وملحق به . فالأصل
هو الفاعل ^(٥) لأن عامله فعل حقيقى غالباً وعامل باقى المرفوعات ليس

١٨
٢٢

(١) هـ / ل : وإنما ذكر المصنف المرفوعات بلفظ الجمع لأن المرفوع كثير : الفاعل وغيره
كما ذكر في المتن فلذا ذكر الجمع ليتناول على جميع المرفوع .

(٢) هي هـ / ق : قال النحويون : اسم الفاعل مع فاعله ليس جملة ، والفعل مع فاعله
جملة ، لأن اسم الفاعل لا يتغير في الأحوال الثلاث ، أى : المتكلم ، والمخاطب ، والغيبية ،
تقول : أنا ضارب ، أنت ضارب ، هو ضارب ، والفعل : أنا أضرب ، أنت تضرب ، هو يضرب .
(٣) هـ / ل : وإنما مثل بثالين في المضمر لأن المضمر على نوعين بارز : نحو ضربت ،

وبستتر نحو : زيد ضرب . (٤) في ل : بغلام .

(٥) عَرَّفَ ابن يعيش « الفاعل » بقوله : الفاعل كل اسم ذكرته بعد فعل واستندت
ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم ، ولذلك كان في الإيجاب والنفي سواء وفي الجملة
الفاعل في عرف أهل الصناعة أمر لفظي يدل على ذلك تسميتهم إياه فاعلاً في الصور
المختلفة من النفي والإيجاب والمستقبل والاستفهام ما دام مقدماً عليه ، وذلك نحو قام زيد ،
وسبقتم زيد ، وهل يقوم زيد ، فزيد في جميع هذه الصور فاعل من حيث إن الفعل مسند
إليه ومقدم عليه سواء فَعَلَ أو لم يفعل ، ويؤيد إعراضهم عن المعنى عندك وضوحاً أنك لو
قدمت الفاعل قبلت زيد قام لم يبق عندك فاعلاً وإنما يكون مبتدأ وخبراً معرضاً للعوامل

اللفظية [شرح الفصل جـ ١ ص ٧٤] .

كذلك ، والفعل الحقيقي أصل في العمل ، فمعموله أيضا (١) يكون أصلاً بالقياس إلى معمول غيره ، وإنما جعل الفاعل مرفوعاً والمفعول منصوباً والمضاف إليه مجروراً لأن الرفع - أعنى الضم - أثقل الحركات ، والفاعل أقل المعمولات (٢) ، فأعطى الثقيل القليل . والنصب - أعنى الفتحة - أخف الحركات ، والمفعول أكثر المعمولات فأعطى الخفيف الكثير (٣) ، فبقى الجر ، أعنى الكسرة ، للمضاف إليه ، أو نقول الكسرة لما لم تبلغ مرتبة الضمة في الثقل ولا مرتبة الفتحة في الخفة ، والمضاف إليه لا يبلغ (أيضا) (٤) (29) مرتبة الفاعل في القلة ولا مرتبة المفعول في الكثرة ، فناسب أن أعطيت الكسرة إياه . والفاعل عند المصنف اسم أسند إليه ما تقدمه من فعل أو شبهه (٥) وهو على نوعين : مظهر كضرب زيد / فإن زيدا اسم أسند إليه فعل مقدّم عليه وهو ضرب ، ومضمر ، وهو على نوعين : بارز : كضربت ، فإن التاء ضمير بارز أسند إليه { فعل وهو ضرب } (٦) . ومستتر كزيد ضرب فإن في ضرب ضميراً مستتراً أسند إليه ضرب ، والمراد بشبه الفعل الأسماء المتصلة بالأنفعال { أعنى المصدر . واسم الفاعل . واسم المفعول . والصفة الشبهة وأفعل } (٧) التفضيل ، نحو زيد ضارب غلامه : فإن « غلاماً » اسم (٨) أسند إليه شبه الفعل وهو ضارب . وسيجيء مباحث كل ذلك عن قريب { إن شاء الله تعالى } . (٩)

* * *

- (١) أيضا : غير موجودة في س .
 (٢) هـ / ل : لأن الفاعل لا يكون إلا فاعلاً واحداً .
 (٣) هـ / ل : لأن المفعول يكون مفعولاً واحداً واثنين وثلاثة .
 (٤) أيضا : غير موجودة في س .
 (٥) في هـ / ل : الفاعل ثلاثة : فاعل في اللفظ والمعنى ، نحو : قام زيد . وفاعل في اللفظ دون المعنى ، نحو : مات زيد . وفاعل في المعنى دون اللفظ نحو قوله تعالى : ﴿ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً ﴾ (الفتح : ٤٨) .
 (٦) ما بين القوسين غير موجود في س . (٧) ما بين القوسين غير موجود في س .
 (٨) اسم : غير موجود في ل و ط . (٩) ما بين القوسين غير موجود في س .

{ ثانيا : الملحق بالفاعل }

(أولاً : المبتدأ والخبر)

قال : « / والملحق به على خمسة أضرب :

(الضرب الأول) : المبتدأ وخبره . »

أقول : لما ذكر الأصل في المرفوعات أراد أن يذكر الملحق بالأصل وما يتعلق (30) به . والملحق بالأصل على خمسة أضرب :

الضرب الأول : المبتدأ وخبره : وهما عند المصنف اسمان مجردان عن العوامل اللفظية للإسناد ، كزيد قائم فإنهما اسمان مجردان عن / العوامل اللفظية (١) لإسناد أحدهما وهو قائم إلى الآخر وهو زيد ، فالمسند إليه أعني زيدا يُسمى مبتدأ ، والمسند أعني قائما يسمى خبراً .

{ المبتدأ (١) }

قال : « وحق المبتدأ أن يكون معرفة ، ولقد يجيء (٢) نكرة نحو : شرُّ أمر ذاناب » (٣) .

(١) قال ابن هبش في شرح الفصل : إن المبتدأ كل اسم ابتدأته وجردته من العوامل اللفظية للإخبار عنه ... لأن المبتدأ شرطه أن يكون مرفوعاً ، وإذا لم يتجرد من العوامل تلعبت به مرفوعته تارة وتصبته أخرى . (شرح الفصل ج ١ ص ٨٣) وجاء في المقصد : اعلم أن العوامل على ضربين : عامل لفظي وعامل معنوي لاحظ لسان فيه وإنما يعبر عنه . فالأول : (اللفظي) نحو إن وكان وظننت ، تقول : إن زيدا متطلق ، فيكون عامل النصب في زيد إن وهو لفظي كما ترى . وتقول : ضرب زيد ، فيكون الرفع لزيد ضرب ، وهو لفظ بلا شبهه . والثاني : جاء منه اثنان أحدهما : أن عامل الرفع في المضارع وقوعه موقع الاسم . والثاني : ما يعمل الرفع في الاسم المبتدأ ، وهو تعريه من العوامل الظاهرة وما يجري مجراها . (المقصد في شرح الإيضاح م ١ ص ٢١٤)

وانظر أسرار اللغة لابن الأنباري ص ٦٦ . (٢) يجيء : في من : يكون .

(٣) هـ / ل : والمبتدأ على نوعين : معرفة ، وهو القياس ، ونكرة إما موصوفة كالتي في قوله تعالى : « ولعبد مؤمن خير من مشرك » (البقرة : ٢٢١) وإما غير موصوفة كالتي في قولهم : أرجل في الدار أم امرأة ؟ وما أحد خير منك ، وشرُّ أمر ذاناب ، وفي الدار رجل ، وسلام عليكم ، وتحت سراج ، وعلى ابنه درع .

أقول : وحق المبتدأ أن يكون معرفة ، لأنه محكوم عليه ، والشئ لا يُحكَّم / عليه إلا بعد معرفته ، وقد يجىء (١١) المبتدأ نكرة قريبة من المعرفة ، نحو : شرُّ أمرٍ ذانابٍ ، فإنَّ شرًّا نكرةً قريبة من المعرفة لأنه فى معنى ما أمرٌ ذانابٍ إلا شرٌّ ، فشرٌّ بالحقيقة فاعلٌ ، والفاعل النكرة يقرب من المعرفة بتقديم الفعل عليه .

{ الخبر }

قال : « وحق الخبر أن يكون نكرة ، وقد يجيئان معرفتين ، نحو : الله إلهنا ، ومحمد نبينا » .

أقول : وحق الخبر أن يكون نكرة ؛ لأنه محكوم به ، والمحكوم به ينبغى أن يكون نكرةً ، لأنه إن كان معرفة (31) كان معلوماً للمخاطب ، فلا يكون فى الحكم فائدة ، وقد يجيئان معرفتين معا ، يعنى المبتدأ والخبر / معرفتين ، نحو : الله إلهنا ، ومحمد نبينا (٢) ؛ فالمقدم / من الاسمين فى المثالين يكون مبتدأ والمؤخر يكون (٣) خبراً (*) .

{ أضرب الخبر }

وهى على أربعة أضرب : فعلية : نحو : زيدٌ ذهبَ أبوه ، واسمية : نحو : عمرو أخوه ذاهب ، وشرطية : نحو : زيدٌ إن تكرمه يكرمك ، وظرفية : نحو : خالدٌ أمامك ، وبشر من الكرام .

أقول : الخبر على ضربين : الأول مفرد أى غير جملة سواء كان

(١) يجىء : فى س : يكون .

(٢) هـ / ل : (الله) معرفة بالآلف واللام ، ومحمد بأنه علم ، وقوله إلهنا ونبينا

معرفتان بالإضافة . (٣) يكون : غير موجودة فى س .

(٥) قال ابن يعيش : خبر المبتدأ هو الجزء المستفاد الذى يستفاده السامع ويصير مع المبتدأ كلاماً تاماً ، والذى يدل على ذلك أن يقع به التصديق والتكذيب . (ا شرح الفصل جـ ١ ص ٨٧)

(٦) هـ / ل : وقد يطلق المفرد ويراد به ما يقابل المثنى والمجموع أعنى الواحد ، وقد يطلق ويراد به ما يقابل المضاف فيقال هذا مفرد ؛ أى : ليس بمضاف . وقد يطلق على ما يقابل المركب ، فيقال : هذا مفرد ، أى : ليس بمركب . وقد يطلق ويراد به على ما يقابل الجملة ، ويقال : هذا مفرد ، أى : ليس جملة .

مشتقاً غير مضاف ، نحو : زيد ضاربٌ ، أو مشتقاً مضافاً ، نحو : زيد ضاربك ، أو كان الخبر (١) جامداً غير مضافٍ ، نحو : زيد غلامٌ ، أو جامداً مضافاً ، نحو : زيدٌ غلامك .

والثاني : جملة ، والجملة على أربعة أضرب :
فعليّة : أي يكون جزؤها الأول فعلاً ، نحو : زيد ذهب أبوه (٢) . فإن ذهب أبوه جملة فعليّة خبر لزيد .

واسميّة : أي يكون جزؤها الأول اسماً / نحو عمرو أخوه ذاهب (٣) . فإن (أخوه ذاهب) (32) جملة اسميّة خبر لعمرو .

وشرطيّة : أي يكون أولها (٤) حرف شرط ، نحو : زيد إن تكرمه بكرمك (٥) . فإن (إن تكرمه بكرمك) جملة شرطيّة خبر لزيد .

وظرفيّة أي يكون (جزؤها الأول) (٦) ظرفاً أو بمنزلة الظرف لفعل مقدرٌ نحو : (خالدٌ أمامك ، فإن أمامك ظرف) (٧) لفعل مقدرٌ وهو

حصل ، والجملة / خبر لخالد (على سبيل الحقيقة أو المجاز) (٨) ونحو : بشر من الكرام ، فإن من الكرام بمنزلة الظرف لفعل مقدرٌ ، وهو : حصل أيضاً ، والجملة خبر لبشر (*) .

(١) الخبر : غير موجود في ق و ل و ط .

(٢) هـ / ل : زيد : مبتدأ ، ذهب : فعل ماضٍ ، أبوه : قاعل ، والجملة أعنى ذهب خبر المبتدأ ، والضمير في (أبوه) راجع إلى المبتدأ .

(٣) هـ / ل : عمرو : مبتدأ ، وأخوه : مبتدأ ثانٍ ، ذاهب : خبر المبتدأ الثاني ، والمبتدأ الثاني مع خبره : خبر المبتدأ الأول . (٤) أولها : غير موجودة في س .

(٥) هـ / ل : زيد : مبتدأ ، وإن : حرف الشرط ، وتكرمه : فعل وفاعل ومفعول به ومجزوم جملة الشرطية ، وبكرمك جملة جزائية ، وهو مجزوم أيضاً ومحل حرف الشرط والجملة الشرطية والجزاء ، فإنها رفع خبر المبتدأ .

(٦) في ل : يكون أولها . (٧ ، ٨) ما بين القوسين غير موجود في س .

(*) قد يأتي خبر أو أكثر للمبتدأ ، كقوله تعالى : ﴿ وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد ﴾ [البروج : ١٤] .

- دخول الفاء على خبر المبتدأ إذا تضمن معنى الشرط ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرّاً وعلانية فلهم أجرهم عند ربهم ﴾ (البقرة : ٢٧٤) .

قال : « ولا بدّ في الجملة من ضمير يرجع إلى المبتدأ إلا إذا كان معلوماً نحو : « البرُّ الكرُّ / بستين درهماً » (*) .

٢١

أقول : لا بدّ في الجملة الواقعة خبراً للمبتدأ من ضمير يرجع إلى المبتدأ كما مرّ في الأمثلة « المذكورة » (١) لأن الجملة مستقلة بنفسها ، فلو لم يكن فيها ضمير يربطها إلى المبتدأ (٢) لكانت أجنبية عنه ، إلا إذا كان هذا الضمير معلوماً من سياق الكلام ، فإنه حينئذٍ يُحذف / من اللفظ ويقدر في النية ، نحو : البرُّ الكرُّ بستين درهماً ، فإن الكرُّ بستين درهماً (33) جملة من المبتدأ والخبر ، وهي خبرٌ للبرِّ ، والضمير محذوف ، والتقدير : البرُّ الكرُّ منه بستين درهماً ، وإنما حذف منه لدلالة سياق الكلام عليه ، فإنّ تقديم البرِّ على الكرِّ يدلّ على أن الكرُّ يكون من البرِّ فيستغنى عن ذكره ، والكرُّ نوعٌ من المكّيال .

٢٧

* * *

(*) هذا : البرُّ : مبتدأ ، والكرُّ : مبتدأ ثانٍ وبستين : خبر المبتدأ الثاني وهو جملة ، فيستغنى أن يكون منه الضمير الراجع إلى المبتدأ ، ولكن الراجع حذفه للعلم به ، والتقدير البرُّ الكرُّ منه بستين درهماً .

(١) المذكورة غير موجودة في قول . (٢) في س و ط : بالمبتدأ .

{ تقديم الخبر }

قال : « وقد يُقدَّم الخبرُ على المبتدأ نحو : منطلق زيدٌ » .

أقول : حق المبتدأ أن يكون مقدماً على الخبر لأنه محكومٌ عليه ، وحق المحكوم عليه التقديم ، لكن قد يقدم الخبر على المبتدأ ، نحو : منطلقُ زيدٌ ، فإن (زيدٌ) مبتدأ ، ومنطلقُ خبر له مقدمٌ عليه ، وإنما جاز ذلك للتوسع في الكلام ، فإنه ربما يحتاج في الوزن والقافية والسجع (*) إلى تقديم بعض أجزاء الكلام على بعض (١) .

* * *

(*) هـ ل : السجع هو الذي في آخر مصرع البيت الذي كان في آخر المصراع الأول والقافية المطلقة ، وهو الذي كان في آخر إحدى حروف المد ، وهي : الألف والواو والياء . والقافية ما ليس في آخرها إحدى حروف المد .

* هـ ل : يحتمل أن يكون المحذوف هو المبتدأ ، أو يحتمل أن يكون المحذوف هو الخبر .
(١) عرض النحاء لثلاث قضايا تتصل بتقديم الخبر : الأولى : الأحوال التي يجب التزام الأصل فيها وهي : ١ - أن يؤم التقديم ابتدائية الخبر .

- ٢ - أن يكون الخبر طلباً .
- ٣ - أن يكون الخبر فعلاً .
- ٤ - أن يقترب الخبر بالناء .
- ٥ - أن يقترب بإلاً أو إنشأ .
- ٦ - أن يكون المبتدأ لازم الصدر كالاستفهام .
- ٧ - أن يكون المبتدأ دعاء .
- ٨ - أن يكون المبتدأ بعد أمّا .
- ٩ - أن يقع الخبر مؤخراً .
- ١٠ - أن يقترب الخبر بالباء .

الثانية : أحوال تقديم الخبر ، وهي : ١ - أن يكون واجب الصدر كالاستفهام .

٢ - أن يكون كم الخيرية .

٣ - أن يكون إشارةً ظرفاً .

٤ - أن يكون تقديمه مصححاً للابتداء بالنكرة وهو الظرف والجار والمجرور .

٥ - أن يكون دالاً على ما يفهم بالتقديم ، ولا يفهم بالتأخير ، نحو : لله درك .

٦ - أن يكون الخبر مستنداً - دون أمّا - إلى (أن) وصلتها نحو : « وآية لهم أنا حملنا .. » (يس ٤١) .

٧ - أن يكون مسند إلى مقرون بأداة حصر لئلا يلتبس ، نحو ما في الدار إلا زيد . =

{ حذف المبتدأ وحذف الخبر }

قال : « ويجوز حذف أحدهما عند الدلالة كقوله تعالى :

﴿ فصبر جميل ﴾ (١١)

/ أقول : الأصل في المبتدأ والخبر هو الثبوت لأن الحذف خلاف الأصل ، لكن يجوز حذف أحدهما عند الدلالة إذا وجد قرينة تدل على ذلك / المحذوف (١٢) ، كما قال الله تعالى : ﴿ فصبر ﴾ / (34) جميل ﴿

١٩
٢٢

ثالثا : أحوال يجوز فيها التقديم والتأخير : إذا كان الخبر :

- ١ - رافعا لضميره نحو : قائم زيد .
- ٢ - سبيه نحو : قائم أبوه زيد .
- ٣ - ناصيا ضميره أو مشتملا عليه نحو : ضربته زيد .
- ٤ - مشتملا على ضمير ما أضيف إليه : نحو : قى داره زيد .
- ٥ - أن يكون مشتملا على ضمير ملائس الخبر . نحو : زيدا أبوه ضرب . ومنع الكوفيين تقديم الخبر في غير الرابع (انظر : هج الهوامع ج ٢ ص ٢٨/٢٩)

(١) الآية ١٨ من سورة يوسف .

- (٢) يجوز حذف ما علم من المبتدأ وذلك : ١ - في جواب الاستفهام نحو : ﴿ وما أدرك ما هي نار حامية ﴾ [القارعة : ١٠ / ١١] أى : هي نار ...
- ٢ - بعد فاء الجواب ، نحو : ﴿ من عمل صالحا فلنفسه ﴾ (الحج : ٧٢) أى لعمله نفسه .

ويجوز حذف الخبر إذا علم نحو : (أكلها دائم وظلها) أى دائم .

ويجب حذف المبتدأ : ١ - إذا كان مخبرا عنه بنعت مقطوع لاح نحو : الحمد لله

أهل المدح . أى : هو أهل

- ٢ - إذا أخبر عنه بمصدر هو بدل من اللفظ نحو : سمع وطاعة ، أى أمرى سمع وطاعة .
- ٣ - إذا أخبر عنه بخصوص في باب نعم ، نحو : نعم الرجل زيد : أى هو زيد .
- ٤ - إذا أخبر عنه بصريح القسم نحو : فى ذمتى لأفعلن ، أى يمينى .
- ٥ - فى أسلوب لاسبما ، مثل : لاسبما زيد . أى : هو زيد .
- ويجب حذف الخبر : ١ - إذا وقع المبتدأ بعد لولا الامتناعية ، لأنه معلوم بمقتضاها .
- رقيب أكثر النحاة بما إذا كان الخبر الكون المطلق .

٢ - إذا وقع الخبر قسما سريعا ، نحو : لمرك و . التقدير : نيسى .

- ٣ - إذا وقع بعد واو بمعنى مع ، نحو : كل رجل وضيعته ، أى مقترنان ... وهناك أحوال أخرى حولها خلاف (انظر : هج الهوامع ٢/٣٩ : ٤٨) .

فإنَّ إمَّا خبر لمبتدأ محذوف والتقدير « أمرى (١) صبرٌ جميلٌ » أو مبتدأ
والخبر محذوفٌ والتقدير « فصبرٌ جميلٌ أجملٌ » والقرينة هاهنا وجودُ
لفصيرٍ جميلٍ ؛ لأنه يصلح (أن يكون) (٢) أحدَ جزئى الكلام فيدلُّ على
أن الجزء الآخر محذوف يناسبه (٣) .

* * *

(١) فى : ل و ق : فأمرى . (٢) ما بين القوسين زيادة فى س .

(٣) فى س : الأخير محذوف لمناسبة .

{ ثانيا : اسم كان }

قال : « والاسم في باب كان ، نحو : كان زيد منطلقاً »

أقول : لما فرغ من الضرب الأول من ضروب الملحق بالفاعل ، شرع في الضرب الثاني وهو الاسم في باب كان أي المرفوع بالأفعال الناقصة ، والأفعال الناقصة أفعالٌ تُذكرُ في باب الفعل - إن شاء الله تعالى - (١) وسميت ناقصةً لأن فيها نقصاناً ، وذلك لأنها أفعالٌ لا تتمُّ بفاعلها / بل تحتاج إلى اسم آخر تنصبه (٢) كما سيجيء ، ويسمى المرفوع اسمها ، والمنصوب خبرها ، فالاسم بمنزلة الفاعل والخبر بمنزلة المفعول ، نحو كان زيد منطلقاً (*)

* * *

(١) ما بين - - - زيادة في ل

(٢) في من : فتنبه .

(هـ) هـ ل : وفيه اختلاف بين الكوفيين والبصريين : فعند الكوفيين المنصوب في كان زيد

قائماً : حال ، وعند البصريين ليس بحال بل هو خبر .

(و قد جاء في الإنصاف : قال الكوفيون : الدليل على أن خبر كان نصب على الحال :

أن (كان) فعل غير واقع - أي غير متعد - والدليل على أنه غير واقع أن فعل الاثنين إذا كان واقعا فإنه يقع على الواحد والجمع ، نحو : ضربها رجلاً ، وضربها رجلاً ، ولا يجوز ذلك لي كان .. فلا يجوز أن تقول كأننا قائماً ، وكأننا قباناً . ويدل على ذلك أيضاً أنك تكفي

عن الفعل الواقع ، نحو : ضربت زيداً ، فتقول فعلت بزيد ، ولا تقول في كنت أخاك .

فعلت بأخيك ، وإذا لم يكن متعدياً وجب أن يكون منصوباً نصب الحال لا نصب المفعول ،

١ الإنصاف ٢ / ٨٢١ .

{ ثَالِثًا : خَيْرُ إِنْ }

قال : « والخبرُ في بابِ إِنْ ، نحو : إِنْ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ » (١١)

أقول : الضَرْبُ الثالثُ من ضروبِ الملحقِ بالفاعلِ هو الخبرُ في بابِ إِنْ ، أى المرفوعُ (٣٥) بالحروفِ المشبهةِ بالفعل ، وهى سِتَّةُ أَحْرَفٍ تُذَكِّرُ فى بابِ الحروفِ (إِنْ شاءَ اللهُ تعالى) (٢١) ، وتدخلُ على المبتدأ والخبر فتَنْصَبُ المبتدأُ رُئِسى اسمها ، وترفعُ الخبرُ ويُسمى خبرها .

قال : « وَحَكْمُهُ حَكْمُ (٢) خَيْرِ المبتدأِ إِلا فى تَقْدِيمِهِ ، إِلا إِذَا كَانَ ظَرْفًا نَحْوَ إِنْ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ ، / وَلا تَقُولُ (٤) : إِنْ مُنْطَلِقٌ زَيْدًا وَلَكِنْ تَقُولُ (٥) إِنْ فى الدَّارِ زَيْدًا » .

أقول : حَكْمُ (٦) خَيْرِ الحروفِ المشبهةِ بالفعلِ مثلِ حَكْمِ خَيْرِ المبتدأِ فى (٧) كونه مفرداً مُشْتَقًا ، أو غيرِ مُشْتَقٍ مضافاً أو غيرِ / مضاف (٨) ، نحو إِنْ زَيْدًا ضَارِبٌ ، وإِنْ زَيْدًا ضَارِبُكَ ، وإِنْ زَيْدًا غُلَامٌ / ، وإِنْ زَيْدًا غُلَامُكَ . ومن كونه جُمْلَةً فَعْلِيَّةً نحو إِنْ زَيْدًا ذَهَبَ أَبَوهُ ، واسمِيَّةً نحو إِنْ يَكْرُمُ (٩) أَخُوهُ ذَاهِبٌ ، أو شَرْطِيَّةً نحو : إِنْ زَيْدًا إِنْ تَكْرَمَهُ يَكْرِمُكَ ، أو ظَرْفِيَّةً حَقِيقِيَّةً نحو : إِنْ خَالِدًا أَمَامَكَ ، أو مَجَازِيَّةً نحو : إِنْ يَشْرَأَ مِنَ الْكِرَامِ ، (ومن كونه مُسْتَحَقًّا للضميرِ إِذَا (١٠) كان جُمْلَةً كَمَا مرَّ) (١١) . ومن كونه مُسْتَغْنِيًّا مِنْ (١٢) ذِكْرِ ذَلِكَ الضميرِ إِذَا كَانَ مَعْلُومًا نحو إِنْ الْبَرُّ الْكُرْبُسْتَيْنِ دَرَهْمًا ، ومن (١٣) كونه جَائِزًا لِلحذفِ عِنْدَ (٣٦) الدَّلَالَةِ نحو (١٤) : إِنْ مَالًا وَإِنْ وَلَدًا أَى إِنْ لَهُمْ مَالًا وَإِنْ لَهُمْ وَلَدًا . إِلا فى تَقْدِيمِهِ :

(٢) ما بين (..) : ليس فى س .

(٤) فى ل : يقال .

(٦) فى س و ط و ف : وحكم .

(٨) فى ط و ق و س : أو غيره .

(١٠) فى س : إِنْ .

(١٢) فى ط ، س : عن

(١٤) نحو : غيرِ موجودة فى س .

(١١) فى ق : قائم .

(٣) فى ط : كحكم .

(٥) فى ل : يجوز .

(٧) فى ل و س : من .

(٩) فى ط و س : عمرًا .

(١١) ما بين القوسين غير موجود فى ق .

(١٣) (وفى) ، غيرِ موجودة فى ل .

تقديم خبر في باب (إن) على اسمه (١) فإنه غير جائز ، وتقديم خبر المبتدأ على المبتدأ (٢) جائز (وتقديم خبر باب إن على اسمها غير جائز) (٣) لأن هذه الحروف إنما تعمل لمشابهة الفعل كما سيجي . (إن شاء الله) (٤) فيكون / عملها (٥) فرعاً لعمل الفعل (٦) ، ومرفوع الفعل مقدم على منصوبه ، فلو قدم مرفوع هذه الحروف أيضاً لم يبق فرق بين عمل الأصل والفرع (٧) إلا إذا كان الخبر ظرفاً فإنه حينئذ يجوز تقديمه على اسمه (٨) لأن رفع الظرف لا يظهر في اللفظ ، ولأن في الظروف اتساعاً (٩) / (الكثرة وقرع في كلامهم) (١٠) ليس في غيرها ، فتقول في مثال ذلك : إن زيدا منطلق ، ولا تقول : إن منطلقاً زيدا ، بتقديم الخبر الغير الظرف ، ولكن تقول : إن في الدار زيدا بتقديم الخبر الظرف ، (على الاسم) (١١)

* * *

-
- (١) في ط : الاسم .
(٢) على المبتدأ : غير موجودة في ط .
(٣) ما بين القوسين زيادة في ل و س . (٤) ما بين القوسين زيادة في ل .
(٥) عملها : ساقط من س .
(٦) في هـ / ل : وللنعل عملان : أحدهما أصلي : وهو أن يكون مرفوعه مقدماً على منصوبه ، نحو : ضرب زيد عمراً ، والثاني : فرعي : وهو أن يكون منصوبه مقدماً على مرفوعه ، نحو : ضرب عمراً زيد ، فأعطيت هذه الحروف على فرع الفعل فرقا بين ما كان عمله بأصالة ، وبين ما كان عمله بمشابهة .
(٧) في ل : الفرع والأصل . (٨) في س و ط و ق : الاسم .
(٩) هـ ل : أي الوسعة في الظرف لا في غيره .
(١٠) ما بين القوسين زيادة في س .
(١١) زيادة في ل ، وفي ق : عليه ، وتاقصة من ط و س .

{ رابعا : خبر « لا » النافية للجنس }

قال « وخبر « لا » التى لنفى الجنس نحو لا رجلاً أفضل منك . وقد يحذف الخبر ^(١) كقولهم : لا بأس » .

أقول : الضرب الرابع من ضروب الملحق بالفاعل خبر لا التى ^(٢) لنفى الجنس ، أى المرفوع بها ، وقيد لا بالتى لنفى الجنس احترازاً عن لا التى بمعنى ليس ، فإن (37) خبرها منصوب . وقد يُحذف خبر لا التى ^(٣) لنفى الجنس إذا دلّ عليه قرينة ^(٤) ، كقول العرب : لا بأس ، أى لا بأس عليك ^(٥) .

* * *

(١) الخبر : غير موجودة فى قول وط .

(٢) التى غير موجودة فى ط .

(٣) التى غير موجودة فى ط .

(٤) هل ل : القرينة فيه : السؤال ، كأن قال قائل : هل على بأس ؟ فيقال فى الجواب : لا بأس عليك .

(٥) هل ل : نحو : لا فتى إلا على : أى : لا رجلاً كامل الشجاعة موجود إلا على .
فموجود خبره وهو محذوف .

ونحو : لا سيف إلا ذو الفقار . أى : ولا سيف كامل فى الحدة موجود إلا ذو الفقار ،
وذو الفقار بفتح الفاء وعليك : غير موجودة فى م .

{ خامساً : اسم ما ولا اللتين بمعنى ليس }

قال : « واسم ما ولا / بمعنى ليس ، نحو : ما زيدٌ منطلقاً ، وما رجُلٌ خيراً منك ، ولا أحدٌ أفضل منك » .

أقول : الضربُ الخامس من ضروب الملحق بالفاعل اسم ما ولا بمعنى / ليس ، أى المرفوع بهما نحو (زيدٌ) فى : ما زيدٌ منطلقاً ، و (رجُلٌ)^{٢١} فى : ما رجُلٌ خيراً منك ، و (أحدٌ) فى لا أحدٌ أفضل منك . وإنما مثل فى « ما » بمثالين ، لأنها تعمل فى المعرفة والنكرة ، بخلاف « لا » فإنها لا تعمل إلا فى النكرة ، وذلك لأنهما إنما تعملان لشبههما بليس ، وشبه ما بليس^(١) أكثر من شبه لا ، لأن ما لتفى الحال مثل ليس ، بخلاف لا فإنها لتفى الاستقبال خاصة^(٢) .

* * *

(١) بليس : غير موجودة فى ل و ط و ق .

(٢) خاصة : غير موجودة فى سر .

{ القسم الثانى : منصوبات الأسماء }

{ أولاً المفاعيل }

قال : « المنصوبات على ضربين : أصل ، وملحق به » .
 فالأصل هو المفعول ، وهو على خمسة أضرب : المفعول المطلق
 وهو المصدر ^(١) نحو ضربت ضرباً / وضربت وضريتين وضرباً
 شديداً ^(٢) وقعدت جلوساً » .

أقول : لما فرغ من القسم الأول من ⁽³⁸⁾ أقسام العرب وهو المرفوعات ،
 شرع فى القسم الثانى ، أعنى المنصوبات / وإنما قدمها على المجرورات
 لأن المنصوبات فى الكلام أكثر من المجرورات ، فتكون المنصوبات أصلاً
 بالقياس إلى المجرورات ، أو لأن عامل المنصوبات إنما ^(٣) يكون فعلاً
 (غالباً ، وعامل المجرورات لا يكون إلا غير فعل (كما سيجىء) ^(٤)
 وقد قلنا إنه أصل ^(٥) فى العمل فمعمولة أيضاً يكون أصلاً .

والمنصوبات (أيضاً تكون) ^(٦) على ضربين كالمرفوعات : أصل ،
 وملحق بالأصل ^(٧) . فالأصل هو المفاعيل لأن عواملها أفعال حقيقية ،
 بخلاف باقى المنصوبات ، فإن عواملها إما حروف أو أفعال غير حقيقية .
 والمفاعيل خمسة أضرب ^(٨) :

(١) ل : هو المصدر غالباً . لأن المفعول المطلق قد يكون غير المصدر نحو : ضربت
 سوطاً ، فإن سوطاً غير مصدر ، ويسمى مفعولاً مطلقاً مجازاً .

(٢) وضرباً شديداً : غير موجودة فى س .

(٣) إنما فى ل : ربما .

(٤) ما بين القوسين غير موجود فى : ق و ل .

(٥) فى ط : الأصل .

(و كما سيجىء) غير موجود فى س .

(٦) فى ل : به .

(٦) ما بين القوسين زيادة فى س .

(٨) فى ط : على خمسة أضرب .

{ ١ - المفعول المطلق } (١)

وهو المصدر غالباً نحو : ضربت ضرباً ، وهذا للتأكيد ، معناه معنى الفعل بلا زيادة ، وضربت ضربة وضرتين ، وهذان للعدد ، أى معناهما معنى الفعل مع زيادة ، وهى إفادة العدد . وقد يكون المفعول المطلق للنوع نحو : جلست جلسة « بكسر الجيم أى نوع من (٢) جلوس (39) وإنما لم يذكره لقلته ، وإنما ذكر قوله : قعدت جلوساً ، ليُعلم أن شرط المفعول المطلق / موافقته (٣) الفعل فى المعنى ، وإن لم يوافق فى اللفظ ، وإنما سُمى مفعولاً / مطلقاً لأنه غير مقيد بشئ . (كسائر المفعولات) (٤) سُمى كقيد المفعول به بالياء ، والمفعول فيه بـفى ، والمفعول / له باللام ، والمفعول معه بـمع .

{ ٢ - المفعول به }

قال : « والمفعول به نحو ضربت زيداً »

أقول : الضرب الثانى من ضروب المفاعيل المفعول به ، ويسمى مفعولاً به لوقوع فعل الفاعل عليه (٥) نحو : ضربت زيداً (*) .

(١) قال ابن يعيش : اعلم أن المصدر هو المفعول الحقيقى لأن الفاعل يحدثه ويخرجه من العدم إلى الوجود ، وصيغه الفعل تدل عليه ، والأفعال كلها متعدية إليه سواء يتعدى الفاعل أو لم يتعده ، نحو : ضربت زيداً ضرباً ، وقام زيد قياماً ، وليس كذلك غيره من المفعولين ، ألا ترى أن زيداً من قولك ضربت زيداً ليس مفعولاً لك على الحقيقة ، وإنما هو مفعول لله سمحائه ، وإنما قيل له مفعول على معنى أن فعلك وقع به [شرح المفصل ج ١ ص ١١] .
وقال عبد القاهر : اعلم أن معنى المطلق أن لا يقيد بشئ من حروف الجر نحو أن تقول منه بول به أو فيه أولاً ، ويقال للمفعول على الإطلاق وهو المصدر ، نحو : الضرب والقتل ، والفعل يتعدى إلى مصدره فينصبه ، تقول قمت قياماً ، لأن المعنى أحدثت قياماً ، وأحدثت حدثاً . والمصدر أولى الأشياء أن يطلق عليه لفظ المفعول « (المقتصد ج ١ ص ٥٨) .
وقال أبو حيان : المصدر اسم دال بالأصالة على معنى قائم بفاعل نحو : فهم فهماً ، أو صادر عن فاعل حقيقة نحو حَطَّ حَطّاً ، أو مجازاً نحو مات موتاً « (ارتشاف الضرب ج ٢ ص ٢٠٢) .

(٢) فى ط ر س : موافقة .

(٣) من : غير موجودة فى س و ط .

(٤) فى ل : الفاعل به .

(٥) كسائر المفعولات : زيادة فى ق .

(*) قال ابن يعيش : يريد يقع عليه المصدر لأن المصدر فعل الفاعل

قال : « وَنُصِبَ المفعول به (بفعل مضر) (١) كقولك
للحاج : مكّة وللرامى : القرطاس » .

أقول : وَنُصِبَ المفعول به بفعل (٢) مضر ، (أى مقدر) (٣) ،
كقولك للحاج : مكّة ، وللرامى : القرطاس ، فَإِنَّ مكّة والقرطاسَ
منصوبان بفعل مضر ، والتقدير : تريد مكّة ، وتصيب القرطاسَ ، وإنما
(حذف) (٤) لدلالة الحال عليه .

« النادى »

قال : « ومنه المنادى المضاف نحو : يا عبد الله ، والمضارعُ
له ، نحو : يا خيراً من زيد ، والنكرة ، نحو : يا راجئاً » (٥) .

أقول : إضمارُ (٦) فعل المفعول به إمّا على (٤٠) طريق الجواز كما
مرّ ، وإمّا على / طريق الوجوب ، وذلك فى المنادى ، فلذلك قال : ومنه
النادى (٧) . أى ومن المنصوب بالمضمر المنادى المضاف ، نحو : يا عبدَ
الله ، والمضارع له ، أى : المشابه للمضاف ، نحو : يا خيراً من زيد ،
فإِنَّ (خيراً) لا يتمُّ إلا به (من زيد) . كما أَنَّ المضاف لا يتمُّ إلا

لـ

« وقال السيوطى : المراد بالوقوف التعلق ليدخل نحو : أوجدت ضرباً ، وأحدثت قتلاً ،
وما ضربت زيداً . (معجم الهوامع ج ٢ ص ٧) .
وقال أبو حيان : المفعول به هو ما كان محلاً لفعل الفاعل خاصة نحو : ضربت زيداً »
(آرشاف الضرب ج ٢ ص ٢٧٣) .

وقد ذهب الكونيين إلى أن العامل فى المفعول النصب الفعل والفاعل جميعاً .. ودعّب
البصريون إلى أن الفعل وحده عمل فى الفاعل والمفعول جميعاً [الإنصاف المسألة ١٦] .
(١) فى له : بمضمر . (٢) فى له : الفعل .

(٣) أى مقدر : غير موجودة فى م و ق . (٤) حذف : غير موجودة فى م و ق .

(٥) قال ابن يعيش : اعلم أن المنادى عند البصريين أحد المفعولات ، والأصل فى كل
منادى أن يكون منصوباً » [شرح المفصل ج ١ ص ١٢٧]

قال الشريف الجرجاني : « المنادى : هو المطلوب إقباله بحرف نائب متاب (أدعرو)
لفظاً أو تقديرًا » (التعريفات ص ٢٣١)

(٦) فى م : يعنى إضمار . (٧) المنادى : غير موجودة فى له .

بالمضاف إليه ، والنكرة ، أى : غير المعين ، نحو : يا راكباً . وكل من هذه الثلاثة منصوبٌ بفعل مضمر ، (أى مقدر) ^(١) لا يجوز إظهاره ؛ لأنَّ حرف النداء أعنى « يا » بدل منه ، ولا يجوز الجمع بين البدل والمبدل منه ، والتقدير : أدعو عبد الله ، وأدعو خيراً من زيد ، وأدعو راكباً ، فحذف أدعو وأبدل منه (يا) .

قال / : « وأما المفرد المعرفة فمضمومٌ [فى اللفظ ومنصوبٌ فى المعنى] ^(٢) نحو : يا زيد ، ويا رجلاً » .

أقول : المنادى إما مفردٌ معرفة أو غير مفرد معرفة ، وغير المفرد المعرفة منصوبٌ فى اللفظ كما مر ، وأما المفرد المعرفة فمضمومٌ فى اللفظ ، ومنصوبٌ فى المعنى ، نحو : يا زيد ؛ فإنَّ تقديره : أدعو زيداً ، وأما لفظه فمبنى على الضم ، ^(٣) وإنما بُنى هذا لأنه يشبه / كاف الخطاب فى أدعوك ^(٤) من حيث الإفراد والتعريف ، وكاف / أدعوك يشبه كاف (ذاك) من هاتين الجهتين ، وكاف ذاك حرفٌ ^(٥) مبنى الأصل فمشابهة يكون أيضاً ^(٦) مبنيًا ، فمشابه المشابه ^(٧) مشابه لذلك الشيء فبكون مبنيًا أيضاً ، وإنما بُنى على الحركة فرقاً بين البناء اللازم والعارض ، وإنما بُنى ^(٨) على الضم ليخالف حركة بنائه حركة إعرابه ، فإنَّ المنادى العربى إما منصوبٌ كما عرفت ، أو مجرور ^(٩) ، وذلك إذا دخل عليه لام الجر ، نحو : يا لزيد ، وتسمى هذه اللام لام الاستغاثة ، وهذا المنادى : المنادى المستغاث ، وإنما أعرب المضاف والمضارع له والنكرة لاتقاء وجه الشبه ،

(١) زيادة فى ط .

(٢) ما بين القوسين زيادة فى ط .

(٣) حرف غير موجودة فى س .

(٤) فى ط المشابه للشيء .

(١) زيادة فى ط .

(٢) فى ط : فى باب أدعوك .

(٣) أيضاً زيادة فى ل .

(٤) فى ل : وبنى .

* هـ ل : المضاف والمضارع له ، نحو : يا عبد الله ، ويا خيراً من زيد ، ويا راكباً ، (فى الثالث) (أى الحالة الثالثة) .

(*) (هـ ل) وإنما يختص المنادى إذا دخل عليه لام استغاثة نحو : يا لله للمسلمين ، لأنه حينئذٍ معرب لعدم كونه مشابهاً لكاف الخطاب من حيث الإفراد لأنه مركب لاتصاله مع حروف الجر .

عن الإفراد في الأولين ، والتعريف في الثالث ، وإنما ^(١) أعرب المستغاث لأن إلغاء عمل حرف الجر غير واقع (في كلام العرب) ^(٢) .

قال : « وفي الصفة المفردة الرفع والنصب ، نحو : يا زيدُ الظريفُ والظريفُ ، وفي المضافة : النصب لا غيرُ نحو : يا زيدَ ⁽⁴²⁾ صاحب عمرو » .

/ أقول : صفة المنادى المفرد العرفة إذا كانت مفردة ، أي غير مضافة يجوز فيها الرفع والنصب ، نحو : يا زيدُ الظريفُ / والظريفُ ؛ لأن المنادى المفرد العرفة مبنى يشبه المعرب ، أما بناؤه فظاهر ، وأما شبهه بالمعرب فلعلروض حركته كحركة المعرب ، فباعتبار بنائه يجوز في صفة النصب ، لأن صفة المبنى إنما تتبعه في المحل ، ومحلُّ النصب كما ذكرنا ، وباعتبار شبهه بالمعرب يجوز (في صفة) ^(٣) الرفع لأن صفة المعرب إنما تتبعه في اللفظ . وأما في الصفة المضافة فإنما يجوز ^(٤) النصب لا غير ، نحو : يا زيدَ صاحب عمرو ؛ لأن المنادى المضاف مع قرينه من حرف النداء لا يجوز فيه ^(٥) غيرُ النصب ، فصفته المضافة تكون / كذلك ، بل هو بالطريق الأولى لبعدها منه .

قال : « وإذا وُصفَ المنادى بأبنٍ نُظر فيه ^(٦) : فإن وقع ^(٧) بين العَلَمينِ فُتِحَ المنادى ، كقولك : يا زيدَ بنَ عمرو ، وإلا فالتَّضَمُّ لازم ^(٨) نحو : يا زيدَ ابنَ أخى ، وبنا رجل ابنَ زيد » .

/ أقول : إذا وُصفَ المنادى ⁽⁴³⁾ بلفظ (ابن) نُظر فيه : فإن وقع الابنُ بين العَلَمينِ أي ^(٩) يكون قبله وبعده عَلَمٌ فُتِحَ المنادى ، أي بنى على الفتح اختياراً مع جواز التَّضَمِّ ، كقولك يا زيدَ بنَ عمرو ، وإن لم يقع

(١) وإنما : غير موجودة في م . (٢) ما بين القوسين غير موجود في ط .

(٣) ما بين القوسين غير موجود في ل و س . (٤) في م : يجوز فيها النصب .

(٥) فيه : غير موجودة في م . (٦) فيه : زائدة في ط .

(٧) وقع : غير موجودة في ق . (٨) لازم : زائدة في ط .

(٩) في ط : بأن

بين العلمين فُسِّمَ المادى ، أى : يُبْنَى على الضمّ وجرباً ، وذلك بأن لا يكون بعده علمٌ ، نحو : يا زيدُ ابن أخى ، أو لا يكون قبله علمٌ ، نحو : يا رجلُ ابن زيد ، أو لا يكون قبله ولا بعده علمٌ ، نحو : يا رجلُ ابن أخى ، وإنما لم يذكره المصنف لأنه يُعلم مما ذكره لأنَّ انتفاء العلمية في أحد الطرفين إذا كان موجباً للضمّ ففي كلا الطرفين / بالطريق الأولى .
 وإنما فعلوا كذلك لأن وصفَ النادى بابن بين العلمين كثير فى كلام العرب ، والفتحة خفيفة ، والكسرة تستدعى الحفّة ، فلذلك قيد الوصف بابن بين العلمين ، فإن الوصف بغير ابن أو بابن غير واقع بين العلمين غير كثير فى كلامهم . وحكم ابنة كحكم ابن فى ذلك / نحو : يا هندُ ابنة (١) زيد ،
 ويا هندُ ابنة أخى ، ويا امرأة ابنة زيد ، ويا امرأة ابنة (44) أخى .

قال : « وليس فى يا أيها الرجل إلا الرفع » .

أقول : لما ذكر جواز الرفع والنصب فى صفة النادى المفرد المعرفة إذا كانت مفردة ، أراد أن يذكر أن أيّاً إذا وقع منادى يكون بخلاف ذلك ، فإن صفته - وإن (٢) كانت مفردة - لا يجوز فيها إلا الرفع ، فلذلك قال : وليس فى يا (٣) أيها الرجل إلا الرفع ، يعنى فى الرجل ، وذلك (٤) لأنَّ المقصودَ بالنداء هاهنا (٥) هو الرجل ، إلا أنهم لما كرهوا الجمع / بين
 حرف التعريف (أعنى اللام) وحرف النداء ، أتوا بلفظة أى لتفصل بينهما ، وجعلوها منادى ، ثم حملوا الرجل عليها ، فالتزموا رفعه ليدلّ على أنه هو المقصود بالنداء .

قال : « ويُحذف حرفُ النداء من العلم المضموم والمضاف » .

أقول : (لما بيّن النادى وأحكامه) (٦) أراد أن يشير إلى جواز حذف

(١) ابنة فى ط : بنت .

(٢) فى ق و س : إن .

(٤) وذلك : فى س : ذلك .

(٣) يا : غير موجودة فى ق .

(٥) ها : غير موجودة فى س .

(٦) ما بين القوسين : غير موجود فى ل ، وفى ق : لما ذكر النادى ، وفى ط : لما فرغ

من النادى .

حرف النداء ، فمثل بمثالين : مثال الأول : قوله تعالى : ﴿ يَوْسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا ﴾ ^(١١) ومثال الثاني قوله تعالى : ﴿ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ ^(١٢) أى يا يوسف وبيا فاطر السموات ، وإنما جاز الحذف ^(١٣) (٤٥) منهما لأن العلم المضموم كثير الاستعمال / والمضاف قد طال بالإضافة ، فناسبهما التخفيف ^(١٤) . وقد يحذف ^(١٥) أيضاً من (أَيْ) (وَمَنْ) ، كقول ^(١٦) الخطيب : أيها الناس ، وقول العباد : مَنْ لَا يَزَالُ مُحْسِنًا أَحْسَنَ إِلَى ، والتقدير : يا أيها الناس ، وبِأَيِّهَا النَّاسِ لَا يَزَالُ مُحْسِنًا ^(١٧) ، والمراد بمن : هو ^(١٨) الله تعالى .

قال : « ومن خصائص المنادى الترخيم إذا كان علماً غير مضاف ولا مستغاث ^(١٩) ، وزائداً على ثلاثة أحرف نحو : يا حار ، وبيا أسم ، وبيا عثم ، وبيا منص » .
أقول : لما ذكر المنادى أراد أن يذكر بعض خصائص ^(٢٠) المنادى ، ومنها الترخيم ، وهو حذف فى آخر المنادى للتخفيف (لا لعلّة أخرى) ^(٢١) والمنادى إنما يُرخم إذا كان علماً ، لأنّه لو لم يكن علماً لم يعلم أنّه حذف

(١١) يوسف : ١٢ .

(١٢) سورة يوسف الآية ١٠١ ، والآية كاملة : رَبِّ قَدْ آتَيْتَنِي مِنَ الْمَلِكِ وَعَلَّمْتَنِي مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ أَنْتَ وَكَرَّمْتَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ تَوَفَّنِي مُسْلِمًا وَأَلْحَقْنِي بِالصَّالِحِينَ .

(١٣) يرى النحاة أنّه [لا يجوز حذف حرف النداء مع المندوب ، نحو « وازيد » ولا مع الضمير ، نحو « يا إياك قد كفيتك » ولا مع المستغاث ، نحو : « يا لزيد » .
ومنع أكثر النحاة حذف حرف النداء مع اسم الإشارة وكذا مع اسم الجنس وأجازه بعضهم ومنهم ابن مالك واستشهد بقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ ﴾ (البقرة : ٨٥) أى يا هؤلاء . وما ورد مع اسم الجنس : « أصبح ليل » أى يا ليل انظر [ابن عقيل ٢٥٦/٢ - ٢٥٧]

- (١٤) فى : فى ق : ويحذف . (١٥) فى ل و س : قول .
(١٦) محسن : غير موجودة فى س و ل . (١٧) هو : مكررة فى س .
(١٨) ولا مستغاث : غير موجودة فى ل . (١٩) فى ق و ط : خصائصه .
(٢٠) ما بين القوسين : زائد فى س .

منه شيء أم لا ، ويشترط أن يكون علماً ^(١) غير مضاف ، لأنه لو كان مضافاً ، فإما أن يحذف فيه شيء ^(٢) من آخر المضاف أو في آخر المضاف إليه ، والأول باطل لأن تمام المضاف بالمضاف إليه فهو كالوسط / والثاني كذلك لأنه ليس بآخر النادى ، ويشترط ⁽⁴⁶⁾ أيضاً أن يكون زائداً على ثلاثة أحرف لأن الثلاثى لو رُحِمَ لبقى على حرفين ، وذلك / غير جائز ، ومثاله : يا حارُّ ، في يا ^(٣) حارث ، ويا أَسْمُ في : يا ^(٤) أسماء ، ويا عِشْمُ في يا ^(٥) عِشمان ، ويا مَنصُ في يا ^(٦) منصور .

واعلم أن العلمية والزيادة على ثلاثة أحرف إنما يُشترطان ^(٧) في المنادى الذى لا يكون فيه تاء التانيث ، وأما إذا كان فيه تاء التانيث فيجوز ترخيسه ^(٨) ، وإن لم يكن علماً ، ولا زائداً على ثلاثة أحرف نحو : يا عاذِلُ ، ويا ثُبَّ ، في يا عاذِلُ وياثِبُ [وإنما مثلُ بمثاليْنِ أحدهما غيرُ علم ، إلا أنه زائدٌ على ثلاثة أحرف . والآخر غير علم وغير زائد على ثلاثة أحرف ، فإن ثِبَّةً في اللغة : الجماعة ، فيقال يا ثِبَّة اقبلى] ^(٩) . ويعلم من قوله : غير مضاف ، أن المركب الغير الإضافى / قد يُرْحَمُ ، فيقال : يا يعلُ في يعلبك .

ولا يرْحَمُ المستغاث لأن تطويل الصوت فيه مطلوبٌ والحذف ينافيه .

{ ٣ - المفعول فيه }

قال : « والمفعول فيه وهو الظرفان : فالزمان : يُنصب كله نحو أتيتُه اليومَ ، وبكرةً وذات ليلة . ⁽⁴⁷⁾ . والمكان : لا ينصبُ منه ^(١٠) إلا البهيم نحو : قمتُ أمامَكَ .

-
- | | |
|---|---------------------------|
| (١) علماً : زائد في س . | (٢) شيء : زائدة في س . |
| (٣) يا : ليست في ق و س . | (٤) يا : ليست في ق و س . |
| (٥) يا : ليست في ق و س . | (٦) يا : ليست في ق و س . |
| (٧) في غير ط : يشترط . | (٨) في ق و س : الترخييم . |
| (٩) ما بين القوسين في ط ، وهامش ق ، وليس في ل و س . | |
| (١٠) في ل : فيه . | |

ولا بد للمحدود من (فى) نحو : صليتُ فى المسجد .

٥٢ / أقول : الضرب الثالث من ضروب المفاعيل : المفعول فيه (١) وهو

الظرفان ، يعنى ظرفى الزمان والمكان .

ويسمى الظرف مفعولاً فيه ؛ لوقوع فعل الفاعل فيه ، فظرف الزمان ينصبُ كله أى : محدوده ، أعنى : معيَّنه ، نحو : أتيت اليوم ، ومبهمه : نحو : أتيت بهكرة ، وذات ليلة ، أى : ليلة ، وذات زائدة ، ويجوز أن يكون بمعنى صاحبة أى فى ساعة هى صاحبة هذا اللفظ ، وهو ليلة . وظرف المكان لا ينصب منه إلا المبهم ، نحو : قمت أمامك .

ولا بد لظرف المكان المحدود من « فى » نحو صليتُ فى المسجد ، ولا يقال صليتُ المسجد . وإنما ينصب الفعل المعين من الزمان دون المكان ، لأنه يدل على الزمان المعين ، كضرب مثلاً ، فإنه دالٌّ على الزمان الماضى (٢) ، ولا يدل على المكان المعين . والمكان (٣) المبهم هو الجهات الست : وهى : فوق ، وتحت ، وأمام ، / وخلف ، ويمين ، (48) وشمال . والمكان المعين نحو : المسجد ، والدار ، والسوق .

٢٧

(١) قال السيوطى : المفعول فيه الذى يسمى ظرفاً : ما ضمَّن من اسم وقت أو مكان معنى - فى - باطراد لواقع فيه مذكور . أو مُقَدَّر ناصب له .

(مع الهوامع ج ٢ ص ١٣٦)

وقال ابن الأنبارى : سمي الظرف ظرفاً ، لأنه لما كان محلاً للأفعال سى ظرفاً ، تشبيهاً بالأدنى التى تحمل الأشياء فيها ، ولهذا سمي الكوفيون الظروف « محال » لحلول الأشياء فيها ، [أسرار اللغة ص ١٧٧]

وقال ابن عقيل : إنه زمان أو مكان ضمَّن معنى فى باطراد . واحتراز بقوله : معنى فى مما لم يتضمن كأن يكون مبتدأ مثل يوم الجمعة مبارك ، وكذلك ما وقع مجروراً نحو : سرت فى يوم الجمعة .

واحتراز بقوله : باطراد : من نحو : دخلت البيت ، لأن تضمن معنى (فى) ليس مطرداً ، لأن أسماء المكان المختصة لا يجوز حذف (من) معها . فالبيت ليس منصوباً على الظرفه ولكن على التشبيه بالمفعول به « ابن عقيل ١٩١/٢ .

(٢) فى ط ، لأنه دال على الزمان المعين وهو الماضى .

(٣) المكان : غير موجودة فى ط .

{ ٤ - المفعول معه }

قال : « والمفعول معه ، نحو : ما صنعت وأباك ، وما شأنك وزيداً ، ولا يد له من فعلٍ أو معناه » .

أقول : الضرب الرابع من ضروب المفاعيل / المفعول معه وهو ما وقع بعد واو^(١) بمعنى مع ، ولذلك سُمي بالمفعول معه ، نحو : ما صنعت وأباك ؟ أى : مع أبيك ، وما شأنك وزيداً ؟ أى : مع زيد ، ولا يد للمفعول معه من عامل يعمل فيه ، وهو إماً فعل كالمثال الأول ، أو معنى فعل كالمثال الثانى ، فإن^(٢) معنى ما شأنك وزيداً : ^(٣) ما تصنع مع زيد ، فلهذا مثله بمثاليين (*) .

{ ٥ - المفعول له }

قال : « والمفعول له ، نحو : ضربته تأديباً له ^(٥) وكذلك ^(٦) كل ما كان علّةً للفعل (نحو : جئتُكَ للسُّمَنِ) ^(٧) » .

أقول : الضرب الخامس من ضروب المفاعيل : المفعول له ، وهو ما فعل الفاعل فعله لأجله ، ولذلك سُمي ^(٨) بالمفعول له نحو : ضربته تأديباً

(٢) فى س : وإن .

(١) فى ق : الواو .

(٣) فى ل : أى ما .

(*) قال ابن الأنبارى : اختلف النحويون فى العامل للنصب فى المفعول معه ، فذهب البصريون إلى أن العامل فيه هو الفعل ، وذلك لأن الأصل فى نحو قولهم : « استوى الماء والخشب » أى مع الخشب ، إلا أنهم أقاموا الواو مقام (مع) توسعاً فى كلامهم ، فقوى الفعل بالواو ، فتعدى إلى الاسم فنصبه « ... وذهب الكوفيون إلى أن المفعول معه منصوب على الخلاف ، وذلك لأنه إذا قال « استوى الماء والخشب » لا يحسن تكرار الفعل فيقال : استوى الماء واسترت الخشب « لأن الخشب لم تكن معوجة حتى تستوى ، فلما لم يحسن تكرار الفعل كما يحسن فى جاء زيد وعمر ، فقد خالف الثانى الأول ، فانتصب على الخلاف » (أسرار اللغة ص ١٨٣ / ١٨٤)

(٦) فى ل و ق : وكذا .

(٥) له : ليست فى س .

(٨) فى س وكذلك يسمى .

(٧) ما بين القوسين زيادة فى ط .

له ، أى : لتأديبه ، وكذلك ^(١) كل شىء كان علّة للفعل فإنه يكون مفعولاً له ، نحو : السعن ، فى قولك : جنتك للسعن ^(*) .

{ ثانياً : الملحق بالمفاعيل }

(١ - الحال)

قال : « والملحق به (49) هيئة أضرب : الحال : وهى بيان هيئة الفاعل أو المفعول به نحو : ضربت زيدا قائماً » .

أقول : / لما فرغ من الأصل فى المنصوبات ، أعنى المفاعيل ، شرع فى الملحق بالأصل ، وهى سبعة أضرب : الضرب الأول : منها الحال : وهى بيان هيئة الفاعل أو المفعول به ، نحو : ضربت زيدا قائماً ، فإن (قائماً) حال إما من التاء والمعنى ضربت حال كونى على هيئة القيام زيدا ^(٢) ، وإما من زيد والمعنى ضربت زيدا حال كونه على هيئة القيام وإما من الفاعل والمفعول به معاً ^(٣) نحو : ضربت زيدا قائمين . وإنما ألحق الحال بالمفاعيل ، لأنها زائدة فى الكلام كالمفعول ^(٤) .

(١) فى س ، ل : وكذا .

(*) قال أبو حيان : تضافرت نصوص التحويين على اشتراط المصدرية فى المفعول له ، وذلك أن الباعث إنما هو الحدث ، لا الذات ... وشرطه أن يكون معللاً ... وشرط الأعمل والمتأخرون مشاركته لفعله فى الوقت وشرط الجرعى والبرء والرياشى كونه نكرة وشرط ألا يكون من لفظ الفعل .

قال السيوطى : متى فقد شرط من الشروط المتقدمة وجب جزمه باللام وامتنع النصب ومثال فقد المصدرية : جنتك للماء ، وللشعب ، وللسم ، ومثال فقد المشاركة .

ورأى لتعودنى لذكراك هرة كما انتفض الحصفور ببلد القطر

وقد يجز بن أو الباء لأنهما فى معنى اللام نحو : لا خاشعاً متصدعاً من خشية الله (الحشر : ٢١) قيل : وقد يجز بنى السببية ، نحو : « دخلت امرأة النار فى هرة » ولا يتعين الجزم مع أن وأن وإن كانا غير مصدرين لأنهما يقدران بالمصدر وإن لم يتحد فيهما الفاعل أو الوقت ، لأن حرف الجر يحذف معهما كثيراً نحو : أزورك أن تحسن إلى ، أو : أنك تحسن إلى . (انظر معجم الهوامع ج ٣ ص ١٣١ / ١٣٤)

(٢) فى ل وس : ضربت زيدا حال كونى على هيئة القيام .

(٣) به معاً : ليست موجودة فى س ، وفى ق و ل : به : غير موجودة .

(٤) قال ابن يعيش : الحال وصف هيئة الفاعل أو المفعول ، شرح الفصل ج ٢ ص ٥٥

وقال أبو حيان : الحال : اسم منصوب تبين هيئة صاحبها صالحة لجراب كيف (ارتشاف الضرب ج ٢ ص ٣٣٤)

قال : « وحققها التنكير ، وحق ذى الحال التعريف ، فإن (١) تقدمت الحال عليه جاز / تنكيره ، نحو : (٢) جاءنى راكباً رجلٌ » .

أقول : وحق الحال / أن تكون نكرة لأنها لو كانت معرفة لالتبست بالصفة ، فى مثل : ضربت زيدا الراكب .

وحق ذى الحال أن يكون معرفة لأنه لو كان نكرة لالتبست بها أيضاً فى مثل : ضربت رجلاً قائماً ، فإن تقدمت الحال على ذى الحال جاز تنكير ذى الحال / نحو : جاءنى (٥٠) راكباً رجلٌ لعدم الالتباس بالصفة (٣) حيث (٤) فإن الصفة لا تتقدم على الموصوف .

واعلم أنه لا بد للحال من عامل ، وهو إما فعل كما مر ، أو شبه فعل ، نحو : زيد ضاربٌ عمراً قائماً ، أو معنى فعل ، نحو : هذا عمرو منطلقاً ، فإن معناه أشير إلى عمرو منطلقاً .

وقد يحذف العامل إذا دل (٥) عليه قرينة ، كقولك للمرحل : راشداً مهدياً ، أى : اذهب (راشداً مهدياً) (٦) .

{ ٢ - التمييز }

قال : « والتمييز وهو رفع الإبهام (٥) : عن الجملة فى

(١) فى س ول : وإن . (٢) نحو : ليس فى س .

(٣) بالصفة : غير موجودة فى ق ول . (٤) حيث : غير موجودة فى س .

(٥) فى س : دلت . (٦) ما بين القوسين غير موجود فى ق ول .

(*) قال ابن يعيش : « التمييز والتفسير والتبيين واحد ، والمراد رفع الإبهام وإزالة اللبس ، وذلك نحو أن تخبر بخبر أو تذكر لفظاً يحتمل وجوهاً فيتردد المخاطب فتنبه على المراد بالنص على أحد محتملاته تبييناً للفرض ولذلك سمي تمييزاً وتفسيراً » .

{ شرح الفصل ٧٠ / ٢ }

وقال ابن عقيل : التمييز : كل اسم نكرة ، متضمن معنى « من » لبيان ما قبله من إجمال ... واحترز بقوله : متضمن معنى (من) من الحال : فإنها متضمنة معنى « فى » وقوله : لبيان ما قبله ، احتراز عما تضمن معنى « من » وليس فيه بيان ما قبله كاسم لا . .. وقوله : « لبيان ما قبله من » إجمال ، يشمل نوعى

التمييز ، وهما : المبين لإجمال ذات ، والمبين لإجمال نسبة . { ابن عقيل ٢٨٦ / ٢ } .

زيد نفساً ، أو عن المفرد في قولك : عندي راقودٌ خلا
ومنوانٍ سَمْنًا ، وعشرون درهماً ، وملؤه عسلاً .

أقول : الضربُ الثاني من ضروب الملحق بالمفعول : التمييز ، وإنما
ألحق به لما مرَّ في الحال .

والتمييز هو ^(١) رفع الإبهام : إمّا عن الجملة نحو : قولك : طابَ زيدٌ
نفساً ، فإنَّ طابَ زيدٌ كلام تام لا إبهام في طرفيه ، إلا أنَّ نسبة الطَّيب
إلى زيد مبهمّة ؛ فإنها تحتل أن تكون إلى زيد أو إلى ما يتعلق به من
النفس والعين والقلب وغير ذلك ، ونفساً ^(٢) ترفع ذلك الإبهام / ، وتميز
ما هو المنسوب إليه في الحقيقة ^(٥١) عن غيره ، فالمعنى : طابَ نفسُ
زيدٍ ، وإنما عدل عن تلك العبارة إلى هذه للتأكيد والمبالغة ؛ فإنَّ ذكر
الشيء مبهماً ثم ذكره ^(٣) مفسراً أوقع في النفوس ^(٤) من أن يُفسر أولاً ،
فالتمييز فعل المتكلم في الحقيقة ، لكن يسمّى ^(٥) الاسم الذي يرفع
الإبهام به تمييزاً مجازاً ^(٦) .

٥٦

وإمّا عن المفرد : والمرادُ بالمفرد كل اسم تمَّ ^(٧) بالتنوين ، نحو : عندي
راقودٌ خلا ^(٨) أي : دَنٌ طويل الأسفل / مَقِيرٌ الداخل ، أو بتون التثنية ،
نحو : عندي منوان سَمْنًا ، أو بتون شبه الجمع ، نحو : عندي عشرون
درهماً ^(٩) ، أو بالإضافة ، نحو : عندي ملؤه عسلاً ^(١٠) (أي ملء
الإناء عسلاً) ^(١١) فإنَّ « راقودٌ ومنوان وعشرون وملؤه » مبهمّة تحتل
أشياء مختلفة ، « وخلاً وسمنًا ودرهماً وعسلاً » ترفع الإبهام وتميز ^(١٢)
المقصود عن غيره .

٥٧

(٢) في ط : نفساً .

(٤) في ل : النفس .

(١) هو : ليست في ق .

(٣) ذكره : ليست في ط .

(٥) في ق و ط : سَيّ .

(٦) في ق : مجازياً ، وفي م و ط : على المجاز .

(٨) خلا : ليست في ق .

(٧) في ل و ط : يتم .

(٩) خصص نون شبه الجمع دون الجمع المذكر السالم حيث لا يجيء مع السالم تمييز

(١٠) عسلاً : ليست في ق .

المخلص من الإبهام

(١٢) في ط : وتميز ما هو المقصود .

(١١) ما بين القوسين ليست في م .

ولا بد للتمييز من عاملٍ يعمل فيه ، وهو : إما فعل ، نحو : طاب (١) وإما اسم ، نحو : عشرون ، والتمييز لا يتقدم على غامله الاسم بالاتفاق لضعف الاسم في العمل ، فلا يقال درهماً عشرون - ونى تقديمه على غامله الفعل (52) خلاف : فبعض جَوَزه لقوة الفعل في العمل متمسكاً بقول الشاعر (٢) :

أتهجر ليلى بالفراق حبيبها وما كادَ نفساً بالفراق تطيب

فإن نفساً قد تقدّم على تطيب / ، والمختار عدم الجواز لأن الفعل وإن كان قوياً (٢) في العمل ؛ فإن المانع من التقديم عليه موجود ، وهو أن التمييز في الحقيقة فاعلٌ كما ذكرنا ، والفاعل لا يتقدم على الفعل ، والجواب عن البيت أن الرواية الفصيحة (٣) « ما كادَ نفسى (بالفراق تطيب) (٤) على أن نفس اسمٌ كادَ وتطيب خبره .

[٣ - المستثنى بإلاً (٥)]

قال : « والمستثنى بإلاً بعد كلام موجب ، نحو جائنى القوم إلا زيدا ، أو بعد كلام / غير موجب نحو ما جاءنى أحدٌ إلا زيدا ، وإن كان الفصيح هو الهدل .

أقول : الضرب الثالث من ضروب الملحق بالمفعول : (المستثنى ، وإنما ألحق بالمفعول لأنه إما فضلة في الكلام أو مفعول) (٦) في الحقيقة كما سيبنى بعد هذا ، والمستثنى إما بإلاً أو بغير إلا .

(١) فى ط : طاب زيد نفساً .

(٢) نسب البيت لأعشى همدان وللمخبل السعدى ولقيس بن الملاح ، انظر أسرار اللغة لابن الأثير ص ١٩٧ ، فمع الهوامع ج ٤ ص ٧١ ، شرح المفصل لابن يعش ج ٢ ص ٧٤ وقال ابن يعش : أراد وما كاد تطيب نفساً بالفراق ، ولا حجة في ذلك لقلته وشذوذه مع الرواية وما كاد نفسى بالفراق تطيب هكذا قال أبو إسحق الزجاج . (شرح المفصل) (٢) فى ق : أنوى . (٣) فى ق : الفصيحة فيما روى .

(٤) بالفراق تطيب : زائدة فى ن و ط .

(٥) قال السيوطى : المستثنى : هو المخرج به « إلا » أو إحدى أخواتها بشرط الإفادة ، لأن كان بعضاً فمتصل ، وإلا فمتقطع بتقدير « لكن » (مع الهوامع ج ٢ ص ٢٤٧) (٦) ما بين القوسين غير موجودة فى ق .

والثاني هو المستثنى إما بـ (ما عدا) ، أو بـ (ما خلا) ، أو (53)
 (ليس) ، أو لا يكون ، نحو : جاءني القوم ما عدا زيدا ، وما خلا
 زيدا ، وليس زيدا ، ولا يكون / زيدا . وذلك واجبُ النصب لأن هذه
 الكلمات أفعالٌ أضمر فاعلوها ، والتقدير ما عدا ، وما خلا ، وليس ،
 ولا يكون بعضهم زيدا .

وإما بغير ، وسوى ، وسواء ، نحو : جاءني القوم غير زيد ، وسوى
 زيد ، وسواء زيد ، وذلك واجبُ الجر لأنه مضاف إليه .

وإما : بحاشا ، وعدا ، وخلا ، ولا سيما . نحو : جاءني / القوم
 حاشا زيدا ، وعدا زيدا ، وخلا زيدا ، ولا سيما زيدا . وهذا يجوز فيه
 أنواع الإعراب :

أما في (حاشا وعدا وخلا) فالرفع على الفاعلية ، بناءً على أنها
 أفعال لازمة (وما بعدها فاعلها) (١) .

والنصب على المفعولية ، بناءً على أنها قد استعملت متعدية يقال :
 حاشاك ، وعداك ، وخلاك ، أي جاوزك .

والجر بناءً (٢) على أنها حروف (٣) الجر .

وأما في لاسيما فالرفع على أنه مركب من لا وسى ، وما وسى .

بمعنى : المثل ، وأصله « سوى » بسكون الواو فقلبت الواو ياءً وأدغمت

فيه فيكون ما بمعنى شيء ، أضيف إليه (54) سى ، ويكون زيد مرفوعاً

على أنه خبر مبتدأ محذوف (٤) ، والتقدير لا مثل شيء ، هو زيد (٥) .

والنصب على أن لاسيما كلمة واحدة بمعنى إلا ، كما بعدها مستثنى .

والجر / على أن ما زائدة ، وسى مضاف إلى زيد .

والأول ، أعنى : المستثنى بيالا ، إما متصل وهو المخرج من

متعدد (٦) بيالا ، أو منقطع ، وهو المذكور بعد إلا ، وهو (٧) غير مخرج

من متعدد (٨) .

(١) ما بين القوسين ليس في ق . (٢) بناءً : غير موجودة في ل و ط .

(٣) في ق و ل : حرف .

(٤) في ط : مبتدأ محذوف ، وفي ق : مبتدأ محذوف .

(٥) في ط : هو زيد موجود . (٦) في س : المتعدد .

(٧) وهو : ليست في ق و س و ط . (٨) من متعدد : غير موجودة في ق .

والمتصل : إما مقدّم على المستثنى منه ، أعنى : ذلك المتعدّد ، أو مؤخر عنه .

والمؤخر إما بعد الكلام الموجب ^(١) أى غير منفيّ ، أو بعد كلام غير موجب ، أى : منفيّ .

فهذه أربعة أقسام :

المستثنى المتصل المؤخر بعد كلام موجب (نحو : جاني القوم إلا زيداً) ^(٢) .

والمستثنى المتصل المؤخر بعد كلام منفيّ .

والمستثنى ^(٣) المتصل / المقدم بعد المنفيّ ^(٤) ، والمستثنى المنقطع ^(٥) ثلاثة منها واجب النصب / وواحد يختار رفعه .

قوله « والمستثنى » عطف على قوله « والتمييز » والتقدير والملحق به سبعة أضرب : الحال والتمييز والمستثنى .

والمعنى أن المستثنى المتصل المؤخر بعد كلام موجب ، نحو : جاني القوم ^(٥٥) إلا زيداً يجب نصبه ، وقوله « بالأ » : احتراز عن المستثنى بحاشا (وعدا وخلا) ^(٦) وغيرها مما يجوز فيه غير النصب ، وقوله « بعد كلام موجب » : احتراز عن ^(٧) القسم الثاني الذي أشار إليه بقوله « أو بعد كلام غير موجب ، نحو : ما جاني أحد إلا زيداً » ^(٨) (أو يجوز فيه الرفع) ^(٩) والنصب . وثبة بقوله : وإن كان القصيح هو البدل على جواز النصب فيه ، مع أن القصيح هو الرفع على البدلية من أحد ، وإنما قلنا : إن المعنى المستثنى المتصل المؤخر لدلالة قوله بعد هذا « والمستثنى المقدم والمستثنى المنقطع على ذلك ، وإنما لم يجرز الرفع في الأول على البدلية : لأن البدل منه في حكم السقوط ، كما سيجي . فلو رفع الأول على

(١) في : س و ق و ط : كلام موجب . (٢) ما بين القوسين ليس في ط و ق .

(٣) في : د ل : نحو : ما جاني القوم إلا زيداً .

(٤) في : د ل : نحو : ما جاني إلا زيداً أحد .

(٥) في : د ل : نحو : ما جاني أحد إلا حملاً .

(٦) ما بين القوسين ليس في ل و ق ، وفي س : وعدا : غير موجودة .

(٧) في ق و ل : عن . (٨) زيداً : ليست في س .

(٩) ما بين القوسين ليس في ق و س .

البَدلية لصار / التقدير : جاءنى إلا زيد ، فيلزم مجئ جميع العالم سوى زيد ، وذلك محال بخلاف الثانى فإنه يستقيم ذلك فيه ، إذ (١) تقديره : ما جاءنى إلا زيد ، والمعنى ما جاءنى من العالم سوى زيد ، وذلك ممكن .

قال : « والمستثنى المقدم / نحو : ما جاءنى إلا زيداُ أخذ والمستثنى المنقطع ، نحو : ما جاءنى أحدٌ إلا حماراً » .

أقول : هذا هو القسم (56) الثالث والرابع ، ولا يجوز فيهما البدل : أما فى الأول : فلعدم جواز تقديم البدل على المبدل منه ، وأما فى الثانى فلعدم الجنسية بين أحدٍ وحمارٍ ، وإنما أتى بمثالين فى المنفى ليُعلم أن امتناع البدل فى موجهما (٢) بالطريق الأولى لأنه إذا كان تقدم المستثنى (على المستثنى منه) (٣) وانقطاعه ما تعين / من البدلية مع النفى الذى هو شرطها ، فمع الإيجاب يكون أولى .

قال : « وحكم (غَيْر) كحكم (٤) الاسم الواقع بعد إلا . تقول (٥) : جاءنى القومُ غير زيد ، وما جاءنى أحدٌ غير زيد ، وغير زيد » .

أقول : قد عرفت أن المستثنى بـ (غير) واجب الجبر ، وأما نفس (غير) فحكمه حكم (٦) الاسم الواقع بعد إلا ، ففى كل موضع كان المستثنى بإلّا واجب النصب يكون (غير) واجب النصب أيضاً ، وحيثما كان جائز النصب يكون (غير) كذلك ، فتقول : جاءنى القوم غير زيد ، بالنصب ، كما قلت : جاءنى القوم إلا زيدا ، وتقول : ما جاءنى أحدٌ غير زيد أو غير زيد بالنصب والرفع ، كما قلت : ما جاءنى أحدٌ إلا زيدا وإلا زيد . وتقول : ما جاءنى غير زيد أحدٌ بالنصب (57) كما قلت : ما جاءنى إلا زيداُ أحدٌ .

(٢) فى س : الموجهما .

(٤) فى س و ق : حكم .

(٦) فى س : حكمه كحكم .

(١) فى ل : لصار .

(٣) ما بين التوسين ليس فى ق و ل .

(٥) تقول : لست فى ق .

وتقول : ما جاءني أحدٌ / غيرَ / حمارٍ بالنصب أيضاً ، كما قلت : ما جاءني أحدٌ إلا حماراً .

٣٨

{ ٤ - الخبر في باب كان }

قال : « والخبر في باب كان ، نحو : كان زيد منطلقاً » .
أقول : الضربُ الرابع من ضروب الملحق بالمفعول : الخبر في باب كان ،
أى : المنصوب بكان وأخواتها ، أعنى : الأفعال الناقصة ، نحو : منطلقاً
في قولك ^(١) : وكان زيدٌ منطلقاً ، وإنما ألحق بالمفعول ، لمجيئه بعد الفعل
والفاعل كالمفعول . ^(*)

{ ٥ - الاسم في باب إن }

قال : « والاسم في باب (إن) ، نحو : إنَّ زيداً قائمٌ » ^(٢) .
أقول : الضرب الخامس من ضروب الملحق بالمفعول : الاسم في باب إن
أى : المنصوب بالحروف المشبهة بالفعل ، نحو : زيداً ، في (قولك) ^(٣) :
إن زيداً قائم ، وإنما ألحق بالمفعول لأن كلاً من هذه الحروف متضمنة
لمعنى ^(٤) فعلٍ كما سيجىء ، فأسماءها ^(٥) مفاعيل في الحقيقة .

* * *

(١) في قولك : لست في ق .

(٥) قال الزمخشري : ويضمر العامل في خبر كان في مثل قولهم : الناس مجزئون
بأعمالهم إن خيراً فقيراً ، وإن شراً فشرّاً وقال ابن يعيش : والتقدير : إن كان عمله خيراً
لهكون إجازته خيراً [شرح المفصل ج ٢ ص ٩٦] .

(٢) في ل : إنَّ زيداً منطلق .

(٣) ما بين القوسين : ليس في ل . وفي ق و س : قولك غير موجودة .

(٤) في ل : بمعنى ، وفي س : معنى أجاز البعض حذف الاسم في هذا الباب للعلم به .

وفي ذلك مناهج ١ - الجواز مطلقاً ، ٢ - أنه خاص بالشعر ، ٣ - أنه حسن في الشعر .

٤ - أنه حسن فيهما إن لم يؤد الحذف إلى أن يلى إنَّ وأخواتها اسم يصح عملها فيه -

٥ - إن الحرف خاص بيان دون سائر أخواتها . (انظر مع الهوامع ج ٢ ص ١٦٢ / ١٦٤)

(٥) في ل : وأسماءها .

{ ٦ - اسم (لا) النافية للجنس { (*) }

قال : « واسم » لا « لنفى الجنس إذا كان مضافاً ، نحو : لا غُلامَ رجلٍ عندك ، أو مضارعاً له ، نحو : لا خيراً منك عندنا » .

أقول : الضرب السادس من ضروب الملحق بالمفعول اسم لا لنفى الجنس إذا كان مضافاً ، نحو : غلام ، فى : لا غلامَ (58) رجلٍ عندك ، أو مضارعاً له : أى مشابهاً للمضاف ، نحو : خيراً ، فى : لا خيراً منك عندنا ، وإنما ألحق بالمفعول لأن لا بمعنى / النفى ، فما بعدها فى معنى المفعول .

٣٣

قال : « وأما المفردُ فمفتوحٌ نحو : / لا غُلامَ لك » .

٦٢

أقول : اسم لا (١١) لنفى الجنس إنما يكون منصوباً إذا كان مضافاً أو مضارعاً له ، كما مرَّ ، وأما المفرد ، أعنى : غير المضاف والمضارع له فمفتوحٌ ، أى : يجب أن يُبنى على الفتح ، نحو : لا غلامَ لك ، أما

(*) قال المرادى : إن قلت لم عملت { لا } عمل إن ؟ قلت : لشابقتها لها فى التركيد فإن « لا » لتوكيد النفى و « إن » لتوكيد الإثبات . وقيل : إنما لم تعمل الجر ، لتلا يعتد أنه به و من « التره » ، فإنها فى حكم الموجودة ، لظهورها فى بعض الأحيان . كقول الشاعر :

فقام ، يذود الناس عنها سيفه وقال : ألا ، لا من سبيل إلى هند

(الجنى الدانى ص ٢٩٢)

ويرى ابن الأنبارى أن (لا) تنحط عن درجة إن فى أربعة مواضع :

(الأول) أن (إن) تعمل فى المعرفة والنكرة و (لا) لا تعمل إلا فى النكرة خاصة .
(والثانى) أن « إن » لا تتركب مع اسمها لقوتها ، و (لا) تتركب مع اسمها لضعفها .

(والثالث) أن « إن » تعمل مع اسمها مع الفصل بينهما وبينه بالظرف ، وحرف الجر .
و « لا » لا تعمل مع الفصل .

(والرابع) أن « إن » تعمل فى الاسم والخبر عند البصريين و « لا » تعمل فى الاسم دون الخبر عند كثير من المحققين ، فانحطت « لا » التى هى الفرع عن درجة « إن » التى هى الأصل ، [أسرار اللغة ص ٢٤٧ / ٢٤٨] . (١) فى ص : لا التى لنفى .

البناء ، فلاحظ جواباً عن (١) سؤالٍ مقدّر ، فكان سائلاً قال : هل من غلام لى عندك ؟ فقليل (٢) فى جوابه : لا غلام / لك ، وكان من الواجب أن يُقال : لا من غلام لك بزيادة (من) ليطابق السؤالُ الجواب (٣) ، ولكنهم (٤) حذفوها من الجواب بقرينة السؤال ، فتضمنها الجوابُ واحتاج إليها ، وأشبه (٥) بذلك الحرف . وأما البناء على الحركة فللفرق بين البناء والعارض . وأما البناء على الفتح فللخفة .

وقد يُحذف اسمُ لا (لنفى الجنس) (٦) إذا كان معلوماً ، نحو : « لا عليك » أى لا بأس عليك .

[٧ - خبر « ما » و « لا » اللتين بمعنى ليس]

قال : « وخبرُ « ما » و « لا » بمعنى ليس ، نحو : ما زيدٌ منطلقاً (٧) وهى اللغة المجازية . والتسمية (٥٩) رفعهما على الابتداء . »

أقول : الضربُ السابع من ضروب الملحق بالمفعول : خبرُ ما ولا بمعنى ليس ، أى المنصوب بهما ، نحو : ما زيدٌ منطلقاً ، ولا رجلٌ أفضلُ منك وهى ، أى هذه اللغة ، أعنى النَّصْبَ بما ولا بمعنى ليس (٨) اللغة المجازية . واللغة التسمية (٩) : رفعهما على الابتداء ، أى رفع الاسمين الواقعين بعد ما ولا (١٠) على أن الأولَ مبتدأ والثانى خبره . ودليل المجازية / قوله تعالى : « ما هذا بشراً » (١١) و « ما هن أمهاتهم » (١٢) .

(٢) فى ق : قال .
(٤) فى س : قد حذفوها .
(٦) ما بين القوسين زيادة فى س و ط .
(٨) بمعنى ليس : زيادة فى ل .
(١٠) فى ل : بعدهما .
(١٢) الآية ٢ من سورة المجادلة .

(١١) فى ق و ل : جواب سؤال .
(٣) فى ط : الجواب السؤال .
(٥) فى ط : فأشبهه .
(٧) الشاهد غير موجودة فى ق و ط .
(٩) المعنى : وأما اللغة التسمية .
(١١) الآية ٣٨ من سورة يوسف .

ودليل التبيين دخولهما على القيلتين ، أعنى الأسماء والأفعال ،
فإن العامل يجب أن يختص بأحدهما ، (وإن عم لم يعمل) (١١) .

قال : « وإذا تقدم الخبر أو انتقض النفي بإلا فالرفع (لازم
لا غير) (٢) نحو : ما منطلق زيد ، وما زيد إلا منطلق » .

أقول : وإذا تقدم / خبر (ما) و (لا) على اسمهما ، أو انتقض

نفيهما (٣) بإلا أى : بطل بأن يقع خبرهما بعد إلا ، فالرفع لازم ، نحو :

ما منطلق زيد ، وما زيد إلا منطلق ، ولا يجوز نصب منطلق ، لأن ما

ولا إنما عملتا لمساكنتهما بليس من جهة النفي ، فيبطل عملهما / بتقديم

الخبر لضعفهما في العمل ، وكذلك (٤) يبطل (٥) بانتقاض (٦٠) نفيهما

بإلا لانتفاء وجه الشبه بينهما وبين ليس حينئذ .

وكذلك يبطل عمل ما بزيادة إن معها نحو : ما إن زيد منطلق ،

لضعف عملها (٦) بالفاصلة .

* * *

(١) ما بين الترسين ليس فى ق و ل ، وفى ط : قبل جملة : فإن العامل

(٢) ما بين الترسين ليس فى ق ، ولا غير ليس فى س و ط .

(٣) فى ق : النفى (٤) فى ق و ط وكذا .

(٥) يبطل ، ليست فى ل ، (٦) عملها ليس فى س و ق و ط

{ القسم الثالث : المجرورات }

قال : المجرورات على ضربين : مجرورٌ بالإضافة ، ومجرورٌ بحرف الجر كقولك : غلامٌ زيدٌ ، وسرتُ من البصرة إلى الكوفة ، (١) .

أقول : لما فرغ من القسم الثانى من أقسام المعرب وهو المنصوبات ، شرع فى القسم الثالث أعنى المجرورات ، فقال : (المجرورات على ضربين : مجرورٌ بالإضافة ، ومجرورٌ بحرف الجر) (٢) .

وقوله مجرورٌ بالإضافة مجملٌ لا يُعلم منه أن العامل فى المضاف إليه هو المضاف ، أو حرف الجر (٣) المقدّر ، أو كلاهما ، ولكلٌ قائلٌ .

قال : هـ / والإضافة على ضربين (٤) : معنويةٌ : وهى التى بمعنى اللام ، أو بمعنى (مِنْ) كقولك : غلامٌ زيدٌ ، وخاتمٌ فضةٌ .

أقول : هـ الإضافة ، بمعنى اللام : إنما تكون إذا لم يكن المضاف إليه من (٥) جنس المضاف ، ولا ظرفه ، نحو : غلامٌ زيدٌ ، أى غلامٌ لزيد ، وبمعنى (مِنْ) : إنما تكون إذا كان المضاف إليه جنس المضاف ، نحو : خاتمٌ فضةٌ ، أى : خاتمٌ من فضة ، (وثوبٌ قطنٌ ، أى : ثوبٌ من قطن) (٦) وقد تكون (٧) بمعنى فى ، وذلك إذا كان المضاف إليه ظرف المضاف ، نحو : ضربُ اليوم ، أى : (61) ضربٌ فى اليوم ، (وكقوله تعالى : ﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾ (٨) أى مَكْرَمٌ فى الليل والنهار) (٩) ولم يتعرض لها لقلتها .

(١) إلى الكوفة ليس فى س و ط .

(٢) ما بين القوسين ليس فى ق و ل . وفيهما (فقال ما قال) .

(٣) فى س و ق : الحرف بدلاً من حرف الجر .

(٤) من : ليست فى ط و ل .

(٥) فى ق : نوعين .

(٦) فى ق : يتقدم .

(٦) ما بين القوسين زيادة فى س و ط .

(٩) ما بين القوسين ليس فى ق .

(٨) الآية ٣٣ من سورة سبأ .

قال : « ولفظية : وهي إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله .
نحو : ضاربُ زيدٍ ، أو الصفة المشبهة إلى فاعلها ، كقولك :
حسن الوجه » (١١) .

أقول : يعنى بالمفعول : المفعول (١٢) الذى لو لم يكن مجروراً بالإضافة
لكان منصوباً على المفعولية ، وذلك / إنما يكون إذا كان اسمُ الفاعل
عاملاً بأن يكون إما (١٣) بمعنى الحال أو الاستقبال ، نحو : زيد ضاربُ
عمرو الآن أو غداً ، فإنَّ عمراً هاهنا لو لم يكن مجروراً بالإضافة لكان
منصوباً على المفعولية ، وأما إذا لم يكن عاملاً بأن كان بمعنى الماضى ،
نحو : زيدٌ ضاربُ عمرو أمسٍ ، فلا تكون الإضافة حينئذٍ لفظية بل
معنوية ، لأنَّ اسمَ الفاعل لا يعمل النصب / بمعنى الماضى كما
سيجى . (١٤) . ومن الإضافة اللفظية إضافة اسم المفعول إلى مفعوله (١٥)
نحو : زيدٌ معمورُ الدار (الآن أو غداً) (١٦) ذكره المصنف فى الفصل (١٧) .

قال : « وَلَا يُدْعَى عَلَى الْمُضَوِّعَةِ مِنْ تَجَرِيدِ الْمُضَافِ عَنْ التَّعْرِيفِ » .
أقول : ولا بُدَّ من أن يكون المضاف فى الإضافة المعنوية (62) نكرةً ،
لأنَّ الغرضَ منها إما تعريف المضاف وذلك إذا كان المضاف إليه معرفةً ،
أو تخصيصه وذلك إذا كان المضافُ إليه نكرةً ، فالمضاف إن كان معرفةً ،
فإمّا أن يضاف إلى معرفة أو إلى نكرة . والأوّل يستلزم اجتماع التعريفين :

(١) يقابل مصطلح الإضافة المعنوية عند بعض النجيين : مصطلح الإضافة المحضة .
ويقابل مصطلح الإضافة اللفظية : مصطلح الإضافة غير المحضة : أمور النحو :
ج ٢ ص ٦/٥ (٢) المفعول : ليست فى س .

(٣) فى س و ل و ط : يكون بمعنى الحال والاستقبال .

(٤) هـ ل : فإن كان اسم الفاعل المتعدي للماضى أى للزمان الماضى وجبت الإضافة .
أى إضافة اسم الفاعل المفعول به إضافة معنوية هو شرط الإضافة اللفظية ، مثل : زيد
ضاربهُ أمسٍ ، خلافاً للكسائي .

(٥) فى س و ق و ط : معزولة . (٦) ما بين القوسين غير موجودة فى ل .

(٧) المنفصل ص ٨٢

التعريف الذاتي ، والمكتسب من المضاف إليه ، والثاني يستلزم تخصيص
الأخص بالأعم ، وهو محال ، فلا يقال الغلام زيد (والفلام رجل) (١)
ولا الخاتم فضة ، ولا الضرب اليوم .

والكوفيون جوزوا ذلك (٢) في أسماء العدد ، نحو الثلاثة الأثواب ،
والخمسة الدراهم ، وهو ضعيف لخروجه عن القياس واستعمال النصحاء .

(قال : « وتقول في (٣) اللفظية : الضارب زيد ، والضاربو
زيد (٤) ، والضارب الرجل ، ولا يجوز : الضارب زيد » (٥) .

أقول : « لما شرط تجريد المضاف عن التعريف في الإضافة / المعنوية
- أراد أن يذكر أنه لا يشترط في اللفظية ، لأن الغرض / منها
التخفيف ، وهو يحصل مع تعريف المضاف وتنكيره ، فتقول / الضارب
زيد والضاربو زيد ، (63) لحصول التخفيف فيه بحذف النون ، وتقول
أيضاً الضارب الرجل لأنه يشبه قولنا الحسن الوجه (٦) ، من حيث إن
المضاف في الصورتين صفة معرفة (٧) باللام ، والمضاف إليه أيضاً معرف
باللام ، ولا يجوز أن يقال الضارب زيد ، لانتفاء هذه المشابهة مع عدم
التخفيف ، وإنما جاز الحسن الوجه لأن أصله الحسن وجهه ، فحذف
الضمير وجيء باللام ، ففيه نوع (٨) خفة (*) .

(١) ما بين القوسين : ليس في ق وفي ط ورد في آخر الشواهد .

(٢) في ط : أي تعريف المضاف . (٣) في ق أما .

(٤) زيد : ليست في ط .

(٥) في هـ ل : القياس أن يضاف النكرة إلى المعرفة ، أو النكرة إلى النكرة .

(٦) الوجه : ليست في س . (٧) معرفة : ليست في ق .

(٨) نوع : ليست في س .

(*) لم يتعرض الشارح إلى « إضافة الأسماء إلى الأفعال والجمل » .

قال ابن السراج : قال الكوفيون : تضاف الأرقام إلى الأفعال وإلى كلاً من . وتفتح في
موضع الرفع والحذف والنصب ، فنقول : أعجبنى يوم يقوم ، ويوم قمت ، ويوم زيد قائم .
ويجوز عندهم أن يعرب إذا جعلته بمنزلة إذ وإذا ، كأنك إذا قلت : يوم قام زيد ، إذا قام

قال : « والمعنوية تُعرف كل مضاف إلى المعرفة إلا نحو :
غير ومثل وشبه (١) . تقول : مررت برجل غيرك ومثلك
وشبهك » (٢) .

أقول : « والإضافة المعنوية تجعل كل مضاف إلى المعرفة معرفة (٣) ،
نحو : غلام زيد ، فإن غلاماً قبل الإضافة نكرة عامة ، وبعدها يصير
معرفة خاصة (٤) ، إلا نحو : غير ومثل وشبه (٥) ، فإنها (٦) من
الأسماء التي توغلت في الإبهام : فإنها لا تصير معرفة بالإضافة إلى
المعرفة ، لأنها (٧) لا تختص بسببها ، فإنك تقول : جاءني رجل غير
زيد ، ولم (٨) يعلم أن من هو غير زيد ، أي (٩) رجل من الرجال (64)
والدليل على أن هذه الأسماء لا تصير (١٠) معرفة بالإضافة إلى المعرفة
أنها (١١) تقع صفة للنكرة مع وجود هذه الإضافة ، فإنك تقول : مررت
برجل غيرك ومثلك وشبهك » (١٢) .

قال : « وقد يحذف المضاف ويقام المضاف إليه مقامه /
كما في قوله تعالى : ﴿ واسأل القرية ﴾ (١٣) .

١٦٨

= زيد ، وإذا قلت : يوم يقوم زيد ، قلت : إذا يقوم . ولك أن تضيف أسماء الزمان إلى
المبتدأ وخبره ، كقولك : أتيتك زمن زيد أمير ، كما تقول : إذا زيد أمير ...
وحكى الكوفيين أن العرب تضيف إلى أن وأن ، فتقول : أصبحني يوم أنك محسن ،
ويوم أن تقوم » (الأصول في النحو ج ٢ ص ١١/١٢) .

- | | |
|-------------------------|---|
| (١) في ط : شبه ومثل . | (٢) في ط : وشبهك ومثلك . |
| (٣) معرفة : ليست في ق . | (٤) في ق و ل : خاصاً . |
| (٥) في ط : وشبه ومثل . | (٦) (فإنها) غير موجودة في س و ل و ق . |
| (٧) في ط : فإنها . | (٨) في س : فلم . |
| (٩) أي : مكررة في س . | (١٠) لا تصير : في س : لا تكون . |
| (١١) في س : لأنها . | |

(١٢) في ط وشبهك ومثلك ، وفي س : غيرك ومثلك (فقط) .

(١٣) الآية ٨٢ من سورة يوسف . والتقدير في الآية واسأل أهل القرية وهذا وجه من
أوجه التأويل ، أما إذا صرف المعنى على الاستعارة فإنه لا وجه للتقدير ، انظر باب ما جاء
من حذف المضاف في التنزيل . [إعراب القرآن للزجاج ج ١] .

أقول : يجوزُ أن يحذف المضاف ويقام / المضاف إليه مقامه أى يُعرَّب ٢٣
 بإعرابه إذا دلَّ عليه قرينة ، كما فى الآية : فإن قوله تعالى : ﴿ واسأل
 القرية ﴾ يدلُّ على أن تقديره (١) واسأل أهل القرية ، لأن السؤال من
 القرية غير معقول ، وأما إذا (٢) لم / يدلَّ عليه قرينة فلا يجوز حذفه (٣) ٢٧
 فلا يقال : رأيتُ هنداً ، إذا كان المراد غلامَ هندٍ .

* * *

(٢) فى س : إن

(١) فى س و ق : التقدير .

(٣) فى ل : الحذف

الصفة الرابع من أصناف الاسم

{ توابع المعرب } (٤)

(١ - التأكيد)

قال : « والتوابع : وهى خمسة أضرب (١) : التأكيد : نحو جاسنى زيد نفسه ، والرجلان كلاهما ، والقوم كلهم أجمعون (٢) . ولا تؤكّد التكرات بها » .

أقول : لما فرغ من مباحث المعرب شرع فى توابعه ، وهى خمسة أقسام : الأول : التأكيد وهو على ضربين : لفظى ومعنوى : فاللفظى : تكرير اللفظ الأول به ، أو بمرادفه ، ويجرى ذلك فى الاسم ، نحو : جاسنى زيد زيد (65) ، وفى الفعل ، نحو : ضربَ ضربَ زيد (٣) ، وفى الحرف ، نحو : إنَّ إنَّ زيداً قائم ، وفى الجملة ، نحو : قامَ زيدٌ قامَ زيدٌ ، وفى الضمير ، نحو : ما ضربنى إلا أنت أنت ، ومررت بك أنت .

والمعنوى (٤) : إنما يكون بالفاظ مخصوصة ، وهى : النفس (٥) ، والعين ، وكلا ، وكلتا ، وكل ، وأجمع ، واكتع وابتع ، وأبصع . فالأولان أعنى النفس والعين - يؤكّد بهما المفرد والثنى والمجموع ، من المذكر والمؤنث ، ويميز بين نوع ونوع آخر (٦) باختلاف صيغتهما

(٥) عرف ابن عقيل التابع فى شرح الألفية بقوله : التابع هو : الاسم المشار له لما قبله

(ابن عقيل ١٩٠/٣)

فى إعرابه مطلقا »

(٢) فى من : أجمعين .

(١) أضرب زائدة فى ق .

(٣) زيد : ليست فى ل .

(٤) التوكيد المعنى على ضربين : ١ - ما يرفع توهم مضاف إلى المؤكّد ، وله لفظان :

النفس والعين ، نحو جاء زيد نفسه ، فنفسه توكيد لزيد ، وهو يرفع توهم أن يكون التقدير :

جاء خبر زيد ، أو رسوله .. ٢ - ما يرفع توهم علم إرادة الشمول ، والمستعمل لذلك

كل وكلا ، وكلتا ، وجميع ، فيؤكد بكل ويجمع ما كان ذا أجزاء - يصح وقوع بعضها موقعا

نحو : جاء الركب كله .. (ابن عقيل ٢٠٧/٣ / ٢٠٨)

(٦) آخر : ليست فى ل .

(٥) فى من : النفوس .

رضميرهما / ، نحو : جاءني زيد نفسه وعينه ، وهند نفسها وعينها ،
والزيدان والهندان أنفسهما وأعينهما ، والزيدون أنفسهم وأعينهم ،
والهندات أنفسهن وأعينهن . وإنما جمعت الصيغة في المثني لأنها مضافة
إلى ضمير / التثنية ، والمثني إذا أضيف إلى مثله يجوز أن يُجمع للأمن
عن اللبس بالجمع ، كقوله تعالى : ﴿ فَقَدْ صَفَتْ قَلُوبُكُمَا ﴾ (١) (أي
قلبيكما) (٢) .

والثالث والرابع : أعني : كلا وكلتا لا يؤكد بهما إلا المثني فيقال
جاءني الرجلان كلاهما ، والمرأتان كلتاها ، والبواقي إنما يؤكد بها غير
المثني ، أعني المفرد والمجموع (٣) من المذكر (66) . والمؤنث ، ويميز في
كل / باختلاف الضمير . نحو : اشتريت العبد كله ، والجارية كلها ،
وجاءني القوم كلهم ، وجاءني (٤) والنسوة كلهن ، وفي البواقي باختلاف
الصيغة . نحو : اشتريت العبد أجمع اكتم ، وابتع وأبصع (٥) والجارية
جمعا كتعا ، ويتعا وبصعا (٦) ، وجاءني القوم أجمعون اكتعون
ابتعون أبصعون ، والنسوة جمع كُتْعُ بَتْعُ بَصْعُ .

وإنما لم يذكر الصنف التأكيد اللفظي : لأن التأكيد الحقيقي هو المعنوي
وإنما ذكر من ألفاظ المعنوي بعضها للاختصار . فاكتمى بالنفس عن
العين لاشتراكهما في جميع الأحكام ، (ويكلا عن كلتا / لاشتراكهما
في تأكيد التثنية) (٧) وذكر الكل لاختصاصه باختلاف الضمير من (٨)
بين أخواته ، واكتفى بأجمعين عن بقية الألفاظ لاشتراكها (٩) في تمام
الأحكام أيضاً .

وقوله : « ولا تؤكد النكرات بها » ، يعني بالتأكيد المعنوي لأن
البحث فيه ، وسببه أن هذه الألفاظ معرفة ، نلو وقعت تأكيداً
للنكرات (١٠) لتناقض الكلام ، إذ المؤكد حينئذ يقتضي العموم والمؤكد

(٢) أي قلبيكما : زيادة في ل .

(١) الآية ٤ من سورة التحريم .

(٤) جاءني : زيادة في س .

(٣) في س : والجمع .

(٦) بصعا : ليست في ق .

(٥) أبصع : ليست في ق .

(٨) من : ليست في س .

(٧) ما بين القوسين ليس في س .

(١٠) في س و ط : للنكرة .

(٩) في ق و ل : لاشتراكهما .

يقنضى (67) الخصوص ، واعلم أن أكتع وأبتع وأبضع كلها بمعنى أجمع ، وأنها لا تذكر بدون أجمع إلا على ضعف ، ولا تتقدم عليه .

وفائدة التأكيد أمن المتكلم عن قوات المقصود ^(١) ، / أما في اللفظ

فلأنه إذا قال : جاءني زيدٌ مثلاً ، فربما لا يسمعه المخاطب أول مرة

فيفوته مقصوده ، وإذا أكد أمن عن ذلك . وأما في المعنوى : فلأنه إذا

قال : مررتُ بزيدٍ مجازاً ^(٢) ، مثلاً ^(٣) فربما يتوهم السامع أنه إنما مرُّ

بمنزلة زيدٍ ، وقال : مررتُ بزيدٍ مجازاً ، فإذا أكد بنفسه يعلم أنه أراد

الحقيقة لا المجاز ، ويحصل المقصود به ^(٤) .

* * *

(٢) مجازاً : ليست في م ول .

(٤) به : ليست في م و ق .

(١) في ق ول : مقصوده .

(٣) مثلاً : ليست في ق .

{ ٢ - الصفه } (أ - النعت الحقيقي)

قال : « والصفة : نحو جاءني رجل ضارب ومضروب وكريم وهاشمي وعدل وذو مال » (١) .

أقول : الثاني من التوابع الصفّة ، ويقال له الوصف والنعت ، وهو إما مشتق أو (٢) في معناه . والمشتق : إما اسم فاعل (٣) نحو : رجل / ضارب ، أو اسم مفعول / ، نحو : رجل مضروب ، أو صفة مشبهة ، نحو : رجل كريم .

وما في معنى المشتق : إما مفرد أو مركب ، والمركب إما إضافي ، أو غير إضافي (٤) ، فالمركب الغير الإضافي (نحو : رجل هاشمي ، أي منسوب إلى هاشم (68) ، والمفرد نحو : (٥) رجل عدل أي عادل . والمركب الإضافي : نحو رجل ذو مال أي مملوك .

وفائدة الصفّة في المعارف التوضيح نحو : جاءني (٦) زيد الظريف . وفي النكرات التخصيص نحو جاءني رجل عالم (*) .

- (١) اختلف الترتيب في ل و ق . (٢) في ق وإما .
(٣) في ق ل : الفاعل . (٤) في س و ق : أو غيره .
(٥) ما بين القوسين ليس في ق . (٦) جاءني : ليست في ق .

(*) جاء في شرح ابن عتيق لألفية ابن مالك :

النعت هو التابع المكمل متبوعة : ببيان صفة من صفاته أو من صفات ما تعلق به وهو شبهة .

والنعت يكون : للتخصيص ، نحو : مررت بزيد الحياط ، وللمدح نحو : مررت بزيد الكريم ، والذم نحو : بزيد الفاسق ، وللترحم نحو : بزيد المسكين ، وللتأكيد ، نحو : أمس الداهر لا يعود ، وقوله تعالى : ﴿ فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة ﴾ [الحاقة : ١٣] لمواحدة وصف مؤكد لنفخة لأن الواحدة مفهومة من نفخة .

(انظر ابن عقيل ١٩٢/٣)

ونرى ابن السراج أنه أصل الصفّة أن يقع للنكرة دون المعرفة ، لأن المعرفة كان حتمها أن تستغنى بنفسها ، وإما عرض لها ضرب من التذكير فاحتجج إلى الصفّة .. والصفة كل ما فرق بين موصوفين مشتركين في اللفظ ، وهي تنقسم على خمسة أقسام ١ - حلية للموصوف تكون فيه أو في شيء من سببه . ٢ - فعل للموصوف يكون به فاعلاً هو أو شيء من سببه ٣ - وصف ليس بفعل ولا بحلية . ٤ - وصف ينسب إلى أب أو يلد أو صناعة أو ضرب من الضروب . ٥ - الوصف « يذى » في معنى صاحب لا يذو الذي في معنى الذي [الأصول في النحو ج ٢ ص ٢٤/٢٣] .

اقول : الصفة إما فعل الموصوف ، أو فعل مسبب . والثاني سيجي .
والأول يجب أن يوافق الموصوف في عشرة أشياء . وهي التي ذكرت في
الكتاب ، أي إذا وجد شيء منها في الموصوف يجب أن يوجد في الصفة
أيضاً . وهذه العشرة بعضها ممكن الاجتماع ، وبعضها غير ممكن (١)
الاجتماع ، أما الثاني (٢) فكالإعراب الثلاثة : فإنه لا يمكن أن يجتمع
بعضه مع البعض الآخر / ، وكالافراد والتثنية والجمع فإنه لا يمكن أيضاً
أن يجتمع بعض هذه الثلاثة مع البعض الآخر ، وكالتعريف والتنكير
والتذكير والتأنيث (٣) فإنه لا يمكن أيضاً أن يوجد إلا واحد من المتقابلين .

٤٢ ق

وأما الأول أعني ممكن الاجتماع فينتهي إلى أربعة : واحد من
الإعراب (٤) ، وواحد من الأفراد والتثنية والجمع ، وواحد من التعريف
والتنكير ، وواحد (٧٠) من التذكير والتأنيث . نحو جاني رجل عالم ،
فإن الصفة والموصوف متوافقان في أربعة أشياء من العشرة (٥) : الإعراب
والتنكير والأفراد والتذكير ، وإذا / قيل رأيت رجلاً ، أو مررت (٦)
برجل ، فالواجب عالماً أو عالم ، وإذا قيل رجلان أو رجالاً ، فالواجب
عالمان أو عالمون ، وإذا قيل الرجل فالواجب العالم ، وإذا قيل امرأة
فعالمة ، وعلى هذا القياس (*)

٤٧ -

(١) ق : لا يمكن . (٢) ق : وأما في الثاني .

(٣) والتأنيث : ق : س : والثالث .

(٤) ق : س : الإعراب الثلاثة ، وفي هـ س / أي حركات الإعراب الثلاثة .

(٥) ق : ط : ق : أربعة أشياء من العشرة : ق

(٦) مررت : ليست في س .

(٥) من القضايا التي تتصل بالنعمة مجيء النعمة لمعمولين لعامل واحد كذهب زيد
وانطلق عمرو العاقلان وهنا وجب الاتباع ، فإن اختلف معنى العاملين - أو عملهما - وجب
القطع وامتنع الاتباع ، فنقول : جاء زيد وذهب عمرو العاقلين ، بالنصب على إضمار فعل .
أي أعني العاقلين ، وبالرفع على إضمار مبتدأ ، أي هما العاقلان . (ابن عقيل ٢٠٢/٣)
ومن ذلك أن : الأسماء المضرة لا توصف ، لأنها إذا أضمرت فقد عرفت ، فلم تحتج
إلى الوصف لذلك : الجمع ص ١٣٩ .

أقول : الصفة إما فعل الموصوف ، أو فعل مسبب . والثاني سيجي .
والأول يجب أن يوافق الموصوف في عشرة أشياء . وهي التي ذكرت في
الكتاب ، أي إذا وجد شيء منها في الموصوف يجب أن يوجد في الصفة
أيضاً . وهذه العشرة بعضها ممكن الاجتماع ، وبعضها غير ممكن (١)
الاجتماع ، أما الثاني (٢) فكالإعراب الثلاثة : فإنه لا يمكن أن يجتمع
بعضه مع البعض الآخر / ، وكالإفراد والتثنية والجمع فإنه لا يمكن أيضاً
أن يجتمع بعض هذه الثلاثة مع البعض الآخر ، وكالتعريف والتنكير
والتذكير والتأنيث (٣) فإنه لا يمكن أيضاً أن يوجد إلا واحد من المتقابلين .

٤٢ ق

وأما الأول أعني ممكن الاجتماع فينتهي إلى أربعة : واحد من
الإعراب (٤) ، وواحد من الإفراد والتثنية والجمع ، وواحد من التعريف
والتنكير ، وواحد (٧٠) من التذكير والتأنيث . نحو جاني رجل عالم ،
فإن الصفة والموصوف متوافقان في أربعة أشياء من العشرة (٥) : الإعراب
والتنكير والإفراد والتذكير ، وإذا / قيل رأيت رجلاً ، أو مررت (٦)
برجل ، فالواجب عالماً أو عالم ، وإذا قيل رجلان أو رجال ، فالواجب
عالمان أو عالمون ، وإذا قيل الرجل فالواجب العالم ، وإذا قيل امرأة
فعالمة ، وعلى هذا القياس (*) .

٤٧ -

(٢) ق : ق : وأما في الثاني .

(١) ق : لا يمكن .

(٣) والتأنيث : ق : س : والثالث .

(٤) ق : س : الإعراب الثلاثة ، وفي هـ س / أي حركات الإعراب الثلاثة .

(٥) ق : ط : ق : أربعة أشياء من العشرة : ق

(٦) مررت : ليست في س .

(٥) من القضايا التي تتصل بالنعمة مجيء النعمة لمعمولين لعامل واحد كذهب زيد
وانطلق عمرو العاقلان وهنا وجب الاتباع ، فإن اختلف معنى العاملين - أو عملهما - وجب
القطع وامتنع الاتباع ، فنقول : جاء زيد وذهب عمرو العاقلين ، بالنصب على إضمار فعل .
أي أعني العاقلين ، وبالرفع على إضمار مبتدأ ، أي هما العاقلان . (ابن عقيل ٢/٣)
ومن ذلك أن : الأسماء المضمرة لا توصف ، لأنها إذا أضمرت فقد عرفت ، فلم تحتاج
إلى الوصف لذلك : الجمع ص ١٣٩ .

{ ب - النعت السببي }

قال : « يوصف الشيء بفعل ما هو من سببه . نحو :
مرت برجل منيع جاره ، ورحب فناؤه ، ومؤدب خدامه » .

أقول : هذا هو القسم الثاني من قسمي الصفة ، أعني صفة ذلك (١)
الشيء بفعل مسببة ، أي يوصف الشيء بفعل شيء آخر يكون ذلك
الشيء ، أعني الشيء الثاني حاصلًا بسبب الشيء الأول ، نحو مرت
برجل منيع جاره ، أي : مانع جاره : ورحب فناؤه ، أي : واسع فناؤه ،
ومؤدب خدامه . فإن المنع والوسعة والتأديب ليس شيء منها فعلاً لرجل
ولما هي أفعال جاره وفناؤه وخدامه ، إلا أن الجار والفناء والخدام (٢)
لما كان متعلقاً به ، مضافاً (٣) إلى ضميره صار كل واحد من الثلاثة
مسبباً له ؛ لأنه إذا تعلق شيء بشيء فالتعلق به (٤) يكون سبباً للمتعلق ،
ولذلك لا يقال : مرت برجل منيع جارك ، لانتفاء التعلق الحاصل
بالإضافة ، فلما كان كذلك نُزِلَ فعل المتعلق بمنزلة فعل المتعلق به (وجُعِلَ /
وصفاً له فهو في اللفظ صفة المتعلق به) (٥) ، وفي المعنى صفة المتعلق .
ولذلك وجب أن يوافق الموصوف اللفظي ، وهو المتعلق به في الأحكام
اللفظية ، أعني : الخمسة : (الأول من العشرة) ، وهي : الإعراب
الثلاثة (٦) ، والتعريف والتكثير ، دون الأحكام المعنوية ، أعني الخمسة
الباقية (٧) فإنه يوافق فيها الموصوف المعنوي ، وهو المتعلق ، فيقال :

٧٣

٤١

« ومن ذلك جواز حذف المنعوت وإقامة النعت مقامه إذا دل عليه دليل ، نحو قوله تعالى :
﴿ أن أعمل ساهغات ﴾ { سبأ / ١١ } أي دروعاً ساهغات . وكذلك يحذف النعت إذا دل
عليه دليل وهو قليل ومنه قوله تعالى : ﴿ إنه ليس من أهلك ﴾ { هود / ٤٦ } أي
الناجين { ابن عقيل ٢ / ٢٠٥ } .

(٢) في ق : بالإضافة .

(١) ذلك زيادة في ق .

(٤) ما بين القوسين مكرر في ق .

(٣) به : ليست في ط .

(٥) أي حركات الإعراب الثلاثة . وفي هـ ق و ل : الرفع والنصب والجر .

(٦) في ل : وودت عبارة أعني الخمسة في غير موضعها .

جاءنى رجلٌ حسنٌ غلامه ، ورأيت رجلاً / حسنًا ^(١) غلامه ؛ ومررت
 برجلٍ حسنٍ غلامه ، وجاءنى الرجلُ الحسنُ غلامه ، ورأيت الرجلَ الحسنَ
 غلامه ، ومررت بالرجلِ الحسنِ غلامه ، فيوافق الوصف ، أعنى : حسنًا ،
 والحسن الموصوفَ اللفظيُّ ، أعنى : (72) رجلاً . والرجلُ ، فى الإعرابِ
 الثلاثة - والتعريفُ والتنكير ، ولا يوافقهُ فى الإفراد والتثنية والجمع
 والتذكير والتأنيث ، بل يعتبر حكمه فى ذلك بالقياس إلى ما بعده ،
 فيكون حكمه ^(٢) كحكم الفعل مع فاعله ، لأنَّ ما بعده فاعله ، فإن ^(٣)
 كان ما بعده ^(٤) مقتضياً للإفراد والتثنية والجمع أو التذكير والتأنيث
 فُعل به ذلك ، نحو : مررت برجلٍ حسنٍ جاريتَه ، (ومررت برجلينِ حسنَ
 جاريتهما ، ومررت برجالٍ حسنَ جاريتهم) ^(٥) مثلاً ، كما سيجىء
 تحقيقه إن شاء الله تعالى .

* * *

(١) فى س : الحسن غلامه - تقدمت على حسن غلامه .

(٢) فى ل : حكم . (٣) فى س فاذا .

(٤) كان ما بعده : ليست فى ق ، وما بعده ليست فى ل .

(٥) ما بين القوسين : ليس فى س .

{ ٣ - البَدَلُ } (*)

قال : والثالث من التوابع (١) : البَدَلُ : وهو على أربعة أضرب : بَدَلُ الكلِّ من الكلِّ ، نحو : رأيت زيدا أخاك ، وبَدَلُ البعض من الكلِّ ، نحو : ضربت زيدا رأسه ، وبَدَلُ الاشتغال : نحو سَلَبَ زيدُ ثوبه ، وبَدَلُ الغَلَطِ : نحو مررتُ بمرجلٍ حمارٍ .
أقول : الضربُ الثالث من التوابع البَدَلُ ، وهو على أربعة أضرب ، لأنه إن كان البَدَلُ كلَّ المَبْدَلِ منه فبَدَلُ الكلِّ ، نحو : رأيت زيدا أخاك ، فَإِنْ أَخَّ كُلُّ زَيْدٍ .

والأ ، فَإِنْ كَانَ بَعْضُهُ / فبَدَلُ البعض ، نحو : ضربتُ زيدا رأسه (73)
فإِنْ الرَّأْسَ بَعْضُ زَيْدٍ .

والأ فَإِنْ كَانَ البَدَلُ مُشْتَمِلًا عَلَيْهِ فبَدَلُ الاشتغال ، نحو : سَلَبَ زَيْدُ ثَوْبَهُ فَإِنْ الثَّوبَ مُشْتَمِلٌ عَلَى زَيْدٍ . والأ فَبَدَلُ الغَلَطِ ، نحو : مررتُ بمرجلٍ حمارٍ ، وَيُسَمَّى بَدَلُ الغَلَطِ لَوُقُوعِ الغَلَطِ فِي مَبْدَكَ (٢) ، فَإِنْ الْقَائِلَ إِنَّمَا أَرَادَ أَنْ يَقُولَ مررتُ بِحِمَارٍ ، فغَلَطَ بِرَجُلٍ ، ثُمَّ اسْتَدْرَكَ فَقَالَ بِحِمَارٍ ، فَهُوَ بَدَلٌ مِمَّا قَبْلَهُ الغَلَطُ .

وفائدةُ البَدَلِ رَفْعُ اللِّبْسِ ، فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ : ضَرَبْتُ زَيْدًا ، مَثَلًا ، يَحْتَمِلُ أَنْتَكُونَ (٣) : ضَرَبْتُ رَأْسَهُ ، وَغَيْرَ رَأْسِهِ (٤) ، فَإِذَا ذَكَرْتَ رَأْسَهُ / رَفَعْتَ اللِّبْسَ . وَتَحْقِيقُهُ (٥) أَنْ يُذَكَّرَ اسْمٌ أَوْ لَا (٦) ثُمَّ يَذْكَرُ اسْمٌ آخَرُ وَيُجْعَلُ الْأَوَّلُ فِي حَكْمِ السَّاقِطِ لِيَحْصَلَ بَيَانٌ / لَهَا لَا يَحْصُلُ بِدُونِ ذَلِكَ

(*) قال ابن مشام : أقسام البَدَلِ أربعة :

١ - بَدَلُ كُلِّ مِنْ كُلِّ ، وهو بَدَلُ الشَّيْءِ بِمَا هُوَ طَبِيقُ مَعْنَاهُ ، نحو : ﴿ اهدنا الصراطَ السَّيِّدَ صِرَاطَ الَّذِينَ ﴾ [الفاتحة / ٦] وَسَمَاءُ الْكَافِظِ الْهَدْيَ الْمَطَابِقِ .

٢ - بَدَلُ بَعْضٍ مِنْ كُلِّ ، وهو بَدَلُ الْجُزْءِ مِنْ كُلِّهِ ، قَلِيلًا كَانَ ذَلِكَ الْجُزْءُ أَوْ مِثَالًا أَوْ أَكْثَرَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مِنْ اسْتِطَاعٍ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ ، أَيْ مِنْهُ .

٣ - بَدَلُ الْإِشْتِمَالِ : وهو بَدَلُ شَيْءٍ مِنْ شَيْءٍ يَشْتَمِلُ عَامِلُهُ عَلَى مَعْنَاهُ اشْتِمَالًا بِطَرِيقِ الْإِجْمَالِ وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ .. .

٤ - البَدَلُ الْبَاطِنُ وهو ثلاثة أقسام : بَدَلُ الغَلَطِ ، وبَدَلُ نِسْيَانٍ ، وبَدَلُ الْأَضْرَابِ (أَوْضَحَ الْمَسْأَلَةَ ص ١٩٤) .

(١) والثالث من التوابع : زيادة في س (٢) في ق و س : في المبدل منه .

(٣) تكون : ليست في ق و ط . (٤) رأسه : ليست في ل .

(٥) في ق : في الحقيقة . (٦) أولا : ليست في ق وفي ل : الأول .

ويجب أن يكون في يدل البعض والاشتمال ضميرٌ يرجع إلى المبدل منه .
ليرتبطا معاً كما عرفت في المثال .

قال : « وتبدل النكرة من المعرفة ، وعلى العكس »
كقوله تعالى : ﴿ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ ﴾ (١) .
ويُشترطُ في النكرة المبدلة من المعرفة أن تكون موصوفةً ، .

أقول : يجوز أن تبدل النكرة (74) من المعرفة ، والمعرفة من النكرة
فالبَدل والمبدل منه (٢) إذا يكونان على أربعة أقسام ، لأنهما إما أن
يكونا معرفتين ، نحو : رأيتُ زيداً أخاك ، أو نكرتين ، نحو : رأيتُ
رجلاً أخاك لك ، أو يكون البدل معرفةً والمبدل منه (٣) نكرة ، نحو : رأيتُ
رجلاً أخاك ، أو على العكس ، نحو : قوله تعالى (٤) : ﴿ لَنَسْفَعًا
بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ ﴾ ويشترط في هذا القسم ، أغنى : في (٥) النكرة
المبدلة من المعرفة أن تكون موصوفة مثل : ناصية ، فإنها وصفت
بكاذبة؛ وذلك لأن الأصل في الكلام هو البدل ، فلو كان نكرةً غير
موصوفة ، والمبدل منه (٦) معرفةً ، لكان للفرع مزية / على الأصل .

٥٤٣

وبدل أيضاً الظاهر من الضمير ، وعلى العكس ، فيحصل بسبب (٧)
ذلك أربعة أقسام آخر .

وأنا أذكرُ أمثلة (يدل الكل من الكل كما في أقسام المعرفة والنكرة ،
فعليك باستخراج أمثلة) (٨) سائر الأبدال ، فالظاهر من الظاهر قد
عرفته ، والضمير من الضمير ، نحو : زيدٌ ضربتهُ إياه ، والظاهر من
الضمير نحو ضربتهُ أخاك ، وعكسه ، نحو : ضربتُ زيداً إياه .

* * *

(١) الآية ١٥ من سورة العلق .

(٢) منه : ليست في ق .

(٣) منه : ليست في ق .

(٤) قوله تعالى : لنسفعاً : ليست في ط .

(٥) منه ليست في ق .

(٥) في : ليست في ق .

(٦) منه ليست في ق .

(٧) في ط : فحصل بسبب .

(٨) ما بين القوسين ليس في م

{ ٤ - عطف البيان (*) }

قال : « وعطفُ البيان : وهو أن تُتبعَ (75) المذكورَ بأشهرَ اسميه نحو : جاءني أخوك زيد / وأبو عبد الله زيد » .

أقول : الرابع من التوابع عطف البيان ، وهو أن تتبع المذكور بأشهرَ اسميه ، أى تجعلَ أشهرَ اسميه تابعاً له بأن تذكره بعده ، نحو : جاءني أخوك زيد ، وأبو عبد الله زيد ؛ فإنَّ الجائى هذا كما يقال له : الأخُ وأبو عبد الله ، يقال له أيضاً : زيد ، فإنَّ كان زيدُ ^(١) أشهرَ اسميه عند الناس من الأخ وأبو عبد الله يذكرُ ثانياً بياناً للأول ، وإن كان بالعكس ، فبالعكس ، نحو : جاءني زيد أخوك ، وزيدُ ^(٢) أبو عبد الله ، وهذا مذهب المصنّف ، والآخرون لا يفرقون بين أن يُذكرَ الأشهرُ أولاً أو آخرًا ، وفائدة عطف البيان إيضاحُ المتبوع .

* * *

(*) عطف البيان هو : التابع الجامدُ الشبّه للصفة : فى إيضاح متبوعه : وعدم استقلاله فخرج بمنزلة : « الجامد » الصفة لأنها مشتق أو منزلة ، وخرج بما بعد ذلك : التركيد ، وعطف النسق : لأنها لا يرضحان متبوعيهما ، والبدل الجامد ، لأنه مستقل ، ابن عقيل ٢١٨/٣ .

(٢) زيد : زيادة فى ط .

(١) زيد : ساقطه من ق .

{ ٥ - العطف بالحروف } (١)

قال : « والعطف بالحروف : نحو جاءني زيدٌ وعمرو .
 وحروف العطف تُذكر في باب الحروف إن شاء الله تعالى » .
 أقول : الخامس من التوابع العطف بالحروف . ويقال له النسق ، نحو
 جاءني زيدٌ وعمرو ، فعمرو معطوفٌ على زيد ، وزيد معطوفٌ عليه ،
 وحروف العطف تُذكر في باب الحروف إن شاء الله تعالى .

* * *

(١) يسميه النحاة عطف النسق . وهو تابع يتوسط بينه وبين تابعه أحد أحرف العطف .
 وهي نونان : ما يقتضي التشريك في اللفظ والمعنى : اسما مطلقا ، وهو الواو ، والفاء ،
 وثم ، وحتى ، وإما مقيدا ، وهو : أو ، وأم ، فشرطهما ألا يقتضيا إضرابا .
 وما يقتضي التشريك في اللفظ دون المعنى : إما لكونه يثبت لما بعده ما انتفى عما قبله
 وهو - هل - عند الجميع ، و - لكن - عند سببية ومرافقة وإما لكونه بالعكس ، وهو
 لا - عند الجميع ، وليس - عند البندادين ، [أوضح المسالك ١٨٦]

{ الصنف الخامس من أصناف الاسم }

{ المبني من الأسماء }

ل / قال : « المبني : وهو الذي (76) سُكُونُ آخِرِهِ وحركته لا بهاملٍ ، نحو : كم ، وأين ، وحيث ، وأمس ، وهؤلاء (١) . وسكونه (٢) . يُسَمَّى وقفاً ، وحركاته تسمى (٣) : فتحاً وضماً وكسراً » .

أقول : لما فرغ من توابيع المعرب شرع في المبني فقال : المبني هو الذي سكون آخره وحركته لا يسبب / عاملٍ نحو سكون كم ، وحركات أين وحيث وأمس (وهؤلاء ، فإن كل ذلك مما ليس بسبب عاملٍ) (٤) وسكون آخر المبني يُسمى وقفاً ، وحركاته فتحاً وضماً وكسراً . ومعنى المبني في اللغة (٥) المثبت ، ويسمى المبني المصطلح (٦) مبنياً لثباته على حالة واحدة مع اختلاف عامله « (٧) .

{ الأسباب الموجبة للبناء }

قال : « وسبب بنائه مناسبتُهُ غيرُ المتمكن » (٨) .

أقول : سببُ بناءِ المبني مناسبتُهُ لغير / المتمكن ، أعني : الحروفَ والماضِي والأمرَ بالصيغة ، نحو : صَة وأَفٍ ، ورويدُ (٨) ، فإن صَة

(١) وهؤلاء : ليست في س . (٢) في ط . وسكون آخر المبني .

(٣) تسمى : زيادة في ل ، وفي ط : وحركة آخره .

(٤) ما بين القوسين ليس في س . (٥) في الفة : في س و ق : لغة .

(٦) المصطلح : ليست في س . (٧) في ل : العامل .

(*) قال ابن يعيش : الأسباب الموجبة لبناء الاسم ثلاثة : تضمن معنى الحرف ، ومشاكلة الحرف ، والوقوف موقع الفعل المبني . فكل مبني من الأسماء فإنما سبب بنائه ما ذكر أو راجع إليه ، فأين وكيف ونظائرها بنيا لتضمنها معنى الحرف ، والأسماء المضرة والمرسولة ونظائرها مبنية لمضارعة الحرف ، والفرق بين ما تضمن معنى الحرف وما مضارعه أن مضارعة الحرف إنما هي مشابهة بينهما في خاصة من خواص الحرف ألا ترى أن أين وكيف يفيدان الاستنهام كما تفيد الهمزة ، (شرح المفصل ج ٣ ص ٨٠)

(٨) رويد ليست في ق ، وفي ق .

يناسب الحرف من حيث الصيغة ، وأن يناسب الماضي من حيث المعنى ، لأن معناه تضجرت ، ورريد يناسب الأمر من جهة المعنى أيضاً لأنه بمعنى أمهل .

{ ١ - المضمرات } (١)

قال : « ومنه المضمرات : وهي على ضربين : متصل نحو : أخوك وضريك ، ومَرَّ بِكَ ، ودارُهُ ، وثوبِي ، وضربا ، (77) وضربوا ، وضربتُ ، وضربنا ، وضربن . وكذلك المستكن في زيد : ضرب ، وأفعل ، ونفعل ، وتفعّل ، ويفعل . ومنفصل / (٢) : نحو : هو ، وهي ، وأنا ، وانت ، ونحن ، وإيّاكَ ، وإيّاها ، (٣) .

أقول : بعض المبنى المضمرات ، وثبتت لمناسبة بعضها الحروف في الصيغة ، فحُمِلَ الباقي عليه .

والمضمر على ضربين : ضرب^(٤) متصل ، أعنى الذى^(٥) لا يمكن أن يُتلفظ به وحده ، وهو :

إمّا مجرورٌ بالإضافة مخاطبٌ ، نحو : أخوك ، أخوكما ، أخوكُم ، أخوكِ ، أخوكما ، أخوكن .

وإمّا منصوبٌ مخاطبٌ ، نحو : ضَرَبَكَ ، ضَرَبَكما ، ضَرَبَكُم ، ضَرَبَكِ ، ضَرَبَكما ، ضَرَبَكُن .

(١) قال ابن يعيش : لا فرق بين المضمر والمكنى عند الكوفيين فهما من قبيل الأسماء المترادفة ، فمعناها واحد ، وإن اختلفا من جهة اللفظ ، وأمّا البصريون فيقولون : المضمرات نوع من المكنيات ، فكل مضمر مكنى ، وليس كل مكنى مضمرًا ، فالكنية إقامة اسم مقام اسم تورية وإيجازًا ، وقد يكون ذلك بالاسم الظاهر نحو فلان ، وكيت وكذا وقد تكون الكنية بالأسماء المضرة ... وإنما أتى بالمضمرات كلها لضرب من الإيجاز واختصارًا من الإلياس ، شرح المنصل ج ٣ ص ٨٤ .

(٢) فى ل : والمنفصل . (٣) وإيّاها : فى ط فقط .

(٤) ضرب ليست فى ق و ل . (٥) الذى : ليست فى ق .

أو غائب ، نحو : ضربه ، ضربهما ، ضربهم ، ضربها ، ضربهما ، ضربهن .

أو متكلم ، نحو : ضربني ، ضربنا .

١٧٥

وأما مجرور بحرف الجر مخاطب ، نحو : مرّ بك ، مرّ بكما ، مرّ بكم ، مرّ بك ، مرّ بكما ، مرّ بكن :

أو غائب ، نحو : مرّ به ، مرّ بهما ، مرّ بهم ، مرّ بها ، مرّ بهما ، مرّ بهن ، أو متكلم ، نحو : مرّ بي ، مرّ بنا .

١٧٦

وأما مجرور بالإضافة غائب ، نحو : داره ، دارهما ، دارهم ، دارها ، دارهما ، دارهن .

وأما مجرور بالإضافة متكلم ، نحو : ثوبي ، ثوبنا .

وأما مرفوع متصل ^(١) بارز ، نحو : ضربا ، ضربوا ، ضربنا ، ضربن ، ضربت ، ضربتما ، ضربتم ⁽⁷⁸⁾ ، ضربت ، ضربتما ، ضربت ، ضربتما .

وكذلك المستكن ، أي : المستتر ، فإنه أيضاً متصل ، كهو في : زيد

ضرب ، وأنا / في : أفعل / ، ونحن في : نفعل ، وأنت في : تفعل . إذا كان مخاطباً ، وهي ^(٢) فيه إذا كانت غائبة ، وهو في يفعل وضرب .

١٧٧

١٧٨

النوع الثاني ^(٣) : منفصل ، أعنى الذي / يمكن أن يتلفظ به وحده ،

١٧٩

نحو : هو ، هما ، هم ، هي ، هما ، هن ، أنت ، أنتما ، أنتم ، أنت ، أنتما ، أنتن ، أنا ، نحن ، وإياك ، إياكما ، إياكم ، إياك ، إياكما ، إياكن ، إياه ، إياهما ، إياهم ، إياها ، إياهما ، إياهن ، إياهن ، إيانا .

* * *

(١) في ط : ولفظ هي .

(١) متصل : زيادة في ل .

(٣) النوع الثاني : زيادة في ط .

{ ٢ - أسماء الإشارة }

قال : « ومنه أسماء الإشارة نحو : ذا ، وتا ، وتى ، وذى ، وذى ، وذى ، وذة ، (وذان ، وذين ، وتان ، وتين) (١) وأولاء » .

أقول : وبعض المبنى : أسماء الإشارة ، نحو : ذا للمفرد المذكر العاقل ، وغيره ، وذان وذين لثنائه فى الرفع وغيره ، وتا ، وتى ، وته ، وذى ، وذى ، وذة للمفرد المؤنث العاقل وغيره ، وتان وتين لثنائها فى الرفع وغيره ، ولا شىء غير ذا وتا وأولاء بالمد والقصر لجمعهما .

وأما بُنيت أسماء الإشارة لمناسبتها الحروف (٢) إما من جهة الاحتياج إلى مشار إليها (79) وذلك فى الجميع ، وإما من جهة أن وضع بعض وضع الحرف فحُمل الباقي عليه (٣) .

قال : « ويُلاحق بأوائلها حرفُ التنبيه ، نحو : هذا ، وهاتى وهاتى وهاتية (٤) . وهذه ، وهؤلاء . ويتصل بأواخرها كاف الخطاب نحو : ذاك وذلك (٥) ، وتلك ، وتيك ، وذانك تانك ، وتاك وأوتئك » .

(١) ما بين القوسين زيادة فى ط . (٢) فى س وق وط : الحرف . (٣) قال ابن يعيش : أسماء الإشارة هى الأسماء التى يشار بها إلى المسمى ، وفيها ما أجل ذلك معنى الفعل ، ولذلك كانت عاملة فى الأحوال ، وهى ضرب من المبهم ، وإن كانت مبنية لتضمنها معنى حرف الإشارة ، وذلك أن الإشارة معنى ، والمضمر لإفاء المعانى إنما هى الحروف ... وقال قوم إنما بنى اسم الإشارة لشبهه بالمضمر ، وذلك لأنما تشير به إلى ما يحضرتك ما دام حاضراً ، فإذا غاب زال عنه ذلك الاسم ، والأسماء مرضوعة للزوم مسمياتها ، ولما كان هذا غير لازم لما وضع له صار بمنزلة المضمر الذى يسمى به ، إذا تقدم ظاهر ، ولم يكن اسماً له قبل ذلك ، فهو اسم للمسمى فى حال دو حال فلما وجب بناء المضمر ، وجب بناء المبهم كذلك . ويقال لهذه الأسماء مبهمات لأنها تشير بها إلى كل ما يحضرتك ، وقد يكون يحضرتك أشياء فتلتبس على المخاطب فلم يد إلى أيها تشير فكانت مبهمة لذلك ، ولذلك لزمها البيان بالصفة عند الإلباس .

{ شرح الفصل بعد ٣ - ص ٢٦ }

(٤) (هاتى ، وهاتى) زيادة فى ط وس . (٥) ذلك : ليست فى ق وط .

JVA

512

317

✱ ✱ ✱

(۱) فی ق : تکون .

{ ٣ - الموصولات }

قال : « ومنه الموصولات ، نحو : الذى ، التى ، واللذان ،
واللذين ، والثتان ، واللتين . بالألف والياء ، واللذين ،
واللأتى ، واللات ، واللاتى واللاء ، واللاتى واللاتى ،
واللواتى ، وما ، ومن ، وأى ، وأيه » .

أقول : « وبعض المبنى الموصولات نحو : الذى للمفرد المذكر عاقلاً
وغيره ، وتشبته اللذان فى الرفع ، واللذين فى النصب والجر ، وجمعه
الذين فى الأحوال الثلاثة ، والتى للمفرد المؤنث / عاقلة وغيرها ،
وتشبتها : الثتان واللتين ، وجمعها اللاتى بالياء الساكنة بعد التاء ،
واللات بالتاء المكسرة ، واللاتى بالياء الساكنة بعد الهمزة المكسرة ، واللاء
بالهمزة المكسرة ، واللاى باليائين ^(١) ، واللاى بالياء المكسرة ^(٢)
واللواتى (بالواو المفتوحة والتاء المكسرة قبل ^(٣) باء ساكنة) ^(٤)
و « ما » بمعنى الذى أو التى (أو اللذين أو اللواتى) ^(٥) غير عاقل
غالباً . و « من » بمعنى الذى أو التى أو اللذين أو اللذان واللواتى ^(٦)
عاقلاً غالباً ، و « أى » للمفرد المذكر « وأيه » للمؤنث .

وانما بنيت الموصولات لاحتياجها إلى الصلة كما سيجىء ، (إن شاء
الله تعالى) (٦٦) (٦٧) .

ومن الموصولات (ذو) بمعنى الذى أو التى فى لغة طىء ^(٧) ،
كقولهم جاءنى ذو قام ، وذو قامت . أى الذى قام ، والتى قامت .

(١) واللاى باليائين : زيادة فى ط .

(٢) واللاى : فى س : بكسر الياء وسكونها .

(٣) فى ق و ط : بعدها .

(٤) ما بين القوسين ساقط من س .

(٥) ما بين القوسين : زيادة فى ل .

(٦) ما بين القوسين : ليست فى ط و س .

(٧) قال ابن الأثيرى : إن الأسماء الموصولة قد بنيت لأنها تنزل منزلة بعض النحى .

وبعض الكلمة مبنية « انظر أسرار اللغة ص ٣٠ » .

(٧) جاء فى ط بعد طىء : أعنى قبيلة من العرب .

ودا بعد (ما) الاستفهامية بمعنى الذى أو التى ، نحو : ماذا صنعت ،
(أى : أى شيء الذى صنعت ؟ ، أو أية شيء التى صنعت .

٧٨

ومنها (١) / الألف واللام (فى اسم الفاعل) . (٢) بمعنى الذى أو
التي نحو : الزانية والزاني ، أى : التى زنت ، والذى زنى . والمصنف
(رحمة الله عليه) (٣) لم يذكر هذه الثلاثة اختصاراً على ما هو أكثر
استعمالاً (٤) .

٧٩

قال : « والموصول ما لا يبدؤ له من جملة تقع صلة له ، ومن
ضمير يعود إليه ، نحو : جاءني الذى أبوه منطلق ، أو ذهب
أخوه ، أو من عرلته أو ما طلبته » .

أقول : الموصول اسم (٥) لا يبدؤ له من جملة تقع تلك الجملة صلة لذلك
الاسم ، وتلك الجملة / إما اسمية ك (أبوه منطلق) ، فى نحو :
جاءني الذى أبوه منطلق ، وإما فعلية كذهب أخوه ، (فى نحو : جاءني
الذى ذهب أخوه) (٦) ، وكعرفته / ، (فى نحو من (82) عرفته)
(٧) ، وكطلبته فى نحو : جاءني ما طلبته . وإنما احتاجت الموصولات
إلى الصلة لأنها مبهمه فى أصل وضعها ، ولذلك سميت مبهمات ،
فلا يبدؤ لها من جملة توضحها ، وسميت تلك الجملة صلة لارتباطها
بالموصول .

٨٠

٨١

(١) ومنها : لست فى ط . (٢) ما بين القوسين ساقط من ق .

(٣) ما بين القوسين زيادة فى س .

(٤) ما بين القوسين زيادة فى ط .

(٥) فى الأصل الاستعمال .

(٦) اسم : ليس فى س . (٧) ما بين القوسين ليس فى س .

(٨) ما بين القوسين ليس فى س .

وسميت الموصولات موصولات لاتصال الصلة بها ^(١) ، وصلة الألف
واللام لا تكون إلا اسم فاعل أو اسم مفعول ، كما مر .
ولابد في الصلة من ضمير يعود إلى الموصول ليرتبط الصلة بالموصول ،
ويسمى عائداً كما عرفت ، وقد يحذف إذا كان مفعولاً ، كقوله تعالى :
﴿ اللَّهُ يَسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ ﴾ ^(٢) أي لمن يشاؤه .

* * *

(١) من اللافت للنظر أن جملة الصلة تفيد معنى بنفسها قبل أن تسبك مع اسم الموصول
لكتها بعد ، أن تتصل بالموصول تصبح هي والموصول في مقام الاسم المفرد ففي قوله تعالى :
﴿ أَهَذَا الَّذِي يَعْثُ اللَّهُ رَسُولًا ﴾ (الفرقان / ٤١) نجد أن قوله : (يَعْثُ اللَّهُ رَسُولًا)
مكتفٍ بنفسه . فلما اتصلت بالاسم الموصول وصار : (الَّذِي يَعْثُ اللَّهُ رَسُولًا) لم تعد
الجملة مكتفية بنفسها بل اتصلت مع الموصول بمعنى المبعوث من الله رسولاً ، ولهذا فإنها لا تنتم
إلا بالموصول ، ولا يتم الموصول إلا بهذه الصلة . وهذا معاً في موضع المفرد الذي يحتاج
إلى ما يستند إليه ليكون الكلام مفيداً .
(٢) الآية ٢٦ من سورة الرعد .

{ ٤ - أسماء الأفعال }

قال : « ومنه أسماء الأفعال كروَّيد زيداً ، هلَّم شهداءكم ، وحَبَّهل الشريد^(١) ، وهيهات ذاك ، وشَتَّان ما بينهما ، وأَبَّ ، وصَدَّ ، ومَنَّ ، ودونك ، وعليك » .

أقول : وبعض المبنى أسماء الأفعال ، أى أسماء بمعنى أفعال ، وهى كثيرة ، والمصنف لم يذكر إلا المشهورة منها وذلك : إما بمعنى الأمر ، أو الماضى ، أو المضارع .

والذى بمعنى الأمر : إما متعدٍ ، أو لازم / والمتعدى : إما مفرد ، أو مركَّب ، والمركَّب : إما (83) آخره كاف الخطاب أو غيرها ، والذى آخره كاف الخطاب : إما أوله اسم ، أو حرف ، والذى آخره غير كاف الخطاب^(٢) : إما حذف منه شيء بالتركيب / ، أو لا . واللازم إما مشتق من فعل ، أو لا . والذى بمعنى الماضى : إما جَوُز فى آخره غير الفتح ، أو لا . والذى بمعنى المضارع لفظاً واحدة ، فهذه عشرة أقسام :
الأول : المتعدى المفرد الذى بمعنى الأمر ، كرويد زيداً ، أى أمهله .

والثانى المتعدى المركَّب الذى^(٣) حذف منه شيء الذى بمعنى الأمر . وآخره غير كاف الخطاب^(٤) كهَلَّم شهداءكم ، أى قريوهم ، فإنه مركَّب من هاء التنبيه بعد حذف ألفها مع لم .

والثالث : المتعدى المركَّب بلا حذف شيء منه^(٥) الذى بمعنى الأمر وآخره غير كاف الخطاب^(٦) كحَبَّهل الشريد أى إيتته ، فإنه مركَّب من جى وهَلَّ .

(٢) فى س : غير الكاف .

(٤) فى س : غير الكاف .

(٦) فى س : غير الكاف .

(١) فى س : رحبَّهل إلى ثريد .

(٣) الذى : ليست فى ل .

(٥) منه : ليست فى س .

والرابع : الذى بمعنى الماضى مع جواز غير الفتح فى آخره كهيئات
ذاك ، أى : بَعْدَ ؛ فَإِنَّهُ يجوز فى تائه الحركات الثلاث .

والخامس : الذى بمعنى الماضى بلا جواز غير الفتح فى آخره ، كشتان
ما بينهما ، أى : افترقا ؛ فَإِنَّهُ لا يجوز فى نونه غير الفتح .

والسادس : الذى بمعنى (84) المضارع كاف أى أنضجر .

والسابع : اللازم الذى بمعنى الأمر (١) اشتقاق الفعل عنه ، كمة ، أى :
اكفف ؛ فَإِنَّهُ يقال (٢) مهمته به أى زجرته .

والثامن : اللازم الذى بمعنى الأمر بلا اشتقاق الفعل عنه (٣) كصة أى
اسكت .

والتاسع : المتعدى بمعنى الأمر المركب الذى فى (٤) آخره الكاف وأوكة
الاسم ، كدونك زيدا ، أى : خذه .

والعاشر : المتعدى بمعنى الأمر المركب الذى (٥) آخره كاف وأوكة حرف
كعليك زيدا ، أى الزمه .

[علة بناء أسماء الفعل]

وإنما بُنيت أسماء الأفعال لأنَّ / وضع بعضها / وضع الحرف فحمل
الباقى عليه (*) .

(٢) فى س : فإنك تقول

(١) فى ط مع اشتقاق .

(٤) فى : ليست فى س .

(٣) عنه : ليست فى س .

(٥) الذى : ليست فى س .

(*) قال السيوطى : ذهب كثيرون إلى أن من أسباب بناء الاسم شبه الفعل المبنى .

ومثله به (نزال) و (هيات) فَإِنَّهُمَا بنيا لشبههما به (انزل) و (بعد) فى المعانى
... والذى جزم به ابن مالك فى كتبه : أنه لا سبب للبناء سوى شبه الحرف فقط . وهذا هو
المختار . (مع الهوامع ج ١ ص ٤٨) .

وقال ابن مالك : أى اسم وجد غير متعلق بمعامل فقد أشبه الحرف شيئا يرجب له البناء .
كـ (نزال ، و شتان) . و (أن) وغيرها من أسماء الأفعال . (عمدة الحفاظ ص ٢٣)

{ المبني من الظروف }

قال : « ومنه بعض الظروف نحو : إذ ، وإذا ، ومتى ، وأيان ، وقبل ، وبعد » .

أقول : وبعض المبني بعض الظروف ، وإنما قيد الظروف ^(١) بالبعض ؛ لأن أكثر الظروف معربة ، فمن المبني ما ذكره المصنف ^(٢) . وذلك نحو : « إذ » وهي للزمان الماضي وتقع بعدها الجملتان ، نحو : اجلس إذ جلس زيد ، وإذا زيد جالس ، ونُبت لأن وضعها وضع الحروف .

و « إذا » وهي للمستقبل ولا تقع بعدها إلا الجملة الفعلية على مذهب المصنف ^(٣) (85) كقوله تعالى : « والليل إذا يغشى » ^(٤) (*) / ونبت لاحتياجها إلى الجملة التي تضاف إليها ^(**) .

٤٦ ق

٤٧ ق

و « متى » : وهي إما للاستفهام ، نحو : متى القتال ؟ أو للشرط نحو : متى تأتني أكرمك ، ونُبت لتضمنها همزة الاستفهام أو « إن » الشرطية .

و « أيان » وهي للاستفهام نحو « أيان يوم الدين » ^(٥) ونبت لتضمنها الهمزة .

والجهات الست : أعنى : قبل وبعد وفوق وتحت ويمين ويسار ، وما في معناها ، من نحو : قدام ، وخلف ، ووراء وأمام ، وأسفل ، وأعلى ^(٦)

(١) الظروف ليست في س و ط . وفي ط : قيد المصنف بالبعض .

(٢ ، ٣) في ط : المصنف رحمه الله .

(٤) الآية الأولى من سورة الليل .

(*) هذا الجزء السابق من آخر ٤٦ ق إلى ٤٧ ق ساقط من المخطوطة ق .

(**) يرى الكوفيون أن الاسم الواقع بعد إذا مرفوع : لأنه مبتدأ : إما بالترافع أو

بالابتداء في نحو قوله تعالى : (إذا السماء أنشقت) (الانشقاق / ١) .

أما البصريون ومن ذهب مذهبه فيرون أن يرتفع بتقدير فعل ، والفعل المظهر تفسير

لذلك الفعل المقدر ، لأن إذا معنى الشرط ، والشرط يقتضى الفعل . (الإتصاف م ٨٥) .

(٦) أعلى : ليست في س و ق

(٥) الآية ١٢ من سورة الذاريات .

وهي لا تخلو من أن تكون مضافة أو مقطوعة عن الإضافة ، فإن كانت مضافة كانت معرفة . إما منصوبة ، نحو : جئتكَ قبلَ زيدٍ ، أو مجرورة نحو : جئتكَ من قبلَ زيدٍ ، وإن كانت / مقطوعة فلا تخلو من أن يكون المضاف إليه مثنوياً ، أو منسياً . فإن كان منسياً كانت معرفة أيضاً ، كقول الشاعر : (١)

نساغ لي السَّرابُ وكنتُ قبلاً أكادُ أغصُّ بالماءِ الفُراتِ

وإن كانت مثنوياً كانت مبنية على الضم ، كقوله تعالى : ﴿ لله الأمرُ من قبلُ ومن بعدُ ﴾ (٢) أي : من قبل غلبة الفرس على الروم ، ومن بعد غلبة الروم على الفرس (٣) . (86) (*)

أما البناء فلاحتياجها إلى المضاف إليه المنوي ، وأما الحركة فلتفرق بين اللازم والعارض من / البناء . أما الضم فلتخالف حركتها البنائية حركتها الإعرابية ، ومنه ما لم يذكره المصنف (٤) ، وذلك نحو : الآن ، وحيث ، ولما ، وأمس ، وقط ، وعوض ، ومثد ، ومثد ، وكيف ، وأنى ، وأين ، وكدى .

(١) جاء في المفضل في شرح أبيات المفضل أن أبا عبيدة أنشد عجز البيت هكذا (أغصُّ بنقطه الماء الحميم) وقال إنه ليزيد بن الصعق ورواه العيني : لاكادُ أغصُّ بالماء الحميم) وقال إنه لعبد الله بن يعرب بن معاوية ، وأنشد جابر الله والشعالي (أكادُ أخصُّ بالماء الفرات) وجاء الظرف (قبلاً) نكرة ومثنوياً لأن المضاف إليه حذف ولم يثنو لفظه ولا معناه . [الفصل ص ١٦٨] ، شرح المفضل ٨٨ .

(٢) الآية ٤ من سورة الروم . (٣) فيما عدا المطبوعة : فارس .

(*) قال ابن الأثيري : وأما قبل وبعد فإنما بنيا ، لأن الأصل فيهما أن يستعلا بمضافين إلى ما بعدهما ، فلما اقتطعا عن الإضافة ، - والمضاف مع المضاف إليه بمنزلة كلمة واحدة - تنزلا منزلة بعض الكلمة ، وإنما بنيا على حركة ؛ لأن كل واحد منهما كان له حالة إعراب قبل البناء ، فوجب أن يبنيا على حركة تميزا لهما على ما بنى وليس له حالة إعراب ، نحو من ، وكم . [أسرار اللغة ص ٢١] .

(٤) المصنف : ليست في س .

[٦ - المركبات]

قال : « ومنه المركبات ^(١) ، نحو : عندي خمسة عشر ،
وأتيك صباح مساء ، وهو جارى بيت بيت ، ووقعوا في حيص
بيص » .

أقول : وبعض المبنى المركبات ، وهى كل اسم مركب من كلمتين ليست
بينهما نسبة ، والمركبات كثيرة ، لكن المصنف لم يذكر إلا أربعة أمثلة
(وهى خمسة عشر ، وصباح مساء ، وهو جارى بيت بيت ، ووقعوا في
حيص بيص) ^(٢) . والأصل / ^(٣) فيها : خمسة وعشرة ، وكل صباح
/ ومساء ، وبيت إلى بيت ، أى ملاصقاً ، وفى حيص وبيص ، أى فتنة
شديدة . فحذف منها ما حذف ثم بنى الجزآن من الجميع : أما الأول :
فلكونه بمنزلة أول الكلمة ، وأما الثانى : فلتضمن معنى الحرف المحذوف
وإنما بنىا على الحركة لِمَا ^(٤) مر من الفرق بين البناء اللازم والعارض ،
وبنىا على الفتح للخفة .

واعلم أن الأعداد (87) المركبة ^(٥) أعنى : أحد عشر إلى تسعة عشر
كلها ، كخمسة عشر فى بناء الجزئين ، إلا اثنى عشر ، فإن أوله معرب
لشبهه بالمضاف ^(٦) فى حذف النون ^(*) .

(١) فى ط : المركب . (٢) بما بين القوسين ساقط من ط .

(٣) فى غير ط : والأصل فيها . (٤) فى س ول : كما .

(٥) فى ق : المركبات . (٦) فى س : بالمضارع .

(*) قال ابن الأنبارى : فإن قيل : لم لم يبنوا اثنين فى « اثنى عشر » ؟ قيل : لوجهين :

١ - أن علم التثنية فيه هو علم الإعراب ، فلو نزعوا منه الإعراب لسقط معنى التثنية .

٢ - أن إعرابه فى وسطه ، وفى حال التركيب لم يخرج عن ذلك ، فوجب أن يبقى على ما
كان عليه . ونهى « عشر لوجهين » :

١ - أن يكون بنى على قياس أخواته لتضمنه معنى الحرف . ٢ - أن يكون بنى لأنه

قام مقام النون من « اثنين » فلما قام مقام الحرف وجب أن يبنى ، وليس هو كالمضاف
والمضاف إليه ، لأنه كل واحد من المضاف والمضاف إليه له حكم فى نفسه بخلاف اثنى عشر
(أسرار اللغة ص ٢٢٠) .

{ ٧ - الكنايات }

قال : « ومنه الكنايات ، نحو : كم مالك ، وعندى كذا درهما ، وكان من الأمر كيت كيت ، وذيت ذيت » (١) .

أقول : « وبعض المبنى الكنايات ، وهى ها هنا ألفاظٌ مبهمّة يعبرُ بها عن أشياء مفسّرة (٢) ، فكم لا تكون من الكنايات على هذا ؛ لأنها ليست كذلك ، لكن لما كانت مثل (كذا) فى العدد أُجريت مجراها . وإنما بُنيت (كم) ، لأن وضعها وضع الحرف ، وكذا لأن أصلها ذا فزادت الكاف عليه ، وركبت ؛ لأنها كناية عن الجملة المبنية . واعلم أن كم إما / استفهامية أو خبرية ، وعلى هذين (٣) التقديرين لا بدّ لها من مميّز ، فمميّز الاستفهامية منصوبٌ مفردٌ ، نحو : كم درهما مالك ، ومميّز الخبرية مجرورٌ مفردٌ أو مجموعٌ نحو : كم رجل أو رجال / ضرت ، وقد يحذف المميّز إذا كان معلوماً كما فى الكتاب (٤) ، وأصل كيت : كيتٌ بتشديد الياء ، فحُففت ، وكذلك ذيت ذيت (٥) ، ومعناهما بالفارسية جين جين ، ولا (88) يستعملان إلا مكررتين ، ويجوز فى تائهما الحركات الثلاث (*) .

* * *

(١) وذيت ذيت : زيادة فى ط . (٢) فى ط : عن الأتباء المفسرة .

(٣) هذين : ليست فى س ، وفى ط : كلا .

(٤) فى ق : كما فى هذا الباب .

(٥) فى ق ول : ذيت فقط .

(*) جاء فى شرح المفصل أن (كيت وذيت مخففتا من كية وذية وكثير من العرب يستعملونها على الأصل ، ولا تستعملان إلا مكررتين ، وقد جاء فيهما الفتح والكر والضم والرقف ، كالوقف على بنت وأخت ، (شرح المفصل ج ٢ / ١٧٦ / ١٢٧)

{ الصنف السادس من أصناف الاسم }

{ المثنى }

قال : « المثنى : هو ما لحقت آخره ألف أو ياء مفتوح ما قبلها لمعنى التثنية ، ونون مكسورة ، عوضاً عن الحركة والتنوين » (*) .

أقول : لما فرغ من الصنف الخامس شرع فى الصنف السادس ، أعنى المثنى ، وهو : اسم لحقت آخره ألف أو ياء مفتوح ما قبل تلك الياء لمعنى التثنية ، ولحقت بعد الألف والياء نون مكسورة / حال كونها عوضاً عن الحركة والتنوين اللتين فى المفرد ، نحو رجلان ورجلين ، فإن الألف والياء فيهما إنما ^(١) لحقتا لتدلاً على معنى التثنية ، والنون إنما لحقت لتكون عوضاً عن حركة رجل ، وتنوينه فقوله « ما » شامل لجميع الأسماء ، وقوله « لحقت آخره ألف أو ياء » يُخرج ما لا يكون كذلك . لكنه شامل لمثل عثمان وحسين ، وقوله « لمعنى التثنية » يُخرج ذلك (*) .

قال : « وسقط النون عند الإضافة ، نحو : غلاما زيد ، والألف إذا لاقاها ساكن ، نحو : غلاما الحسن ، وثرباً ابنك » (*) .

أقول : أمّا سقوط النون فلكونها بدلاً مما / يسقط عند الإضافة (89) أعنى التنوين ، وأمّا سقوط الألف (من اللفظ) ^(٢) فلالتقاء الساكنين

(*) التثنية ضم اسم إلى مثله بشرط اتفاق اللفظين والمعنيين أو كونه المعنى الموجب للتسمية فيهما واحداً . (شرح جمل الزجاجي ص ١٣٥)

(١) إنما : ليست فى ط . (٢) من اللفظ : زيادة فى ل . (*) قال السهلبى : الواو والألف فى يفعلون ، ويفعلان ، أصل للواو والألف فى الزيدون والزيدان ، والمسلمون والمسلمان ، وإنما جعلنا ما هو فى الأفعال أصلاً لما هو فى الأسماء ؛ لأنهما إن كان فى الأفعال كانت اسماً وعلامة جمع ، وإذا كانت فى الأسماء كانت علامة جمع . (نتائج الفكر ١٠٧) .

(*) قال السهلبى : النون فى تثنية الأسماء وجمعها ، أصل للنون فى تثنية الأفعال وجمعها . (نتائج الفكر ١٠٩) .

/ قال : « وما فى آخره ألفٌ مقصورةٌ ^(١) إن كان ثلاثياً رُدَّ إلى أصله » ٥٩
عند التثنية نحو : عَصَوَانٌ وَرَحَيَانٌ .

أقول : الاسم الذى فى آخره ألفٌ مقصورةٌ إن كان ثلاثياً يجب أن يردَّ
عند التثنية إلى أصله بقلب ألفه واواً إن كان واوياً ، وياءً إن كان يائياً ،
وذلك لأنه يجتمع عند التثنية ألفان ولا يمكن حذف إحديهما لأنه حينئذٍ ^(٢)
يلتبس المثنى بالمفرد عند الإضافة ، نحو : عصا زيد ، فيجب أن يتحرك
أحدهما ، والتحريك إنما يمكن بعد القلب بحرف يقبل الحركة ، فإذا كان
المقلوب ذا أصل يكون القلب به أولى .

قال : « وليسَ فيما يجاوزُ الثلاثى إلا الياء ، نحو :
أعْشِيَانٌ ، وَحَبْلِيَانٌ ، وَحُبَارِيَانٌ ، وَمُصْطَفِيَانٌ » .

أقول : ليس فى كل اسمٍ مقصورٍ ^(٣) يزيدُ على الثلاثى إذا أُريدَ أن
يُثنى إلا الياء ، أى يجب أن ينقلب ألفه ياءً لأنها أخفُّ من الواو .
ومزيد الثلاثى ثقیلٌ سواء كانت ألفه ^(٤) فى الأصل واواً أو ياءً ، نحو :
أعْشِيَانٌ وَمُصْطَفِيَانٌ فى أعشى ^(٥) وهو الذى لا يبصر بالليل / (90) ، ٥٠ ؛
ولى مصطفى ، أصله مصطفى ، قلبت الواو ياءً ^(٦) .

وهو اسم ^(٧) مفعول من الاصطفاء ، أو للتأنيث / نحو حُبْلِيَانٌ ^(٨) فى ١٨٧
حبلى وهى الحاملة ، أو لتكثير الكلمة نحو حُبَارِيَانٌ فى حبارى وهو
اسم ^(٩) طائر يقال له جُرْدٌ .

قال : « وإنْ كَانَ آخِرُ الْمُدَوْدِ أَلْفٌ التَّانِيثِ كَحَمْرَاءَ قَلْبَتِ
عَمْرَأَوَانٌ » .

- | | |
|--------------------------|-----------------------------------|
| (١) مقصورة : ليست فى س . | (٢) حينئذٍ : ليست فى ط . |
| (٣) فى ق و ل : مقصورة . | (٤) ألفه : ليست فى س و ط . |
| (٥) فى س : لأعشى . | (٦) ما بين القوسين زيادة فى ل . |
| (٧) اسم : ليست فى ل . | (٨) نحو حُبْلِيَانٌ : ليست فى ل . |
| (٩) اسم ليست فى س و ط . | |

أقول : أمّا التلبُّ فلنلا يكون علامة التانيث في وسط الكلمة ، وأمّا الواو فلنلا يجتمع ياءان قبلهما ألث في النصب والجر ، نحو (رأيتُ حمرايين ومررت بحمرايين) (١) والحرء تانيث الأحمر

قال : « وتقولُ في كساءٍ ، ورواء (٢) ، وقراء ، وحرءاء : كساءان ، ورواءان ، وقراءان ، وحرءاءان » .

أقول : إذا كانت الهمزة الممدودة (٣) بدلاً من حرف أصلي أو همزة (٤) أصلية أو للإلحاق تكون ثابتة عند التثنية ، فتقول في كساءٍ / كساءان ، وكذلك البراقى . وأصل كساءٍ كساوٌ أبدلت الواو بالهمزة فصار كساءٌ وهو بالفارسية كليم (٥) . والقراء هو (٦) العابدُ ، وهمزته أصلية ، والحرءاء : دُوَيْبَة تدور مع الشمس ، وهمزته للإلحاق بحلاق وهو باطن الجفن .

* * *

(٢) روا - ، رواان : زيادة في ق .

(٤) همزة : ليست في ل و ق و س .

(٦) هو : زيادة في س .

(١) ما بين القوسين ليست في س و ق .

(٣) في ق و ط : همزة الممدود .

(٥) في ط : كليم سباء .

{ الصنف السابع من أصناف الاسم }

{ المجموع }

(أ - السالم - ١ - جمع المذكر السالم)

قال : « والمجموعُ على ضربَيْن : مُصَحَّحٌ : وهو ما لحقتْ
آخِرُهُ وَاوٌ مضمومٌ ما قبلها ، أو ياءٌ مكسورةٌ ما قبلها ،
لمعنى ^(١) (٩١) الجمع ، ونونٌ مفتوحةٌ عوضاً عن الحركة
والتنوين في المذكر . وذلك ^(٢) كمسلمون ومسلمين » ^(*) .

أقول : لما فرغ من الصنف السادس شرع في الصنف السابع أعنى
المجموع ، وهو على ضربين / لأن بناء الواحد إن كان سالماً فيه ^(٣)
فمصحح ، وإلا فمكسر ، والمصحح : اسم لحقتْ آخِرُهُ وَاوٌ مضمومٌ ما
قبلها ، أو ياءٌ مكسورةٌ ما قبلها ، للدلالة على معنى الجمع ، ولحقت بعد
الواو والياء نونٌ مفتوحةٌ حال كونها عوضاً عن الحركة والتنوين اللتين ^(٤)
في المفرد ، وذلك في المذكر كمسلمون ، ومسلمين ، فإِنَّهُمَا جَمْعَانِ مذكَّرانِ
^(٥) والواو والياء تدلان على معنى الجمع ، والنون عوضٌ عن الحركة في
مسلم وتنوينه . فقوله « ما » شامل لجميع الأسماء . وقوله « لحقتْ آخِرُهُ
وَاوٌ مضمومٌ ما قبلها / أو ياءٌ مكسورةٌ ما قبلها » يُخرج ما لا يكون
كذلك ، لكنّه شامل لمثل مجنون ومسكين ، وقوله « لمعنى الجمع » يُخرج
ذلك .

(*) الجمع : ضم اسم إلى أكثر منه بشرط اتفاق الألفاظ والمعاني أو كون المعنى الموجب
للتسمية فيها واحداً [شرح جبل الزجاني ص ١٤٥] .

(١) في من : بمعنى .

(٢) وذلك : زيادة في ل .

(٣) اللتين : زيادة في ط .

(٤) فيه : ليست في ط .

(٥) هكذا في ل ، وفي باقي النسخ جمعاً مذكراً .

قال : « وَيَخْتَصُّ ذَلِكَ بِمَنْ (١) يَعْلَمُ » .

أقول : ويختص جمع المذكر السالم بذوى العلم ، لأنه أشرف الجموع (٢) .
لصحة بناء الواحد فيه . وذو (٣) العلم أشرف من غيره ، فاختص (92)
الأشرف بالأشرف .

واعلم أن اللفظ الذى يُراد أن يُجمع جمع المذكر السالم إما أن يكون
اسماً أو صفة ، فإن / كان اسماً فشرطه أن يكون مذكراً علماً عالماً (٤)
فلا يقال هندون لانتفاء التذكير ، ولا رجلون لانتفاء العلمية ، ولا
أعوجون فى أعوج وهو علم فرس لانتفاء العالمية .

وإن كان صفة (٥) فشرطه أن يكون مذكراً عالماً ، فلا يقال مسلمون
فى مسلمة / لانتفاء الذكورية (٦) ، ولا كُتبتون فى كُتبت (٧) لانتفاء
العالية .

* * *

(١) فى لوق : لمن .

(٢) فى س : المجموع .

(٣) ذوى فى كل النسخ وأرى أن صحتها ، وذو العلم لأنها مستأنفة لا يصح عطفها
على سابقتها ولا يصح عمل العرامل السابقة فيها ، أو : ذو لأن الخبر اسم مفرد

(٤) فى س : عاقلاً .

(٥) فى ق : صفة لنظا .

(٦) فى ط : الذكورة .

(٧) الكسيت من الخيل ما كان لونه بين الأسود والأحمر

{ ٢ - جمع المؤنث السالم }

قال : « أر ألف وتاء في المؤنث ، وتكون مضمومة في الرفع ومكسورة في النصب والجر كـمسلمات وهنداء » .

أقول : لما ذكر المصحح من الجمع المذكور ^(١) أراد أن يذكره من جمع المؤنث فقال : أو ألف وتاء ، أي المصحح : اسم لحقت آخره ألف وتاء في جمع المؤنث ، وتكون تلك التاء مضمومة في الرفع ومكسورة في النصب والجر ، كـمسلمات في الصفة ، وهنداء في الاسم ، وإنما كانت التاء مكسورة في النصب والجر ^(٢) : لأن جمع المؤنث فرع لجمع المذكور ، وقد عرفت أن النصب في جمع (93) المذكور محمول على الجر ، فلو لم يُحمَل في جمع المؤنث للزم للفرع مزنة ^(٣) على الأصل .

* * *

(١) في ط : جمع المذكور السالم .

(٢) في س : للزم مزنة فرع على أصله

(٣) الجر : ليست في س و ق .

{ ب - الجمع المكسر }

قال : « ومُكْسَرٌ : وهو ما يتكسر فيه بناءً الواحد كرجالٍ وأفراس ، ونَعْمٌ ذوى العلم وغيرهم » .

أقول : « لما بين الجمع المصحح شرع في المكسر فقله : « ومكسر » عطف على قوله « مصحح » أى المجموع إما (١) مصحح كما مر وإما مكسر (٢) وهو الذى يتكسر أى يتغير فيه بناءً الواحد / كرجالٍ فى رجلٍ وأفراسٍ فى فرس ، فإن بناءً رجلٍ وفرسٍ قد تغير فى الجمع . ونعم جمعُ المكسر ذوى العلم وغير ذوى العلم ، ولذلك مثل بمثالين .

قال : « والمذكرُ والمؤنثُ من المصحح / يُسَوَّى (٣) فيهما بين لفظي الجر والنصب . تقول : رأيتُ المسلمين / والمسلماتِ ، ومررتُ بالمسلمين والمسلماتِ » (٤) .

أقول : « يسوى » مبنى للمفعول من التسوية ، والقائم مقام فاعله « فيهما » ، و « بين » ظرف له . والمعنى يُجعلُ فى المذكر والمؤنث لفظُ النصب مساوياً للجر ، وهذا الكلام تكرارٌ لأن التسوية فى المذكر قد عُلِمَتْ فى أول الكتاب ، وفى المؤنث قبيل هذا .

* * *

(٣) فى ق : يستوى

(١ ، ٢) إما ليست فى س ول .

(٤) فى ل : مسلمان .

{ ج - جموع القلة والكثرة }

قال : « والجمع المصنوع مذكراً (94) ومؤنثه للقلة ، وما كان من المكسر على وزن ^(١) أَفْعُلْ وأفعَالٍ وأفعِلَةٍ وفِعْلةٍ ، فهو ^(٢) جمعُ القلة وما عدا ذلك فهو ^(٣) جمعُ كثرة » .

أقول : « الجمع إما جمعُ قلة ، أو ^(٤) جمعُ كثرة ، وجمع القلة ما يُطلق على العشرة فما دونها من غير قرينة ، ويطلق على ما فوق العشرة مع قرينته ^(٥) . وجمع الكثرة بخلاف ذلك ، والجمع المصنوع مذكراً ومؤنثه للقلة ، والذي يكون من الجمع المكسر على وزن أَفْعُلْ كَأَفْلَسَ ، وأَفْعَالٍ كَأَفْرَاسَ ، وأَفْعَلَةٍ كَأَغْلَمَةٍ ، وفِعْلةٍ كغِلْمَةٍ جمع قلة أيضاً ، وما عدا المذكور من الجموع جمعُ الكثرة يقال في جمع القلة : عندي أَفْلَسٌ من غير قرينة إذا كان المرادُ عشرةً فما دونها ، وعندي اثنا عشر ^(٦) أَفْلَسٌ مع قرينة ، وهي اثنا عشر مثلاً إذا كان المرادُ ما فوق العشرة ، ويقال في جمع الكثرة / على خلاف ذلك نحو « عندي رجالٌ » من غير قرينة إذا كان المرادُ ما فوق العشرة ، وعندي ثلاثة رجال مثلاً، إذا كان المرادُ ما دونها ^(*) .

(١) وزن : ليست في س و ط .

(٢، ٣) فهو : ليست في ل .

(٤) في س : و .

(٥) في ط : القرينة .

(٦) اثنا عشر : ليست في ل .

(*) من جموع الكثرة : « فَعْلٌ : لأنفعل ونفيعلاء ، أحمر وحمرأ ، جمعها : مُر ...

- فَعْلٌ : يطرد في فَعُول نحو صبور جمعها : صُبُر ..

- فَعْلٌ : يطرد في اسم على وزن فَعْلُهُ نحو غُرقة جمعها : غُرَف ..

- فَعْلٌ : يطرد في اسم على وزن فَعْلُهُ نحو فِرقة ، جمعها : فِرَق ..

- فعال : لفعل غير يائي العين نحو كلب ، جمعها كلاب ، وصعب جمعها : صِبَاب .

فَعُول : يطرد في اسم على فَعْلٍ نحو : كعب ، جمعها كعوب .

قال : « وما جُمِعَ بالالف والتاء من فِعْلَةٍ صحيحة العين ،
 فالاسم منه متحرك العين ، نحو : ثَمَرَاتِ . (95) ، والصفة
 مَهْمَلَةٌ العين على سكونها نحو ضَخَمَاتِ . وأما مُعْتَلِّهَا فعلى
 السكون كَهَيْضَاتِ وَبُحُورَاتِ » .

أقول : اللفظ / الذى يُجَمَعُ بالالف والتاء مما هو على وزن فَعْلَةٍ مع
 صحه عين الفعل فالاسم منه متحرك العين ، أى يتحرك عينُ فِعْلَةٍ فى

= فُعْلٌ : يطرده فى وصف على فاعل وفاعل ، نحو : ضارب وضاربه جمعها : ضُرْبٌ .
 فُعَالٌ : يطرده فى وصف مذكر على فاعل نحو : ضارب ، جمعها ضُرَابٌ ، صائم تجمع
 على صُؤَامٍ .

لِعَلَّةٌ : لاسم صحيح اللام على فُعْلٍ نحو : قرط ، يجمع على قِرْطَةٍ .

فُعْلَى : الفعيل ، نحو : قَتِيلٌ ، رُقْنَلَى ، وصرع وصرعى ، جريح وجرحى .

فِعْلَى : لظريان : ظرى ، وحجل : حِجْلَى .

فُعْلَاءٌ : لفعيل : كظريف : ظرفاء .

أَفْعِلَاءٌ : مثل غنى : أغنياء ، ولى : أولياء .

فِعْلَانٌ : نحو : فتى : فتيان ، وغلان : غلمان ...

فُعْلَانٌ : نحو : رغيث : رغبان ..

فِرَاعِلٌ : ونحو : مائط : وحوائط .

فُعَالَى : نحو : سكران : سُكَارَى .

فُعَالَى : نحو : صحرى : صَحَارَى .

فُعَالَى : نحو : كرسى : كَرَسَى .

فُعَالِلٌ : نحو صحينة : صحائف ، قبيلة : قبائل .

(للمزيد انظر : ارتشاف الضرب ج ١ ص ١٩٨ / ٢١٠)

الجمع ، نحو ثمرات ^(١) يفتح الميم في ثمرة ، والصفة مبقاة العين ، أى يَبْقَى عين فعلها على السكون ، نحو : ضَخَمَات يسكون الحاء (فى ضَخْمَة ، وهى الغليظة ، وذلك للفرق بين (الاسم) ^(٢) والصفة ، ولم يُفَعَل بالعكس لأن الصفة ثقيلة فهى بالسكون أولى ^(٣) .

وأما مُعْتَل العين من قَعْلَة فعلى السكون . أى يبقى عين فعله على السكون وقت الجمع ، وإن كان اسماً واوياً أو يائياً كَبَيضَات فى بيضة ، وجوزات فى جوزة ^(٤) . وذلك للفرق بين الصحيح ^(٥) والمعتل ، ولم يُفَعَل ^(٦) بالعكس لأن الحقة بالمعتل أولى .

قال : « ونواعلُ يُجمع عليه « فاعلٌ » إذا كان ^(٧) اسماً نحو كواهل ، أو صفةً إذا كانت بمعنى لاعله ، نحو : حوائض ، وطوالق ، / و « فاعلةٌ » اسماً أو صفةً ⁽⁹⁶⁾ نحو كواثب ، وضوارب ، وقد شذَّ نحو قوارس ونواكس ^(٨) .

أقول : وزنُ نواعلٍ إنما يُجمع عليه كلمةٌ تكون على وزن فاعلٍ إذا كانت اسماً ، نحو : كواهلٌ فى كاهل ، وهو ما بين الكتفين ، أو صفةً إذا كان ذلك الفاعلُ بمعنى فاعلة ، نحو : حوائض وطوالق (فى حائضٍ وطالِقٍ) ^(٩) ، إذا كانتا بمعنى حائضة وطالقة . ويجمعُ أيضاً على وزن فواعلٍ كل كلمة تكون على وزن فاعلة ، سواء كانت نحو كواثب فى كاثبة ، وهو ما يقع عليه يدُ الفارس من عُنُق الفرس (ويسمى بالفارسيَّة « يال اسب ») ^(١٠) أوصفة نحو ضوارب فى ضاربة وقد شذَّ ، نحو : قوارس فى جمع فارس لأن فاعلَ الصفة إذا لم يكن بمعنى فاعلة فالقياس أن يُجمع على ^(١١) فَعْلٍ أو فَعَالٍ أو قَعْلَةٍ ، كجُهْلٍ / وجُهَالٍ وجَهْلَةٍ . وإنما قال نحو : قوارس لأنه قد جاء غير هذا اللفظ ، مثل : هوالك فى هالك ، وتواكس فى ناكس ، وهو الذى يخفض رأسه .

(١) فى ل : فى جمع ثمرات .

(٢) ما بين القوسين ناقص من ق .

(٣) فى ط : أولى بالسكون .

(٤) ما بين القوسين ناقص من ق . وفى ط : كبيضات وجوزات فى بيضة وجوزة .

(٥) فى ل : الصحيح .

(٦) فى ق : ولم يفعل الأمر بالعكس .

(٧) إذا كان : زيادة فى ط .

(٨) ونواكس : زيادة فى ل .

(٩) ما بين القوسين ناقص من ق .

(١٠) ما بين القوسين زيادة فى س و ط .

(١١) فى ط على وزن .

{ جمع الجمع }

قال : « ويجمع الجمع نحو أكالب^(١) وأساور^(٢) وأناعم^(٣) ورجالات وجماليات » (*).

أقول : قد يجمع الجمع للمبالغة في / التكثير ، نحو : أكالب^(٢) في أكلب^(٣) جمع كلب ، وأساور في إسورة جمع سوار ، وهو ما تضع المرأة في يدها من الحلى ، وأناعم في أنعام جمع نعم ، وهو ما يُرعى من الحيوان ، / ورجالات في رجال جمع رجل ، وجماليات في جمال جمع حمل ، وهو المذكر من الإبل .

واعلم أن الفرق بين الجمع وجمع الجمع : أن الجمع إنما يدل على آحاد كل منها يكون فرداً من ذلك الجنس .

والمجموع^(٤) في جمع الجمع يدل على جموع كل واحد^(٥) منها يشمل على أفراد من ذلك الجنس ، فالمجموع في جمع الجمع بمنزلة الآحاد في الجمع ، (فإذا قيل أكلب فالمراد أفراد الكلب)^(٦) ، وإذا قيل أكالب فالمراد جموع من الكلب ، ولذلك قيل إن جمع الجمع لا يُطلق على أقل من تسعة من أفرادهِ ، كما أن الجمع لا يُطلق على أقل من ثلاثة .

* * *

(١) في س : أكاليب .

(*) قال أبو حيان : لا خلاف أن ما سمع من جمع جمع القلة أكثر مما سمع من جمع جمع الكثرة ، وأجاز ابن مالك جمع جمع التكسير إلا ما وازن مفاعل أو مفاعيل ، أو فعلة أو فعلة ... ومنه الجرمى أنه لا ينتاسر جمع الجمع مطلقاً لا جمع القلة ولا جمع الكثرة ، ولا يجمع من المجموع إلا ما جمعوا (أرشاف الضرب ج ١ ص ٢١٨) .

(٢) في ق : أكاليب . (٣) في أكلب : ليست في س .

(٤) والمجموع : ليس في غير ل . (٥) واحد : زيادة في ل .

(٦) ما بين التوسين ليس في ق .

{ الصنف الثامن والتاسع من أصناف الاسم }

{ المعرفة والنكرة }

قال : « المعرفة والنكرة » .

المعرفة : ما دلَّ على شيء بعينه (١) وهي على خمسة أضرب :

العلم المضمَر المبهَم : وهو شيان : أسماء الإشارة ، والموصولات ، المعرُف باللام ، والمضاف إلى أحدها إضافة حقيقة .

والنكرة : ما شاع في أمته نحو : جاءني رجلٌ ، وركبتُ فرساً (*) .

أقول : لما فرغ من الصنف السابع شرع في الصنف الثامن والتاسع (98) أعني المعرفة والنكرة ، فقال : « المعرفة ما دلَّ على شيء بعينه » وقد عرَّفت في أول الكتاب معناها (٢) .

والمعرفة على خمسة أضرب : العلم والمضمَر والمبهَم والمضاف إلى أحدها (٣) وقد ذُكرت ، والمعرُف باللام / سيجيء / وقيدَ المضاف بقوله « إلى أحدها » أي : إلى أحد المذكورات (٤) لأن الإضافة إلى غير المعارف لا توجب التعريف ، بل توجب التخصيص ، مثاله غلام رجل . رقيد بقوله « إضافة حقيقة » أي معنوية : لأن الإضافة اللفظية لا تفيد

(١) في ق : معين .

(*) قال ابن السراج : كل اسم عمَّ اثنين فما زاد فهو نكرة من أجل أنك لا تعرف به واحداً بعينه إذا ذكر . والنكرة تنقسم قسمين : وأحد القسمين أن يكون الاسم في أول أحواله نكرة مثل : رجل ، وفرس ، وحجر ، وحمل وما أشبه ذلك . والقسم الثاني : أن يكون الاسم صار نكرة بعد أن كان معرفة ...

وتمتصير النكرة بأن يدخل عليها « ربُّ » فيصلح ذلك فيها ، أو ألف ولام فيصير بعد دخول الألف واللام معرفة ، أو تشبيهاً وتجميعها بلفظها من غير إدخال ألف ولام عليها « الأصول ج ١ ص ١٤٨ » .

(٢) إلى أحدها : ليست في م و ق .

(٣) معناها : زيادة في ط .

(٤) في ق : إلى أحدها .

التعريف بل تفيد التخفيف كما مر^(١) : وقال « النكرة ما شاع في أمتد
نحو : جاءني رجلٌ ، وركبتُ فرساً » وقد عرفت معناها أيضا ، وشاع
أي انتشر في أمتد ، أي^(٢) في أفرادهِ ، فإن رجلاً وفرساً منتشرٌ شامل
لكلِّ / واحدٍ من أفراد الرجال والأفراس على البدلين .

* * *

(١) وردت د كما مر ، قبل : بل تفيد التخفيف في س ، ول .

(٢) أي : في ليست في س ، وفي ق ول : أي أفرادهِ .

{ الصنف العاشر والحادى عشر من أصناف الاسم { { المذكر والمؤنث }

قال : « المذكرُ والمؤنثُ : المذكر : ما ليس فيه تاءُ التانيث ولا ألفه المقصورة والمدودة ^(١) والمؤنثُ ما فيه (أحدهما) ^(٢) كقُرْفَةٍ وَحُبْلَى وَحَمْرَاءَ » ^(٣) .

أقول : لما فرغ من الصنف الثامن والتاسع شرع فى الصنف العاشر والحادى عشر ، أعنى المذكرَ والمؤنثَ ، فعرفَ المذكرَ بأنه اسم ليس فيه تاء (99) التانيث ولا ألفه المقصورة أو المدودة كرجل ، والمؤنثُ بأنه اسمٌ فيه (إحداهما) ^(٤) أى التاء كقُرْفَةٍ ، أو الألف المقصورة كحُبْلَى ، أو الألف ^(٥) المدودة كحَمْرَاءَ .

قال : « والتانيثُ على ضربين : حقيقى : كتانيث المرأة والحبلَى والناقة ، وغيرُ حقيقى : كتانيث الظلمة والبشرى » .
أقول : التانيث على ضربين : (حقيقى وغير حقيقى) ^(٦) لأن المؤنث / لا يخلو من أن يكون لها مذكر من الحيوان فى الإزاء ^(٧) ، أو لا فإن كان فهو الحقيقى كتانيث المرأة والحبلَى والناقة فإن لها الرجلَ والجملَ وإن لم يكنْ (مذكر من الحيوان) ^(٨) فهو الغير الحقيقى كتانيث الظلمة والبشرى وهى من البشارة .

* * *

(١) المقصورة والمدودة : ليست فى س و ط .

(٢) مكنا فى النسخ جميعها ، والصحيح إحداهما .

(٣) وَحَمْرَاءَ : ليست فى ط .

(٤) فى الأصل بياقِى النسخ : أحدهما .

(٦) ما بين القوسين زيادة فى ق .

(٥) الألف : فى ط فقط .

(٨) ما بين القوسين زيادة فى ط .

(٧) فى الإزاء : ليست فى س و ق .

{ إسناد الفعل إلى الاسم الظاهر }

قال : « والحقيقى أقوى ، ولذلك امتنع : جاء هندٌ ،
وجاز : طلع الشمس ، فإنَّ قَصْلَ جاز ، نحو : جاء اليومَ هندٌ ،
وحسُنَ : طلع اليومَ الشمس . »

أقول : التأنيث الحقيقى أقوى من التأنيث الغير حقيقى / لوجود
معنى ^(١) التأنيث فيه ، بخلاف الغير الحقيقى فإنه إنما يُقال له :
التأنيث ^(٢) ، لوجود علامة التأنيث فى لفظه .

ولأجل أنَّ الحقيقى أقوى امتنع أن يقال : جاء هندٌ بتذكير الفعل المسند
(100) إلى هند التى هى المؤنث الحقيقى ، لأن المطابقة بين الفعل
والفاعل المؤنث الحقيقى فى التأنيث واجبٌ ، وجاز فى الغير الحقيقى ،
نحو : طلع الشمس ، لضعف تأنيثه ، فإنَّ قَصْلَ بين الفعل والفاعل
المؤنث / بشىء جاز ترك التاء فى الحقيقى ، نحو : جاء اليومَ هندٌ ،
لضعفه بالفاصلة ، مع أنَّ عدمَ الترك أولى ، وحسُنَ الترك فى غير
الحقيقى نحو طلع اليومَ الشمس ، لزيادة ضعفه ، مع أنَّ عدمَ الترك جائز .

{ إسناد الفعل إلى الضمير }

قال : « هذا إذا / أُسْنِدَ الفعلُ إلى ظاهر الاسم ، أمَّا إذا
أُسْنِدَ إلى ضميره فيتمين إلحاق العلامة نحو : الشمسُ
طلعت . »

أقول : جوازُ تركِ التاء فى الفعل المسند إلى المؤنث إنما هو إذا أُسْنِدَ
ذلك الفعل إلى ظاهر ذلك الاسم المؤنث ، أمَّا إذا أُسْنِدَ الفعلُ إلى ضمير
الاسم المؤنث فيتبين إلحاق العلامة أى التاء بفعله ، سواء كان الاسمُ
مؤنثاً حقيقياً أو غير حقيقى ، وذلك لأنه لو لم يلحق التاء لتوهم أنَّ
الفاعل مذكَّرٌ يجىء من بُعد نحو : الشمسُ طلعت ، فلا يجوز : الشمسُ طلعت

(١) فى م : لوجود علامة التأنيث . (٢) التأنيث : ليست فى م .

(101) لِمَا مَرَّ ، وَإِذَا لَمْ يَجْزْ فِي غَيْرِ الْحَقِيقَتَيْنِ فَفِي الْحَقِيقَتَيْنِ أَوَّلَى ،
ولذلك اقتصر في المثال على غير الحقيقتي .

قال : « والتاء تُقَدَّرُ فِي بَعْضِ الْأَسْمَاءِ (١) نَحْوِ أَرْضٍ وَنَعْلٍ
(لِمَا نَالَتْ مَقْدَرَةً) (٢) بِدَلِيلِ أَرِيضَةٍ وَنُعَيْلَةٍ (لِمَا نَالَتْ
التي تظهر في المصغر تدل على ذلك) (٣) .

أقول : « تاء التأنيث قد تكون مقدرة في بعض الأسماء المؤنثة ،
نحو : أَرْضٍ وَنَعْلٍ ، فَإِنَّ التاء فِيهِمَا مَقْدَرَةٌ بِدَلِيلِ تَصْغِيرِهِمَا عَلَى
أَرِيضَةٍ وَنُعَيْلَةٍ ، فَإِنَّ (التَّصْغِيرَ يَرُدُّ / الْأَشْيَاءَ إِلَى أَصُولِهَا) (٤) التاء
التي تظهر في المصغر تدل على أن المكبر مؤنث ، وهذا الدليل إنما يكون
في الثلاثي . ومن الدلائل المشتركة بينه وبين غيره تأنيث الفعل ، كقوله
تعالى : ﴿ وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ﴾ (٥) و ﴿ بَرَزَتِ الْجَحِيمُ ﴾ (٦) .

والصفة ، كقوله تعالى : ﴿ فِيهَا عَيْنٌ جَارِيَةٌ ﴾ (٧) و ﴿ وَالسَّمَاءُ ذَاتُ
الْبُرُوجِ ﴾ (٨) .

/ والإشارة ، كقوله تعالى : ﴿ هَذِهِ النَّارُ الَّتِي ﴾ (٩) و ﴿ قُلْ هَذِهِ
سَبِيلِي ﴾ (١٠) .

والإضمار ، كقوله تعالى : ﴿ وَالْأَرْضُ قَرَشْنَاهَا ﴾ (١١) و ﴿ وَالسَّمَاءُ
بَنِينَاهَا ﴾ (١٢) .

-
- (١) في ط : الأسماء المؤنثة . (٢) ما بين القوسين زيادة في س .
(٣) ما بين القوسين زيادة في ل . (٤) ما بين القوسين زيادة في س .
(٥) الآية ٢ من سورة الزلزلة (قالتا في (أخرجت) دليل تأنيث الأرض) .
(٦) الآية ٣٦ من سورة النازعات ، ٩١ من سورة الشعراء (قالتا في برزت) دليل
تأنيث الجحيم .
(٧) الآية ١٢ من سورة الغاشية (تأنيث جارية دليل تأنيث عين) .
(٨) الآية ١ من سورة البروج (فتأنيث (ذات) دليل تأنيث السماء) .
(٩) الآية ١٤ من سورة الطود (فالإشارة بهذه التي للمؤنث دليل تأنيث النار) .
(١٠) الآية ٨-١ من سورة يوسف (فالإشارة بهذه دليل تأنيث سبيلي) .
(١١) الآية ٤٨ من سورة الذاريات (فالضمير المؤنث في (قرشناها) دليل
تأنيث الأرض) .
(١٢) الآية ٤٧ من سورة الذاريات (الضمير (ها) العائد على السماء دليل تأنيثها)

(والخبر كقولہ) (۱) تعالى : ﴿ وقالت اليهود يدُ الله مغلولة ﴾ (۲) ﴿ وإذا السماء انشقت ﴾ (۳) .

والحال كقولہ تعالى : ﴿ ولسليمانَ الرِّيحَ عاصفة ﴾ (۴) ﴿ وقلنا : سقّنا السماءَ مطرًا .

قال : « وما يَسْتَوِي فيه المذكرُ والمؤنثُ : فَعُولٌ وفَعِيلٌ (إذا كان) (۵) بمعنى (102) مَفْعُولٌ ، نحو : حلوبٌ وَبَغْيٌ وقَتِيلٌ وجَرِيحٌ » .

أقول : ومن الأسماء التي يستوي فيها المذكرُ والمؤنثُ : فَعُولٌ كحلوبٍ وبَغْيٍ ، فإنه يقال : رجلٌ حلوبٌ وَبَغْيٌ ، أى حالبٌ (۶) وباغٍ بمعنى زانٍ ، وامرأةٌ حلوبٌ وبَغْيٌ أى حالبه وباغيةٍ بمعنى زانية ، وأصل بَغْيٌ بَغْوٌ قُلَيْتِ الوادِ ياءً ، وأدغمتُ وكسر ما قبلها ، وفَعِيلٌ بمعنى مفعولٍ كقتيلٍ وجريحٍ ، (۷) فإنه يقال : رجلٌ وجريحٌ بمعنى مقتولٍ ومجروحٍ ، وامرأةٌ قتيلٌ وجريحٌ أى مقتولةٌ ومجروحةٌ . وإنما قال فى الفعلين بمعنى مفعولٍ لأنه إذا كان بمعنى فاعلٍ يجبُ إلحاقُ التاءِ فى المؤنثِ ، نحو : امرأةٌ قتيلةٌ وجريحةٌ ، أى قاتلةٌ وجارحةٌ . وإنما قلنا إن قولہ بمعنى مفعولٍ قيدٌ فى الفعلين (الذى يكون بمعنى المفعول) (۸) ، لا قيد فى الفعلين : لأنَّ مذهبَ المصنّف أن فعلًا لا يكون إلا بمعنى / الفاعل ، وهو الحق

ل ٩٨

قال : « وتأنيتُ الجموعَ غيرَ حقيقى ، ولذلك قيل : فعل الرِّجالُ ، وجاءَ المسلماتُ ، ومضى الأيامُ » .

أقول : النحويون اصطَلَحُوا على أن كلَّ جمعٍ مؤنثٌ إلا جمعَ المذكرِ السالمِ ، أمّا تأنيتُ غيره ، فلائنه فى معنى الجماعة ، فإنَّ قولنا : (103)

(۱) ما بين الترسين ليس فى س .

(۲) الآية ٦٤ من سورة المائدة : وقوله : قالت اليهود ليس فى ط و س و ق (وتأنيتُ الخبر (مغلولة) دليل تأنيت (يد) .

(۳) الآية ١ من سورة الانشقاق (تاء التأنيت فى (انشقت) دليل تأنيت السماء {

(۴) الآية ٨١ من سورة الأنبياء [تأنيت الحال (عاصفة) دليل تأنيت الرِّيح] .

(۵) إذا كان : زيادة فى ل .

(۶) فى ل : حلوب .

(۷) ما بين الترسين ليس فى ط .

(۸) وجريح : ليست فى س .

« الرجالُ والمسلّماتُ والأَيّامُ » بمعنى جماعةِ الرجالِ وجماعةِ المسلّماتِ وجماعةِ الأَيّامِ ، وأمّا تذكيرُهُ فليسلامة بناء الواحد فيه . فقال : « تأنيثُ المجموع غير حقيقى » لأن الجماعة ليست مما فى إزائها مذكر من الحيوان . ولأجل أن تأنيثَ المجموع غير حقيقى قيل : فَعَلَّ الرجالُ ، وجاءَ المسلّماتُ ومعنى الأَيّامُ . بترك التاء فى الأفعالِ المسندة إلى هذه المجموع ، وإنما مثَّلَ / بثلاثة أمثلةٍ ليُعلم أن تأنيثَ المجموع غير حقيقى سواء كان مفردُها مؤنثاً حقيقاً ، أو مذكراً حقيقياً ، أو غير حقيقى .

قال : « وتقول فى الضمير : الرجالُ فَعَلُوا وفَعَلَتْ ، والمسلّماتُ جِئْنَ وجَاءَتْ ، والأَيّامُ مَضَيْنَ ومَضَتْ » .

أقول : لما بيّن حكمَ الفعلِ المسند إلى ظاهرِ المجموع أراد أن يبيّن حكم الأفعالِ المسندة إلى ضميرها ، فقال : « وتقول فى الضمير إلى آخره » يعنى أن الضمير إذا كان لجمع المذكر العاقل يجوز أن يؤتى به جمعاً مذكراً على الأصل نحو الرجالُ / فَعَلُوا ، أو مفرداً مؤنثاً لكونه فى ٩٩ معنى الجماعة نحو الرجالُ فَعَلَتْ ، وإذا كان لجمع المؤنث : يجوز أن يؤتى به جمعاً مؤنثاً (104) على الأصل نحو : المسلّماتُ جِئْنَ ، أو مفرداً مؤنثاً لكونه بمعنى الجماعة ، نحو : المسلّماتُ جاءت ، وكذلك إذا كان لجمع المذكر الغير العاقل (١١) نحو : الأَيّامُ مَضَيْنَ ومَضَتْ .

قال : « ونحو النخل والتمر مما يُفَرَّقُ بينه وبين واحدِه بالتاء : يُلَاكِرُ ويؤْتِ » .

أقول : أسماءُ الأجناس إذا أطلقت وأريد بها الجنس فلا يدخلها التاء ، وإذا أطلقت وأريد بها واحدٌ من ذلك الجنس يدخلها التاء ، فأراد أن يشير إلى حكم ذلك فى التأنيث والتذكير ، فقال « ونحو النخل والتمر »

(١١) فى ل غير العاقل .

من أسماء الأجناس » التي يُفرَّق بين جنسها وبين الواحد من جنسها بالتاء
يُذكر ويؤنثُ ، فإنَّ النخل والتَّمر إنما يقال للجنس ، والنخلة والتمرة
للواحد منه . أمَّا التذكير فلأنَّ اللفظ مذكرٌ ، وأمَّا التأنيث ، فلأنَّهما بمعنى
جماعة النخل وجماعة التمر . وقد وردَ في القرآن والأمثلة : قال الله تعالى :
﴿ كَانَهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ ﴾ (١) . « وأعجاز نخل منقعر » (٢) ويقال :
تمر طيبة وتمر طيب

* * *

(١) الآية ٧ من سورة الحاقة .

(٢) الآية ٢٠ من سورة القمر .

{ الصنف الثانى عشر من أصناف الاسم }

{ المصغر }

قال : المَصْغَرُ : وهو ما ضُمَّ أوله وُفُتِحَ ثانيه ولحقته ياءٌ ساكنة.

أقول : لما قرع من الصنف العاشر والحادى عشر شرعَ (105) / فى الصنف الثانى عشر ، أعنى المَصْغَرُ ، فعرّفه بما عرّفه ، وهذا التعريف إنما هو للمتمكّن من الأسماء المصغرة ، وإنما ضُمَّ أوله لأنه فرع المكبر ، كالبنى للمفعول فرعٌ للبنى للفاعل ، فكما أن أولَ ذلك / مضمومٌ ضُمَّ أول هذا المصغر ^(١) ، وإنما فُتِحَ ثانيه لأنه ربما لا يحصل الفرق بين المكبر والمصغر ^(٢) يضم الأول نحو قُفْل وفُلك ، وإنما زيدت الياء لأنه قد لا يحصل الفرق أيضا بدونها كما فى « صُرْدٍ » بضم الصاد ، وفتح الراء وهو اسمٌ ^(٣) لطائر . وإنما حُصِتْ ^(٤) الزيادة بحرف اللين لكونها أخفَ الحروف ^(٥) ، وبالياء لأنها أخف من الواو ، وإنما لم يزد الألف مع أنها أخف من الياء لأنها زيدت فى الجمع المكسر الذى بينه وبين المصغر مؤاخاةً ، فإنّ التّصغير والتكسير متناسبان . وإنما لم يُنْعَلْ بالعكس لأنّ الألفَ أخفَ والجمع أثقلُ ، وإنما زيدت ياءً ثالثةً لأنها ^(٦) فى الأول يلتبس بالمضارع ، ^(٧) وبينه وبين الثانى يلزم تحريكها ، وفى الآخر تلتبس بياء الإضافة ، فلما تعيّن فى الثلاثى حمل الباقي عليه ، وإنما كانت ساكنة (106) لتلا ينقلبَ ألفاً / .

قال : « وأمثله : فُعِيلَ كَفُلَيْسُ ، وفُعِيلَ كدُرْتهم ، وفُعْبَعِيلَ كدُنَيْسِر » .

أقول : أمثلة المَصْغَرِ فُعِيلَ / فى الثلاثى المجرد كَفُلَيْسُ / فى فُلَيْسٍ ،

(٢) فى ط : المصغر والمكبر .

(٤) فى ط : اختصت .

(٦) فى ط : لأنها إن كانت .

(١) المصغر زيادة فى ل .

(٣) وهو اسم : ليست فى ل .

(٥) الحروف : زيادة فى ط .

(٧) فى ط : وإن كانت بينه .

وفَعِيلٌ فِي الرِّبَاعِ بِلَا مَدَّةٍ كَدُرْتُهُمْ فِي دِرْهَمٍ ، وَفَعِيلٌ فِي الْخَمَاسِ
مَعَ مَدَّةٍ كَدَنِينَيرٌ فِي دِينَارٍ ، فَإِنَّ أَصْلَهُ دَنَنَارٌ هُنُونِينَ قَلَبْتَ الْأُولَى يَاءً
(لِسُكُونِهَا وَانْكَسَارَ مَا قَبْلَهَا) (١١) فَصَارَ دِينَارٌ ، فَرُدُّ فِي التَّصْغِيرِ إِلَى
أَصْلِهِ ، وَقَلَبْتَ أَلْفَهُ يَاءً لِكَثْرَةِ مَا قَبْلَهَا .

قَالَ : « وَقَالُوا : أَجِيمَالٌ وَحُمِيرَاءُ وَحُبَيْلَى وَسَكِيرَانٌ ،
لِلْمَحَافِظَةِ عَلَى الْأَلْفَاتِ » .

أَقُولُ : كَأَنَّهُ جَوَابٌ عَنْ سَوْأَلٍ مَقْدَرُ تَقْدِيرُهُ أَنْ يُقَالَ : لِمَ لَمْ يَكْسِرْ مَا
بَعْدَ يَاءِ التَّصْغِيرِ فِي الْأَمْثَلَةِ الْمَذْكُورَةِ حَتَّى يَنْقَلِبَ أَلْفَاتُهَا يَاءً لِكُسْرَةِ مَا
قَبْلَهَا ، كَمَا فِي دِينَارٍ ؟ وَجَوَابُهُ أَنَّهُمْ قَالُوا أَجِيمَالٌ إِلَى آخِرِهِ (عَلَى
خِلَافِ الْقِيَاسِ مَحَافِظَةُ الْأَلْفَاتِهَا) (١٢) فَإِنَّهَا لَوْ انْقَلَبَتْ يَاءً انْتَفَتْ مَعَانِيهَا
الْمَقْصُودَةُ ، أَعْنَى : الْجَمْعِيَّةُ فِي أَجِيمَالٍ ، وَالتَّأْنِيثُ فِي حُمِيرَاءَ وَحُبَيْلَى ،
وَالتَّذْكِيرُ فِي سَكِيرَانٍ .

٦٩

قَالَ : « وَتَقُولُ فِي مِيزَانٍ وَبَابٍ وَنَابٍ وَعَصَا / : مُوزِنٌ وَبُوتَبٌ وَنُيَيْبٌ
وَعُصْبَةٌ (107) ، وَفِي عِدَةٍ : وَعُيْدٌ ، وَفِي يَدٍ : يَدِيَّةٌ ، وَفِي سَنَةٍ :
سَنِيَّةٌ ، يُرْجَعُ إِلَى الْأَصْلِ » .

أَقُولُ : كُلُّ اسْمٍ غَيْرٍ مِنْ أَصْلِهِ إِمَّا (١٣) بِالْقَلْبِ أَوْ الْحَذْفِ يَجِبُ أَنْ يُرْجَعَ
إِلَى الْأَصْلِ عِنْدَ التَّصْغِيرِ إِنْ لَمْ يَبْقَ مَا يَتَقَضَى تَغْيِيرُهُ . أَمَّا الْقَلْبُ ، فَتَقُولُ
فِي تَصْغِيرِ مِيزَانٍ : مُوزِنٌ ، بَرْدُ يَانِهِ إِلَى الْوَاوِ ، وَفِي تَصْغِيرِ بَابٍ
وَنَابٍ (١٤) : بُوتَبٌ ، وَنُيَيْبٌ ، بَرْدُ أَلْفِهِمَا إِلَى الْوَاوِ وَالْيَاءِ ، وَفِي تَصْغِيرِ
(عَصَا : / عُصْبَةٌ ، بَرْدُ أَلْفِهَا إِلَى الْوَاوِ ، ثُمَّ قَلْبُهَا يَاءً وَادْغَامُهَا فِي يَاءِ
التَّصْغِيرِ) (١٥) لِأَنَّ أَصْلَ مِيزَانٍ مُوزَانٌ فِي الْوِزْنِ قَلَبْتَ وَارَهُ يَاءً لِسُكُونِهَا
وَانْكَسَارَ مَا قَبْلَهَا ، وَأَصْلُ بَابٍ وَنَابٍ وَعَصَا : بَوْبٌ وَنَيْبٌ وَعَصُو ، قَلَبْتَ
الْوَاوَ وَالْيَاءَ أَلْفًا لِحَرَكتهما وَانْفِتَاحَ مَا قَبْلَهُمَا ، فَلَمَّا زَالَ فِي التَّصْغِيرِ

١٠١

(١١) مَا بَيْنَ التَّوَسِيمِ لَيْسَ فِي سٍ وَل . (١٢) مَا بَيْنَ التَّوَسِيمِ لَيْسَ فِي ل .

(١٣) إِمَّا : لَيْسَتْ فِي سٍ . (١٤) وَنَابٌ : لَيْسَتْ فِي سٍ .

(١٥) مَا بَيْنَ التَّوَسِيمِ لَيْسَ فِي سٍ .

مقتضى (١١) هذه التغيرات (١٢) وجب أن يرجع / كل واحد (٣) من
المغيرات إلى أصله . والناب سن من الأستان .

وأما الحذف فنقول فى تصغير عدة : وعيد برد واره التى حذفت وعوضت
عنها التاء ، وفى تصغير يد : يديه ، برد لأمه المحذوفة (وادغامها فى
ياء التصغير ، وفى تصغير سه ستيه (108) برد عينه المحذوفة (٤)
لأن أصل (٥) عدة وعد فنقلت كسرة الواو (٦) إلى العين ، وحذفت
الفاء (*) للتخفيف ، ثم عوضت التاء عنها .

وأصل يد : يدئ ، على وزن فعل حذفت لأمه خلاف القياس .
وأصل سه ستيه وهو الإست (٧) حذفت عينه على خلاف القياس ،
فلما زال مقتضى الحذف وجب رد المحذوف إلى الأصل (٨) .

وإنما مثل بثلاثة أمثلة ليعلم أن رد المحذوف واجب ، سواء كان عيناً
أو فاء أو لاماً ، وإنما حذفت تاء عدة فى التصغير / لئلا يجتمع العوض
والمعروض عنه (٩) فإنها عوض من الواو كما مر ، وإنما أتى / بالتاء فى
عصية ويديه وستيه لأنها مقدرة فيها فيجب أن تظهر فى التصغير كما
سيجىء بعد هذا .

قال : « وتاء التانيث المقدرة فى الثلاثى تثبت فى التصغير
إلا ما شذ من نحو : عريب ، وعريس ، ولا تثبت فى الرباعى
كقولك : عريب ، إلا ما شذ من نحو قد يدية (١٠) وورثة » .
أقول : لا فرق فى ذلك بين المؤنث الحقيقى وغير الحقيقى (١١) ،
فتقول : هنيدة فى هند ، وشميسة فى شمس (١٢) ، وذلك لأن التصغير

(١١) فى ط ومن : ما يقتضى . (٢) فى س : التصغيرات .

(٣) واحد : ليست فى س و ط . (٤) ما بين القوسين ناقص من س .

(٥) أصل ليس فى س . (٦) فى س و ط : فانه .

(*) أى فاء الكلمة رهى الواو .

(٧) جاء فى شرح المنصل أن فى إست ثلاث لغات : است وسته وست . (١٨٨/٥)

(٨) إلى الأصل ليست فى س و ق و ط . (٩) عنه : ليست فى ل ، وفى ق عنها .

(١٠) فى س : قد يديه . (١١) فى ل ، وباقى النسخ : وغيره .

(١٢) فى ق : فى تصغير شمس . وفى شمس : ليست فى س .

كالصفة ، فكما أنه يجب تأنيث (سفة المؤنث ، نحو : هندٌ المليحة ، والشمس (109) المضينة ، كذا يجب تأنيث (١١) مصغرها . والعُرب تصغير العرب ، والعريس تصغير العرس (١٢) يكسر العين وهى امرأة الرجل ، وكان قياسهما : أن يقال (١٣) عُرْبَةٌ وعريسة . وإنما قال (١٤) لم يُثَبَّتْ فى الرباعى لطوله سواء كان حقيقياً كزَيْتَب فى زنب ، أو غيره كعقيرب فى عقرب . والقُدَيْدِيَّة تصغير (١٥) / قدَّام ، وورَيْثَة تصغير ٧. س وراء .

قال : « وجمع القلة يحقّر على بنائه نحو أَكْلِب وأَجِيْمَال ، وأَغِيْلِمَة (١٦) وجمع الكثرة يردّ إلى واحد ، ثم يصغّر (١٧) ، ثم يجمع جمع السلامة ، نحو شَوْتَعْرُون ومَسِيْجِدَات فى شعراء ومساجد ، أو إلى جمع القلة إن وُجِدَ نحو غُلَيْمَة فى غلمان ، وإن / شت غلِيمُون » . ١١. ل

أقول : لما تناسب التصغير والقلة جاز أن يحقّر : أى يصغّر (جمع القلة على بنائه ، نحو : أَكْلِب فى أكلب ، وأَجِيْمَال فى أجمال ، وأَغِيْلِمَة فى أغلِمة) (١٨) ، وغُلَيْمَة فى غلِمة . ولما لم يكن جمع (١٩) الكثرة والتصغير متناسبين وجب أن يردّ الكثرة فى التحقير (١٠) : إما إلى واحد (١١) : إذا لم يوجد جمع قلته ، ويجب أن يجمع بعد التصغير حينئذ إما (١٢) بالواو والنون أو بالالف والتاء على (110) ما يقتضيه التماس ، ليصير جمع السلامة كالعرض من جمع الكثرة ، نحو : شَوْتَعْرُون فى شعراء ، فإنه ردّ إلى شاعر ثم صغّر (١٣) على شوتعر ، ثم جمع بالواو والنون (١٤) على

-
- | | |
|---|--------------------------------------|
| (١) ما بين القوسين ليس فى س . | (٢) فى ق : العرض . |
| (٣) أن يقال : زيادة فى س . | (٤) قال : ليست فى ط . |
| (٥) فى س : فى التصغير . | (٦) وأَغِيْلِمَة : ليست فى : س و ط . |
| (٧) ثم يصغر : ليست فى س . | |
| (٨) ما بين القوسين ليس فى س ، وأَغْلِمَة فى ق : غلِمة . | |
| (٩) جمع : زيادة فى ط . | (١٠) فى ط : فى تحقيره . |
| (١١) فى ل : واحد . | (١٢) إما : زيادة فى ط . |
| (١٣) فى س : يصغر على . | (١٤) بالواو والنون : زيادة فى ل . |

شَوْبَرُونَ (١١) . ونحو مسجّدت / فى مساجد ، فإنه ردّ إلى مسجد ثم صُنّر ثم جمع ، وإما إلى جمع القلّة : إن وُجد جمع القلّة ، نحو : غَلِيمَه (١٢) فى غلمان ، فإنه ردّ إلى غلّة ثم صُنّر ، ويجوز أن يرد هذا أيضاً إلى الواحد كالذى ليس له جمع القلّة . وأشار إلى ذلك بقوله : « وإن شئت قلت (١٣) غَلِيمُونَ » أى وإن شئت قلت غَلِيمُونَ فى غلمان برده إلى غلام (١٤) وتصغيره ثم جمعه (١٥) جمع السلامة (١٦) .

والحاصل أن جمع الكثرة إن لم يوجد جمع قلته يجب رده إلى واحد (١٧) ، ثم جمعه جمع السلامة ، وإن وُجد يجوز الردّ (١٨) إلى جمع القلّة من غير تغيير آخر ، ويجوز رده (١٩) إلى الواحد ثم جمعه جمع السلامة .

/ قال : « ولتحقير الترخيم أن يُحذف منه (١٠) الزوائد (١١) ثم يصغّر (١٢) نحو : زُهَيْرٌ وَحَرِيثٌ فى أزهر وحارث » .

أقول : ومن التحقير نوعٌ يسمى تحقير الترخيم وهو أن يحذف منه (١٣) زوائد / الاسم ثم يصغّر نحو : زُهَيْرٌ فى أزهر يحذف الهمزة وحريث فى حارث يحذف (111) الألف .

قال : « وتقول فى (١٤) ذا ، وتا : ذئبا ، وتيا ، وفى اللى والتى : اللدبا ، اللتيا » .

- | | |
|--------------------------------|--------------------------------|
| (١١) على شوبرون : زيادة فى ط . | (٢) فى ل : غليمون . |
| (٣) قلت : زيادة فى ل . | (٤) فى ق : غلمان . |
| (٥) جمعه : ليست فى ل . | (٦) السلامة : ليست فى س . |
| (٧) فى ما عدا ل : الواحد . | (٨) فى ط : أن يرد . |
| (٩) فى غير ط : أو إلى . | (١٠) منه : ليست فى س و ط . |
| (١١) فى ط : زوائد الاسم . | (١٢) ثم يصغر : ليست فى س و ل . |
| (١٣) منه : زيادة فى ل . | (١٤) فى : ليست فى س . |

أقول : لما خالفت الأسماء الغير المتمكنة الأسماء المتمكنة ناسب أن
تصغر على خلاف تصغيرها ، فتبقى أوائلها على الفتح ، ويزاد قبل آخرها
ياء ، ويعدّها ألف ، وتقلب ألفاتها ياء ، وتدغم ، وذلك في المفرد ، فتقول
في ذا وتا : ذياً وتياً ، بتشديد الياء ؛ لأنه إذا زيدت قبل آخره (١) ياء
ويعدّه ألف يجتمع ألفان فتقلب الأولى ياء وتدغم .
وتقول في الذي والتي : اللذيا واللّتيا أيضاً ، لأنه إذا زيدت (٢) قبل
الآخر ياء ، ويعدّها ألف يجتمع ياءان فتدغم .

* * *

(٢) في ط : زيد .

(١) في س و ل : الآخر .

{ الصنف الثالث عشر من أصناف الاسم }

{ المنسوب }

قال : « المنسوب : وهو الاسم الملحق بآخره ياءً مشددةً للنسبة إليه » .

أقول : لما فرغ من الصنف الثاني عشر شرع في الصنف الثالث عشر ، أعنى المنسوب ، فعرفه بما عرفه ، وإنما احتاجت النسبة إلى زيادة لأنها / معتنى حادث كالتثنية والجمع ، فلا بد لها من علامة تدل عليها ، وإنما / تعينت الياء لأنها من حروف اللين ، وإنما لم يزد الواو لأن الياء أخف من الواو ^(١) وإنما لم يزد الألف مع أنها أخف من الياء لأنه النسبة في معنى الإضافة ، فإن قولنا : (112) رجلٌ بَغْدَادِيٌّ في معنى رجلٍ مضاف إلى بغداد . والياء قد تقع مضافاً إليها ، نحو : غلامى ، وإنما شُدَّت الياء ^(٢) لئلا يلتبس بياء الإضافة ، وإنما حُصَّت الياء ^(٣) بالآخر قياساً على ياء الإضافة ، فالألف واللام في الملحق بمعنى الذى ، وهو عبارة عن الاسم ، فيكون بمنزلة الجنس ، أى : الاسم الذى ألحق بآخره ياءً مشددة . ويقول « ألحق بآخره ياءً » يخرج ما لم يلحق ^(٤) بآخره شيئاً أو ألحق غير الياء ، كرجُلٍ ^(٥) ورجلان ، ويقول « مشددة » يخرج نحو غلامى ، ويقول « للنسبة إليه » / يخرج نحو كرسى ، وفائدة النسبة فائدة الصفة .

قال : وحَقُّهُ أَنْ يُحذفَ منه تاء التانيث ونون التثنية والجمع ، كبَصْرِيٍّ وقَنِسْرِيٍّ .

أقول : حق المنسوب أن يُحذفَ من المنسوب إليه تاء التانيث إن كانت فيه تاء التانيث ^(٦) ، نحو بَصْرِيٍّ في بصرة ، لئلا تقع علامة التانيث في الوسط ^(٧) ، وأن يحذف زيادة التثنية والجمع ، نحو : زَيْدِيٍّ / في زيدان

(٢) الياء : ليست في س و ط

(١) من الواو : ليست في س و ط

(٤) ما بين القوسين ليس في س

(٣) في ما عدا ط : اختصرها

(٦) تاء التانيث : ليست في س و ط

(٥) في ق : كرجال

(٧) في س : الأوسط

وزيدون ^(١) ، لنلا يلزم إعرابان في اسم واحد : إعراب بالحروف وإعراب بالحركة ، وكذا قنسرى بتشديد النون في قنسرين ، (لأن نونه بمثابة نون الجمع) ^(٢) ، وهو اسم بلدة بالشام (113) .

قال : « وأن يقال في نحو : نمر ودئيل : نمرى ودئلى » .

(أقول : وحق المنسوب أن يقال في نمر ودئيل بكسر العين - اسم لقبيلتين - : نمرى ودئلى بفتح العين ، لنلا ، يجتمع كسرتان) ^(٣) مع الباء .

قال : « وفي نحو حنيفة : حنفى » .

أقول : وحق المنسوب أن يقال في نحو حنيفة ، مما هو على وزن فعيلة مع صحة العين واللام / ومع عدم التضعيف فيه ^(٤) حنفى ، أى يحذف تاؤه كما مر ، ثم ياءه : للفرق بينه وبين فعيل ، نحو : كرمى في كريم ، ولم يعكس ^(٥) ، لأن المؤنث لثقله أولى بالحذف ، وحينئذ يصير على وزن نمر فيفتح ثانيه . ولا تحذف الباء ^(٦) من معتل ^(٧) العين ، نحو : طرلى في طريلة ، ولا من المضاعف ، نحو : شديدى في شديدة . وأما معتل اللام فيجىء ^(٨) (عقيب هذا) ^(٩) .

قال : « وفي غنينة وضريئة وأمية : غنوى وضروى وأموى » .

أقول : وحق المنسوب أن يقال في فعيلة بفتح الفاء ، نحو : غنينة وضريئة (اسم قرية) ، وفعيلة بضمها نحو أمية (اسم قبيلة) من المعتل اللام : غنوى وضروى وأموى أى يحذف تاؤه ^(١٠) ثم / ياءه الأولى ثم تقلب الباء الأخيرة واواً (114) لنلا يجتمع ثلاث ياءات ، ثم يفتح ثانيه ، إن لم يكن مفتوحاً ، وتكسر الواو مناسبة للياء .

(٢) ما بين القوسين زيادة في ط .

(٤) فيه : زيادة في ق .

(٦) الباء ليست في س ول .

(٨) في س وق : قسيجى .

(٩) ليس في ط ، أما في س : عقب هذا . (١٠) في س : تحذف تاؤه الأولى .

(١) زيدون : ليست في ط .

(٣) ما بين القوسين ليس في س .

(٥) في س وق : يتعكس .

(٧) في س : المعتل .

قال : « وفيما آخره ألف ثالثة أو / رابعة منقلبة عن الواو كعصاً وأعشى : عَصَوِيَّ وَأَعَشَوِيَّ » .

أقول : وحق المنسوب في الاسم الذي آخره ألف ثالثة أو رابعة منقلبة كعصاً وأعشى ، أو الياء كرحى وأعشى : عَصَوِيَّ وَأَعَشَوِيَّ ، ورحوى وأعموى ، بقلب الألف واواً لالتقاء الساكنين » .

قال : وفي الزائدة الرابعة : القلب والحذف ، كحبلويَّ وَحَبَلِيَّ في حبلَى ، (١) .

أقول : وحق المنسوب (٢) في الألف الزائدة الرابعة : القلب والحذف ، مثل : حَبَلِيَّ الحذف قياساً على تاء التانيث كحَبَلِيَّ في حبلَى : والقلب قياساً على أعشى كحَبَلَوِيَّ .

قال : وفي الخامسة : الحذف لا غير ، كحباريَّ في حَبَارَى (٣) .

أقول : وحق المنسوب (٤) في الألف الخامسة الحذف لا غير ، يعني : لا يجوز القلب للاستثقال ، كحباريَّ في حَبَارَى (٥) ، ويُعلم من ذلك أولوية وجوب الحذف في السادسة ، نحو : قَبَعَثَرِيَّ في قُبَعَثَرَى ، وهو الأيل / القوي (٦) .

قال : « وفيما في آخره ياء ثالثة كعمى : عموى ، وفي (٧) (115) الرابعة كقاضٍ : قاضِيَّ وقاضَوِيَّ ، والحذف أفصح . وفي الخامسة : الحذف / لاغير (٨) كمشتريَّ في مشتري » .

أقول : وحق المنسوب في الاسم الذي آخره ياء ثالثة كعمى أى جاهلٍ ، وأصله عميَّ أَعْلَلُ إعلالاً قاضٍ عموى ، أى القلب بالواو لاجتماع الياءات

(٢) في من وحق الألف الزائدة .

(٤) في من : والمنسوب .

(٦) القوي : ليست في ط .

(٨) الحذف لاغير ليست في من .

(١) في حبلَى ليست من ول .

(٣) في حباريَّ ليست في من .

(٥) في حباريَّ : ليست في من .

(٧) وفي : ليست في من .

وفى الياء (١) الرابعة كقاضٍ : قاضٍ ، أى الحذف ، وقاضٍ : أى القلب ، والحذف أفصح لثقل الرباعي ، وفى الياء الخامسة كمشتري فى مشتري أى الحذف لا غير لزيادة الثقل . ويُعلم من ذلك أولوية وجوب (٢) الحذف فى السادسة ، كمستسقى فى مُستسقى .

قال : « وفى المنصرف من الممدود : كسائى وحريائى وقرائى (٣) ، وفى غير المنصرف : حمراوى وزكرياوى (٤) » .

أقول : وحق المنسوب فى الممدود المنصرف (٥) أى الذى همزته بدل من الأصل (٦) ، نحو : كساء (أصله كساو) (٧) ، أو للإلحاق نحو حرياء : كسائى (٨) وحريائى (٩) ، أى بإثبات الهمزة . / ويُعلم منه أن إثبات الهمزة الأصلية بالطريق الأولى (١٠) ، نحو : قرائى فى قرأ .

٦٤ س

وحق المنسوب فى الممدود الغير المنصرف : أى الذى همزته (116) للتأنيث ، نحو : حمراء وزكرياء (١١) : حمراوى وزكرياوى (١٢) أى القلب بالواو .

أما القلب فلأن الحذف يخل بمعنى التأنيث ، والاثبات يستلزم كون علامة التأنيث فى الوسط ، وأما الواو فلنلا يجتمع الياءات . وزكرياء وإن كان أعجمياً لكنه أجرى مجرى العربى .

/ قال : « وإذا نُسبَ شئ (١٣) إلى الجمع رُدُّ إلى واحد كفرضى وصَحَفَى » فى الفرائض والصحائف (١٤) .

١١٠ ل

أقول : الفرضى : الماهر فى الفرائض ، والصحفى : الكثير النظر فى الصحف ، منسوبان إلى الفرائض والصحائف ، بعد أن رُدَّا إلى فريضه وصحيفه ، ففعل بهما ما فعل بحنيفة .

(٢) وجوب : زيادة فى ط .

(٤) فى س : زكرياوى .

(٥) فى س : وفى المنصرف من الممدود المنصرف .

(٧) أصله كساو : زيادة فى ط .

(٦) فى ط : بدل من الحرف الأصلى .

(٩) حريائى : ليست فى ل .

(٨) كسائى : ليست فى س .

(١١) فى س : وزكرياء .

(١٠) فى س و ل : أولى .

(١٢) فى س : وذكراوى .

(١٣) فى ل : وإذا نسبت الشئ ، وفى س و ق : وإذا نسبت إلى الجمع .

(١٤) فى الفرائض والصحائف : زيادة فى ل .

{ الصنف الرابع عشر من أصناف الاسم } { أسماء العدد }

قال : « أسماء العدد : تقول ثلاثة إلى عشرة في المذكر / وفي المؤنث ثلاث إلى عشر » .

أقول : لما فرغ من الصنف الثالث عشر شرع في الرابع عشر ، أعنى أسماء العدد ^(١) . وقد عرفت معناها في أول الكتاب ، والفرض ها ^(٢) هنا بيان كيفية استعمالها . وإنما لم يذكر واحداً واثنين : لأنهما لا يستعملان إلا على القياس ، ففي المذكر تقول : واحد واثنان بالتذكير ، وفي المؤنث : واحدة واثنتان أو اثنتان بالتأنيث ، وبعد ذلك (117) يكون بخلاف القياس ، أى يؤنث في المذكر ويذكر في المؤنث ، فتقول : ثلاثة رجال وأربعة رجال إلى عشرة رجال بتاء التأنيث ، وثلاث نسوة وأربع نسوة إلى عشر نسوة من غير تاء التأنيث ، وذلك لأن ثلاثة فما ^(٣) فوقها بمعنى جماعة ، فهي في المعنى مؤنث ، فينبغي أن تزداد علامة التأنيث ، أعنى التاء في / اللفظ ليطابق المعنى ، والمذكر / لكونه أصلاً وهو أولى برعاية هذه المطابقة ، وإذا روعيته فيه ففي المؤنث لا يمكن ، وإلا لم يبق فرق بينهما .

قال : « والمميز مجرور ومنصوب ، فالمجرور مفرد ، وهو مميز المائة والألف ، ومجموع . وهو مميز الثلاثة إلى العشرة ، نحو : مائة درهم ، وألف دينار ، وثلاثة أثواب ، وعشرة غلطة . وقد شذَّ نحو ثلثمائة وأربعمائة » .

أقول : العدد لإبهامه لا بد له من مميز يمتاز به المعدود ^(٤) عن غيره ، وتقسيمه مع الأمثلة ظاهر ، وإنما يجوز الجر لإضافة العدد إليه ، وإنما

(١) في س : المعدود .

(٢) ها : ليست في س .

(٣) في ط : وما .

(٤) في ل : العدد

يكون في المائة وتثنيتهما ، والألف وتثنيته وجمعه مفرداً ، لاستغنائه
عن الجمع ، وإنما يكون في الثلاثة إلى العشرة مجموعاً ليطابق (118)
العدد المعداد . وأما الشذوذ في ثلثمائة وأربعمئة إلى تسعمائة فلأن
مائة مفرد ، وقد وقعت تميز الثلاثة إلى التسعة وقد قلنا إن تميز ذلك
يجب أن يكون جمعاً ، فالقياس / أن يقال ثلاثمئة أربعمئة إلى
تسعمئات أو مئتين .

٦٠ ق

قال : « والمنصوبُ مميّزُ أحد عشرَ إلى تسعة وتسعين ، ولا
يكونُ (١) إلا مفرداً » .

أقول : أما النصبُ : فلا متناع إضافة المركب لأنه يمتنع أن يصير
ثلاثة أشياء كشيء واحد ، وأما الإفراد : فلا استغنائه عن الجمع ، ومثاله
/ عندي أحد عشر درهماً وعشرون ديناراً وتسعة وتسعون ثوباً .

١١١ ل

قال : « ومميز العشرة فما دونها حقُّه أن يكون جمع قلة ،
نحو : عشرة الفلوس ، إلا إذا أغوز ، نحو : ثلاثة شُروع » .

أقول : معناه ظاهر ، وسببه أن العدد لما كان من مرتبة الآحاد التي
هي أقل مراتب العدد ، جعل مميزه ما يطابقه في القلة إلا إذا أغوز ،
أي فقد جمع القلة ، بأن لا يكون / من (٢) ذلك المميز مسموماً من
العرب ، فيؤتى بجمع الكثرة ، نحو : ثلاثة شُروع ، فإنه لم يُسمَعْ من
العرب جمع القلة من الشُروع (119) وهو زمام الثعل .

٧٠ س

قال : « وتقول في تأنيث الأعداد المركبة : إحدى عشرة ، واثنى عشرة
وثلاث عشرة وأربع عشرة (٣) إلى تسع عشرة (٤) (يؤنث الأول في
المذكر ، والثاني في المؤنث ، تقول : ثلاثة عشر رجلاً (٥) ، وثلاث عشرة
امراً (٦) » .

(٢) من : في س : في

(١) في ط : ولا يكون ذلك .

(٤) إلى تسع عشرة : ليست في س .

(٣) وأربع عشرة : ليست في ط .

(٦) ما بين القوسين ليس في ط .

(٥) ثلاثة عشر رجلاً : ليست في س .

أقول : يعنى بالأعداد المركبة ما يتركب من الآحاد والعشرة . أعنى إحدى عشرة إلى تسع عشرة ، فنقول فى تأنيثها : إحدى عشرة ، واثنتا عشرة ، وثلاث عشرة ، إلى تسع عشرة (امرأة ، وأما تأنيث إحدى واثنتا فقياساً على حالة الإفراد ، وأما تأنيث ثلاث إلى تسع) (١) فكذلك أيضاً ، وأما (٢) إدخال التاء فى عشرة مع ثلاث إلى تسع فلأن إسقاطها حالة الإفراد / إنما كان للبس (٣) بالذكر ، ولا لبس فى (٤) حالة التركيب لحصول الفرق بالجزء الأول . وأما إدخالها فيها مع إحدى واثنتا فلإجراء الباب على نهج (٥) واحد . فقول « يؤنث الأول » معناه أن الجزء الأول من إحدى عشرة واثنتا عشرة وثلاث عشرة (٦) إلى تسع عشرة يؤث به على ما هو القياس فى المؤنث ، أى بإدخال الألف والتاء فى إحدى واثنتا ، وبإسقاط التاء فى ثلاث إلى تسع فى المؤنث (120) إذ الإسقاط فيه دليل التأنيث .

قال : « وتُمْكِنُ الشَّيْءُ فى عشرة أو تكسرها »

أقول : الإسكان حجازية ، وذلك لنلا يلزم توالى أربع حركات فى الكلمة الواحدة ، والكسرة تميمية ، وذلك لنلا يتوالى أكثر من ثلاث فتحات فى كلمة واحدة .

* * *

(١) ما بين القوسين ليس فى س

(٢) فى س : وإنما

(٣) فى ط : لنلا يلتبس .

(٤) فى : ساقطه من س و ط .

(٥) فى س : نهج .

(٦) ثلاث عشرة : ليست فى ط ، وفى س : (اثنتا عشر) .

{ الصنف الخامس عشر من أصناف الاسم }

{ الأسماء المتصلة بالأفعال }

أو مشتقات الأسماء { ١ - المصدر } (١)

قال : « الأسماء المتصلة بالأفعال : فالمصدر هو الاسم الذي يشتق منه الفعل ويُفعلُ عمل فعله ، نحو : عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ عَمْرًا وَمِنْ ضَرْبِ عَمْرٍا زَيْدٌ » .

أقول : لما فرغ من الصنف الرابع عشر ، شرع في الصنف (٢) الخامس عشر ، الذي هو آخر أصناف الاسم ، أعنى الأسماء / المتصلة بالأفعال فمنها المصدر وهو الاسم الذي يشتق منه الفعل ، فقوله الاسم شامل لجميع الأسماء ، وقوله يشتق منه الفعل يُخرج غيره . ويعمل / المصدر عمل فعله الذي يشتق منه سواء كان بمعنى الماضي أو الحال أو الاستقبال نحو : عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ عَمْرًا أَمْسٍ ، أَوْ الْآنَ ، أَوْ غَدًا . يَرْفَعُ زَيْدًا عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ وَيَنْصِبُ عَمْرًا عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ ، كما في : عَجِبْتُ مِنْ أَنْ ضَرْبَ أَوْ يَضْرِبَ الْآنَ أَوْ غَدًا زَيْدٌ (121) عمرا .

٧٧ س

١١٤ ل

(١) لم يشر لأهمية المصدر وهي : فَعَلَ : مثل ضَرَبَ ضَرْبًا ، وَجَهَلَ جَهْلًا ، وَوَعَدَ وَعْدًا رِيَاعًا ، وَقَالَ قَوْلًا . وَقَعَلَ : كَفَرَحَ فَرَحًا . وَقَعُول : كَرَكِعَ رُكُوعًا . وَقُعَالَ : كَسَعَلَ سَعَالًا . وَقُعِيلَ كَصَهَلَ صَهِيلًا . وَقُعْلَان : كخَفَقَ خَفَقَانًا . وَقُعَال : كخَفَرَ خَفَرًا . وَقُعَالَة : كخَبَرَ كِتَابَةً . وَقُعُولُهُ : صُعْبٌ صَعْبَةٌ . وَأَفْعَال : أَكْرَمَ إِكْرَامًا . وَأَسْتَفْعَال : اسْتَخْرَجَ اسْتِخْرَاجًا . تَفْعِيلٌ وَتَفْعَلَةٌ : كَرُمَ تَكْرِمًا وَتَكْرِمَةٌ . وَفَعْلَةٌ : دَحْرَجَ دَحْرَجَةً . وَفَعْلَال : زَلَزَلَ زَلْزَالًا . وَفَعَالٌ وَمَفَاعَلَةٌ : قَاتَلَ قِتَالًا وَمَقَاتَلَةٌ .

والمصدر المطرد لما أوله تاء وهو تَفَعَّلَ : تَدَحَّرَجَ تَدَحُّرَجًا . وَتَفَاعَلَ : تَقَاتَلَ تَقَاتِلًا . وَتَفَعَّلَ : تَكْرَمَ تَكْرِمًا .

والمصدر المطرد الذي الهمزة كاجتمع اجتماعًا ، وانقطع انقطاعًا ، واستخرج استخراجًا . وجاء المصدر على وزن مفعول كميَّسِر ، ومفعول . وعلى وزن فاعلة ككبابية وعابية ، انظر : [هـم الهوامع ج ٦ ص ٤٨ : ٥٢] .

(٢) الصنف : ليست في ط .

فإن شئت قدّمت المفعول على الفاعل نحو عجبت من ضرب عمرًا زيدً .

قال : « ويضاف إلى الفاعل فيبقى المفعول منصوباً نحو : عجبت من ضرب زيدٍ عمرًا ، أو إلى المفعول ، فيبقى الفاعل مرفوعاً نحو : عجبت من ضرب عمرو زيدً » .

أقول : إنما جُوزت الإضافة للتخفيف ، وهذه الإضافة (١) إضافة معنويّة (٢) / بمعنى اللام ، بدليل قولهم : عجبت من قيامك الحسن ، فإنّ الحسن صفة (٣) القيام مع أنّه معرفة .

قال : « ولا يتقدّم عليه مفعوله » .

أقول : المراد بالمفعول المفعول ، وسببه أن المصدر مقدّر بأن مع الفعل ، فكما لا يتقدم ما بعد أن عليها ، لا يتقدم ما بعد المصدر عليه ، فلا يقال : زيدا ضربك خير له ، كما لا يقال : زيدا أن تضرب خير له .

* * *

(١) الإضافة : زيادة في ل .

(٢) الجزء السابق ساقط من المخطوطة ق بمقدار صفحتين .

(٣) في س : صلة .

{ ٢ - اسم الفاعل } (١١)

قال : واسمُ الفاعلِ يَعْمَلُ عملٌ يَفْعَلُ من فعله ، إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال ، نحو : زيد ضاربٌ غلامه عمراً اليوم ، أو غداً ، و / لو قلت : أمس ، لم يَجُزْ ، إلا إذا أريد به حكاية الحال الماضية .

أقول : ومن الأسماء المتصلة بالأفعال اسمُ الفاعل ، وهو : المشتق من الفعل (٢) لِمَنْ قام به الفعلُ على (122) معنى الحدث ، ويعمل عمل يفعل من فعله ، أى عمل المضارع / المبنى للفاعل المشتق (٣) من مصدره ، بشرط أن يكون اسمُ الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال ، نحو : زيد ضاربٌ غلامه عمراً اليوم أو غداً .

وإنما اختص بعمل المضارع ، واشترط فيه معنى (٤) الحال أو الاستقبال ، لأنه إنما يعمل لمشايعته (٥) الفعل ، وهو فى اللفظ مشابه للمضارع من حيث الحروف والحركات والسكنات ، فإن ضارباً مثل يضرب فى الحروف والحركة والسكون ، فإذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال كان مشابهاً له فى المعنى أيضاً ، فيقوى مشابيعته بالفعل لفظاً ومعنى ، بخلاف المصدر فإنه (٦) إنما يعمل لأنه أصلُ الفعل ومشمولُ (٧) على معناه ، ولذلك قال : وَيَعْمَلُ عمل فعله مطلقاً (٨) سواء كان ماضياً أو غيره ، وإذا كان كذلك فلو قلت : « زيدٌ ضاربٌ غلامه عمراً أمس » . لم يَجُزْ ، لفقدان المشابيعة المعنوية (حينئذٍ ، إلا إذا أريدَ (٩) بذلك الماضى (١٠) حكايةً عن حال ماضية (١١) ، فحينئذٍ

-
- (١) يصاغ من الثلاثى على وزن (فاعل) كضارب وعالم ، ومن غير الثلاثى بإبدال أوله ميماً مضمومة وكسر ما قبل آخره .
 (٢) فى ط : من فعل .
 (٣) فى ل : مشتق .
 (٤) معنى : زيادة فى ط .
 (٥) فى م ر ق : بمشابهة .
 (٦) فى ط : فى ط : فإن المصدر .
 (٧) فى ط : مشتمل .
 (٨) مطلقاً : زيادة فى ل .
 (٩) فى ل : إذا كان أريد ، وفى م : إن أريد . (١٠) فى م : المعنى الماضى .
 (١١) فى ل : حكاية الحال الماضية . وفى ق : حكاية حال ماضيه .

يجوز أن يشمل ، كقوله تعالى / ﴿ وَكَلَبُوهُم بَاسِطَ ذُرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ ﴾ (١)
(123) ، فإن ذُرَاعَيْهِ منصوبٌ بِبَاسِطٍ / ، مع أَنَّ هَذَا البَسْطُ فِي قِصَّةِ
أَصْحَابِ الْكَهْفِ وَهِيَ (٢) مَاضِيَةٌ ، لَكِنْ لَمَّا وَرَدَتْ مُرَرَّدُ (٣) الْحِكَايَةِ
صَارَتْ كَالْمَوْجُودِ فِي الْحَالِ .

* * *

(١) الآية ١٨ من سورة الكهف ، وفي ق : بالوسيط .

(٢) في ق : أَيْ . (٣) في ل : قِي مَرَرَّدُ .

{ ٣ - اسم المفعول } (١)

قال : « واسمُ المفعول بعملُ عملٍ يُفَعَّل من فعله نحو : زيدٌ مضروبٌ غلامه » .

أقول : ومن الأسماء المتصلة بالأنفعال اسمُ المفعول ، وهو المشتق من فعلٍ (٢) لمن وقع عليه الفعل ، ويعمل عملٌ يُفَعَّل من فعله ، أى : يعمل (٣) عملَ المضارع المبنى للمفعول المشتق من مصدره ، نحو : زيدٌ مضروبٌ غلامه وسبب ذلك ما مرَّ (٤) فى اسم الفاعل ، ويُشترطُ هاهنا (٥) ما اشترطَ هناك (*) .

* * *

(١) يصاغ من الثلاثى على وزن مفعول ومن غير الثلاثى على وزن المضارع بإبدال أوله ميما مضمومة وفتح ما قبل آخره . قال ابن هشام : وقد ينوب فعيل عن مفعول ، كذهبن وكحبل وصريح وجريح . ومرجعه إلى السماع . (أوضح المسالك ١٦٣) .

(٢) فى ل : يفعل . (٣) يعمل : زيادة فى ق .

(٤) فى ل كما مر . (٥) ها : ليست فى ص .

(*) قال ابن هشام : ويعمل عمل المفعول ، وهو كاسم الفاعل فى إنه إن كان بآل عمل مطلقا ، وإن كان مجردا عمل بشرط الاعتماد ، وكونه للحال والاستقبال . نقول : زيدٌ مُعْطَى أبوه درهماً الآن أو غداً . كما تقول : زيدٌ يُعْطَى أبوه درهماً . وتقول المعطى كفافا يكتفى - كما تقول : الذى يُعْطَى أو أُعْطِيَ . فالمعطى مهتداً ومفعوله الأول مستتر عائد إلى آل وكفافاً مفعول ثانٍ . ويكتفى خبر .

وينفرد اسم المفعول عن اسم الفاعل بجواز إضافته إلى ما هو مرفوع به فى المعنى . وذلك بعد تحويل الاسناد عنه إلى ضمير راجع للموصوف . ونصب الاسم على التشبيه (بالمفعول به) . تقول الورد محمودة مقاصده . لم تقول الورد فمحمود المقاصد . بالنصب ومحمودة المقاصد بالجذر . (أوضح المسالك ١٥٨) .

{ ٤ - الصفة المشبهة }

قال : د والصفة المشبهة نحو : كريم . وحسن عملها كعمل

٧٩ س

/ فعلها ، نحو : زيد كريم حسبه وحسن وجهه .

أقول (١) : ومن الأسماء المتصلة بالأفعال الصفة المشبهة ، وهي ما

اشتق من الفعل اللازم ، لمن قام به الفعل (٢) على معنى الثبوت ، نحو :

كريم وحسن ، فإنهما مشتقان من الكرامة والحسن لذاتين متصفتين بهما

وعمل الصفة (٣) المشبهة كعمل فعلها الذي (١٢٤) اشتق من مصدرها ،

نحو : زيد كريم حسبه ، وحسن وجهه . فرفع حسبه بكريم . ووجهه

بحسن . كما في : زيد كريم حسبه وحسن وجهه ، وسميت هذه (٤) صفة

مشبهة لشبهها باسم الفاعل (٥) في الإفراد (٦) والتثنية والجمع ،

١١٧ د

والتذكير والتانيث ، فإنه يقال : حسن ، حسان ، حسنون ، / حسنة ،

حسنتان ، حسنات ، كما يقال : ضارب ، ضاريان ، ضاريون ، ضاربة ،

ضاربتان ، ضاربات مع اشتراكهما في قيام الفعل بهما ، ولذلك لم تشبه

باسم المفعول ، وإنما لم يشترط في عملها أن تكون بمعنى الحال أو

الاستقبال ؛ لأنها بمعنى الثبوت ، والحال والاستقبال من خواص الحدوث (٧) .

(٢) الفعل : ليست في س .

(١) في س : قال .

(٤) هذه : ليست في ط .

(٣) في ل : صفة .

(٦) في الإفراد : ليست في س و ل و ق .

(٥) في س : بالفاعل .

(٧) * نعر : زيد مبتداً ، وكريم : خبر ، وجه : فاعل للصفة المشبهة ، والهاء :

مضاف إليه .

(٨) قال ابن هشام : تختص هذه الصفة عن اسم الفاعل بخمسة أمور :

١ - أنها تصاغ من دون المتعدي ، كحسن وجميل ، وهو يصاغ منهما كقائم وضارب .

٢ - أنها للزمن الحاضر الدائم دون الماضي المنقطع والمستقبل ، وهو يكون للأرمة الثلاثة .

٣ - أنها تكون مجازية وغير مجازية للمضارع في تحريكه وسكونه ، ولا يكون اسم

الفاعل إلا مجازياً له .

٤ - أن منصوبها لا يتقدم عليها بخلاف منصوبه .

٥ - إنه يلزم أن يكون معمولها سبباً ، أى متصلاً بضمير موصوفها بخلاف اسم الفاعل

لأنه لا يلزم أن يكون معموله سبباً مؤخرًا . [أوضح المسالك ص ١٦٣ / ١٦٤] .

{ ٥ - أفعل التفضيل }

قال : وأفعل التفضيل لا يعمل في الظاهر ، فلا يقال :
مررت برجل أفضل منه / أبوه .

١٦٩

أقول : ومن الأسماء المتصلة بالأنفعال أفعل التفضيل وهو المشتق (١)
من فعل الموصوف بالزيادة (٢) على غيره ، نحو : الأفضل : فإنه مشتق
من الفضل لذات موصوفة بزيادة الفضل على غيرها ، ولا يعمل أفعل
التفضيل في ظاهر الاسم (125) لضعف عمله ، فإنه لا فعل بمعناه
بخلاف باقى المشتقات ، فلا يقال : مررت برجل أفضل منه أبوه ، بفتح
أفضل ، حتى يكون مجروراً صفةً لرجل ، وأبوه ناعله ، بل يرفعه حتى
يكون أبوه مبتدأ ، وأفضل / خيرة ، ومنه متعلق به ، والجملة صفة
لرجل .

٨٠

قال : « ويلزمه (٣) التنكير مع من » ، فإذا فارقته بالتعريف
باللام أو الإضافة ، نحو : زيد الأفضل ، وزيد (٤) أفضل
الرجال .

أقول : ويلزم أفعل التفضيل التنكير مع (من) أى : إذا استعمل مع
(من) لا يجوز أن يكون مضافاً / أو معرفاً باللام ، فإذا فارقته من عن
أفعل التفضيل فيلزمه (٥) التعريف إما (٦) باللام أو بالإضافة ، نحو :
زيد الأفضل ، وزيد أفضل الرجال ، والحاصل أن أفعل التفضيل يجب أن
يكون مستعملاً مع أحد الأمور الثلاثة ، أعنى (من) (واللام)
(والإضافة) لأنه لا بد له من مفضل عليه (٧) . وذكر المفضل عليه لا يمكن
إلا بأحد هذا الطرق ، فلا يجوز الجمع بين اثنين منها ، نحو : زيد الأفضل
من عمرو ، ولا يترك الجميع ، نحو : زيد أفضل ، إلا إذا علم ، كقول
المكبر : الله (126) ، أكبر ، أى من كل شيء (٨) . وفى كلامه نظر ، لأنه

١١٨

(٢) فى ل : الزيادة الفضل .

(٤) زيد : ليست فى

(٦) إما : ليست فى س .

(٨) فى ط : من كل شيء أكبر

(١) فى س و ق : مشتق .

(٣) فى س : ويلزم .

(٥) فى س : فيلزم .

(٧) فى ط : من ذكر المفضل عليه .

يؤيد بأن أَفْعَلَ التَّفْضِيلَ إِذَا لَمْ يَكُنْ (١) مَعَ مَنْ يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ مِضافاً إِلَى المَعْرُوفَةِ (٢) أَوْ مَعْرِفاً بِاللَّامِ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ ، إِذْ يُجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِضافاً إِلَى نَكْرَةٍ ، نَحْوُ : مَرَرْتُ بِأَفْضَلِ رَجُلٍ ، وَأَفْضَلِ رِجَالٍ (٣) .

قَالَ : « وَمَا دَامَ مُنْكَرًا اسْتَوَى فِيهِ الذَّكَورُ وَالْإِنَاثُ ، وَالْمَفْرَدُ (٤) وَالْإِثْنَانُ وَالْجَمْعُ » .

أَقُولُ : مَا دَامَ أَفْعَلَ التَّفْضِيلَ مُنْكَرًا ، أَيْ مُسْتَعْمَلًا مَعَ مَنْ ، اسْتَوَى فِيهِ الذَّكَورُ / وَالْإِنَاثُ وَالْمَفْرَدُ وَالْإِثْنَانُ وَالْجَمْعُ ، نَحْوُ : زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو ، وَالزَّيْدَانِ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو ، وَالزَّيْدُونَ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو ، وَهَذَا أَجْمَلُ مِنْ دَعْدٍ ، / وَالْهِنْدَانِ أَجْمَلُ مِنْ دَعْدٍ ، وَالْهِنْدَاتُ أَجْمَلُ مِنْ دَعْدٍ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ أَفْعَلَ التَّفْضِيلَ يَشْبَهُ أَفْعَلَ التَّعَجُّبِ فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى ، أَعْنَى : الْمِثَالَةِ . وَلِذَلِكَ لَا يُبْنَى إِلَّا مِمَّا يُبْنَى مِنْهُ أَفْعَلُ التَّعَجُّبِ ، أَعْنَى ثَلَاثِيًّا مُجَرَّدًا لَيْسَ بِلَوْنٍ وَلَا عَيْبٍ ، وَأَفْعَلُ التَّعَجُّبِ لَا يُشْنَى ، وَلَا يُجْمَعُ ، وَلَا يُؤَنَّثُ ، لِأَنَّهُ فَعْلٌ ، فَكَذَلِكَ مَا يَشْبَهُهُ .

قَالَ : « لَمَّا إِذَا عُرِّفَ بِاللَّامِ / أَنْتَ وَثْنِيَّ وَجُمُعَ ، نَحْوُ زَيْدٍ الْأَفْضَلُ (٥) » .

أَقُولُ : إِذَا عُرِّفَ أَفْعَلَ التَّفْضِيلَ بِاللَّامِ أَنْتَ (127) وَثْنِيَّ وَجُمُعَ ، نَحْوُ : زَيْدٌ الْأَفْضَلُ ، وَالزَّيْدَانِ الْأَفْضَلَانِ ، وَالزَّيْدُونَ الْأَفْضَلُونَ (٦) ، وَهَذَا الْقُضْلَى ، وَالْهِنْدَانِ الْقُضْلَيَانِ ، وَالْهِنْدَاتُ الْقُضْلِيَّاتُ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ مَخْرُجٌ بِسَبَبِ اللَّامِ عَنْ شِبهِ الْفِعْلِ لِأَنَّهَا مِنْ خَوَاصِّ الْأَسْمَاءِ ، فَلَا جَرَمَ بِدَخْلِهِ التَّثْنِيَّةِ وَالْجَمْعِ وَالتَّائِيثِ (٧) .

(١) فِي ل : يَذْكُرُ ، (٢) فِي س وَ ق : مَعْرِفَةٌ .

(٣) وَأَفْضَلُ رِجَالٍ : زِيَادَةٌ فِي ط .

وَقِيَ هـ ل : وَيُمْكِنُ أَنْ يَجَابَ عَنْهُ بِأَنِ إِضَانَهُ التَّفْضِيلَ إِلَى الرِّجَالِ لِلتَّخْصِصِ وَهُوَ نَوْعٌ مِنَ التَّعْرِيفِ .

(٤) الْمَفْرَدُ : مَا قَطَعَهُ مِنْ ق . (٥) نَحْوُ زَيْدٍ الْأَفْضَلُ : زِيَادَةٌ فِي س .

(٦) فِي س : أَفْضَلُونَ .

(٧) فِي ط : يَدْخُلُهُ عَلَامَةُ الْجَمْعِ وَالتَّثْنِيَّةِ وَالتَّائِيثِ .

قال : وإذا أضيف ساعً فيه الأمران .

أقول : وإذا أضيف أفعال التفصيل جاز فيه الأمران ، أى التسوية^(١) بين المذكر والمؤنث والمفرد وغيره ، وعدم التسوية ، ويعبر عن الأمرين بالمطابقة وعدم المطابقة ، نحو : زيدٌ أفضلُ الناسِ ، والزيدان أفضلُ الناسِ ، وأفضلُ الناسِ ، والزيدون أفضلُ الناسِ ، وأفضلُ الناسِ ، وهندٌ أفضلُ النساءِ ، وقُضلي النساءِ ، والهندان أفضلُ النساءِ ، وقُضلياً النساءِ ، / والهندات أفضلُ النساءِ ، وفضلياتُ النساءِ .

١٢

أما المطابقة فلضعف شبهه بالفعل لدخول الإضافة ، وأما عدمها فلشبهه بالذى مع (مِنْ) فى ذكر المفضل عليه .

* * *

(١) فى من : تسوية .

{ الباب الثانى : باب الفعل }

قال : باب الفعل : وهو ما صح أن (١١) (128) يدخله قد وحروف الاستقبال ، والجوازم ، واتصل به الضمير المرفوع ، وتاء التانيث الساكنة ، نحو : / قد ضرب ، وصي ضرب ، وسوف يضرب ، ولم يضرب ، وضربت ، وضربت » (١٢) .

أقول : لما فرغ من القسم الأول من أقسام الكلمة (٣) - أعنى الاسم - شرع فى القسم الثانى ، وهو الفعل ، فعرفه ببعض خواصه المشهورة ، وإنما قدمه على الحرف (٤) لأصالته ، لوقوعه أحد جزئى الكلام ، أعنى المسند . وسبب الاختصاص فى قد : لأنها لتقريب الماضى من الحال ، (أر لتقليل الفعل فى المستقبل) (٥) وهما لا يوجدان / إلا فى الفعل ، وفى حرف (٦) الاستقبال ، والجوازم : لأن (٧) الاستقبال والجزم لا يوجدان أيضاً إلا فى الفعل وفى الضمان المرفوعة ، أعنى : الألف والواو والياء والتاء (٨) والنون ، نى نحو (٩) : ضربا وضربوا واضربى وتضربين وضربت وضربن وتضربن وضربنا ، لأنها فاعل ، والفاعل لا يكون بالأصالة إلا للفعل . وفى تاء التانيث الساكنة : لأنها دليل (١٠) تانيث الفاعل ، وقد قلنا إن الفاعل إنما يكون بالأصالة للفعل / وإنما قيد التاء (١١) الساكنة لأن المتحركة (129) من خواص الاسم كطلحة (١٢) (*) .

(١) صح أن : ليست فى ط . (٢) وضربت : ليست فى ط .

(٣) من أقسام الكلمة : ليست فى ل . (٤) فى س : المعرف .

(٥) ما بين القوسين ساقط من ق و ل . وسقط قوله : (فى المستقبل) من س .

(٦) فى ط : حروف . (٧) فى ل و ق و ط : أن .

(٨) والتاء : ليست فى ط و س . (٩) نحو : ليست فى ق و ل .

(١٠) فى ل : دليل على . (١١) التاء : ليست فى ل .

(١٢) كطلحة : ليست فى ق .

(*) قال ابن يعيش : الفعل كل كلمة تدل على معنى فى نفسها مقترنه بزمان » (شرح

الفصل ٢/٧) .

{ أصناف الفعل }

قال : « وأصنائه ^(١) : الماضي ، والمضارع ، والأمر ، والمتعدي ، وغير المتعدي ^(٢) ، والمبنى للمفعول ، وأفعال القلوب ، والأفعال ^(٣) الناقصة ، وأفعال المقاربة ، وفِعْلا المدح والذم ، وفِعْلا التعجب » .

أقول : كما أن الاسم كان ذا أصناف ، كذلك الفعل له أصناف ، وقد عرفت معنى الصنف . وأصناف الفعل المذكورة في هذا الكتاب أحد عشر ^(٤) ، وستعرف كل واحد منها في موضعه .

* * *

(١) في غير ط : أصناف .

(٢) في س و ل : وأفعال .

(٣) في س : والنهي .

(٤) في ق : أحد عشر صنفا .

{ ١ - الفعل الماضي }

قال : « الماضي : وهو الذى يدلّ على حَدَثٍ فى زمانٍ قبل زمانك ، نحو : ضرب » .

أقول : لما ذكّر أصناف الفعل على طريق الإجمال شرّع فى ذكرها على طريق التفصيل ، مع رعاية ترتيب السابق فى اللاحق . فابتدأ بالماضى الذى هو أول الأصناف ، وعرفه بأنه الفعل الذى يدلّ على حدث ، أى على (١) معنى واقع فى زمان قبل زمانك ، نحو : (ضرب) ، فإنه يدلّ على ضرب واقع (٢) فى الزمان الماضى .

قال : وهو (٣) مبنى على الفتح ، إلا إذا اعترض عليه (٤) ما يوجب سكوته أو ضمه .

أقول : الماضى مبنى على الفتح ، أمّا البناء فلعدم احتياجه إلى الإعراب ، وأمّا الحركة فلولوقوعه موقع (130) الاسم ، نحو : زيدُ ضرب ، فإنه فى معنى زيدُ ضاربُ ، / (٥) / وأمّا (٦) الفتح فلخفته إلا إذا اعترض عليه (٧) شىء يوجب ذلك الشىء . سكون آخر (٨) الماضى كالضمير المرفوع المتحرك (٩) نحو : ضربتُ ، أو يوجب ضمه كالوارى فى نحو (١٠) : ضربوا ، فإنه حينئذ يُبنى على السكون أو الضم : أما السكون للكرهية (١١) توالى الحركات الأربع فيما هو كالكلمة الواحدة ، فإنّ الفاعل كالجزء من الفعل ، بخلاف المفعول ، فإنه كالمفصل ، ولذلك لم يغيّر ما قبله ، نحو : ضربتك ، وأمّا الضمّ فلمجانسة الوار .

(١) على : ليست فى س . (٢) فى س و ق : وقع .

(٣) فى س : وهى . (٤) عليه : ليست فى ق .

(٥) فى ق : (قلنا به الاسم من حيث وقوعه موقعه مثل : مررت برجل ضارب وضرب)

(٦) أمّا : ليست فى س . (٧) عليه : ليست فى س و ق .

(٨) آخر : زيادة فى ط . (٩) فى ل : المتصل وفى س و ق : المتحركة

(١٠) نحو : ليست فى ق و س . (١١) فى ق : فلكرهتهم .

{ ٢ - الفعل المضارع }

قال : د والمضارع : وهو ما اعتقب في صدره إحدى الزوائد الأربع ، نحو : يَفْعَل ، وتَفْعَل ، وأَفْعَل ، وتَفْعَلْ .

أقول : لما فرغ من الصنف الأول من أصناف الفعل ، شرع في الصنف الثاني ، أعنى المضارع ، وهو الفعل الذي وجد في أوله إحدى الزوائد الأربع ، من الياء ، نحو : يَفْعَل ، أو التاء ، نحو : تَفْعَل ، أو الهمزة ، نحو : أَفْعَل ، أو النون ، نحو : نَفْعَل .

وتسمى هذه الحروف حروف المضارعة ، أي المشابهة ؛ لأن الفعل بسببها يشبه الاسم ، كما سيجيء . ولذلك ^(١) يسمى مضارعاً ^(٢) (١٣١) . وإنما اختصت الزيادة بهذه الحروف ؛ لأن هذه الحروف ^(٣) بعضها من حروف اللين وهي الياء ، وبعضها قريب المخرج / منها وهي الهمزة ، فإنها قريب المخرج من الألف ، وبعضها تبدل منها وهي التاء لأنها تبدل من الواو ^(٤) نحو تراث في وراث ^(٥) بمعنى الميراث ، وبعضها يشبهها في سهولة التلفظ وهي التثنية فإن غنتها تشبه حروف اللين .

واعلم أن الاعتقاب والتعاقب بين الشينين أن يجيء أحدهما عقيب الآخر ، فمعناها في الحروف أن لا يجوز خلو الكلمة عن جميعها ، ولا وجود أكثر من واحد منها ، والزوائد الأربع ^(٦) كذلك ، فإن المضارع لا يجوز أن يخلو ^(٧) عنها / ولا أن ^(٨) يجتمع فيه أكثر من واحدة منها / .

ل ١٢٣

س ٨٤

ق ٧٣

(١) في س : وكذلك .

(٢) في س : مضارعاً أي مشابهاً .

(٣) هذه الحروف : زيادة في ط .

(٤) في س : وبعضها تبدل منها من الواو وهي التاء لأنها تبدل من الواو .

(٥) في ل : يوراث . وفي ق : يوراث .

(٦) الأربع : ليست في ط .

(٧) أن يخلو : ساقطه من ق .

(٨) أن : جاءت في س بعد يجتمع (سهواً) .

/ قال : ويشترك في المضارع : الحاضر والمستقبل ، إلا إذا دخله اللام أو صوف .

أقول : يشترك في المضارع الحاضر والمستقبل ، أي يصلح كليهما نحو : بفعل زيد ، فإنه يحتمل أن يفعل الآن أو غداً ، إلا إذا دخل المضارع لام الابتداء ، فإن يختص (حيثئذ) بالحاضر نحو « زيد ليقيم » أي الآن ، أو دخله صوف (132) فإنه حيثئذ يختص بالمستقبل ، نحو : سوف يقوم . وكذا إذا دخله السين نحو زيد سيقوم ، وإنما لم يذكرها استثناءً بأختها عنها . وهذا المعنى ، أعني العموم والتخصيص ، هو الذي يضارع المضارع ، (أي يشبهه) الاسم بسببيهما ، فإن الاسم أيضاً يحتمل العموم والتخصيص كرجل والرجل .

قال : « ويُعَرَّبُ بالرفع والنصب والجزم » .

أقول : إنما أعرب المضارع لأنه مشابه الاسم كما مر ، وإنما دخل فيه الجزم ليكون عوضاً عن الجر في الأسماء .

{ رفع المضارع }

قال : « وارتفاعه بعامل معنوي ^(١) ، وهو وقوعه موقع

الاسم ، نحو : زيد يضرب » .

أقول : وارتفاع المضارع بعامل معنوي ، وهو وقوع المضارع (في ^(٢)

موقع الاسم نحو « زيد يضرب » فإنه في معنى زيد ضارب ، فوقع (يضرب) ^(٣) في موقع ضارب عامل فيه وهو أمر معنوي .

(١) في ل و ط : يعني .

(٢) في : ليس في ط .

(٣) ما بين التوسين ليس في م .

(نصب المضارع)

قال : « وانتصابه بأربعة أحرف ، نحو : أن يخرج ، ولن يضرب ، وكى بكرم (١) ، وإذن يذهب »

أقول : وانتصاب المضارع بأربعة أحرف : الأول : أن وهي (٢) لا تخرج (٣) من أن يكون ما (٤) قبلها فعل علم أو ظن أو غيرهما ، فإن كان (133) غيرهما تكون ناصبة ، نحو : أريد أن يخرج زيد

وإن كان فعل العلم فليست بناصبة بل مخففة من الثقيلة (٥) ، نحو : علمت أن سيقوم زيد « يرفع يقوم وزيادة السين للفرق .

وإن كان فعل الظن جاز الوجهان ، نحو : ظننت أن يقوم بالنصب ، وأن سيقوم بالرفع .

والثاني : « لن » نحو لن يضرب زيد . [ومعنى « لن » لنفى الاستقبال ، ولهذا لا يُستعمل / إلا مع الفعل / المستقبل] (٦) / والثالث « كى » ، نحو : جئتك كى تكرمنى .

٤٧ ق
١٢٥ ل
٨٥ س

والرابع « إذن » وهي إنما تنصب المضارع (٧) بشرطين : الأول : أن لا يكون (٨) ما بعدها معتمداً على ما قبلها ، أى لا يكون بينهما تعلق .

والثاني : أن يكون مدخولها مستقبلاً : نحو إذن يذهب .
فإن فقد الشرطان أو أحدهما لا تنصب

(٢) فى ل : وهو .
(٤) ما : ليست فى ل وق .
(٦) ما بين القوسين ليس فى س
(٨) فى س : أن يكون (سهو) .

(١) فى ل : وكى يضرب .
(٣) فى س : لا تغلر .
(٥) فى س ول : المثقلة .
(٧) المضارع ليس فى ط ول .

أما انتفاء الأول ، فتحرق قولك لمن قال : « آتيك » أنا ^(١) إذن
أكرمك » فإن أكرمك متعلق بما قبله لأنه خبره ^(٢)

وأما انتفاء الثاني فنحرق قولك لمن حدثك : « إذن أظنك كاذبا » فإنه
للحال .

وأما انتفاؤهما فنحرق قولك له : أنا إذن أظنك كاذبا ^(*) .

قال : « وَيُنْصَبُ بِإِضْمَارِ « أَنْ » بَعْدَ خَمْسَةِ أَحْرَفٍ : وَهِيَ ^(٤) : حَتَّى ،
وَاللَّامُ ، « أَوْ » بِمَعْنَى (134) إِلَى ، وَوَاوُ الْجَمْعِ ، وَالْفَاءُ فِي جَوَابِ
الْأَشْيَاءِ السَّتَةِ : وَهِيَ ^(٥) : الْأَمْرُ ، وَالنَّهْيُ ، وَالنَّفْيُ ، وَالِاسْتِفْهَامُ ،
وَالْتَمَنَّى ، وَالْعَرْضُ . نَحْوُ : سِرْتُ حَتَّى أَدْخَلَهَا ، وَجِئْتُكَ لِتَكْرِمَنِي ،
وَلَا لَزِمْتُكَ أَوْ تَعْطِيَنِي حَتَّى ، وَلَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبْنَ ، وَإِيَّتَنِي
فَأَكْرِمَكَ ، « وَلَا تَطْنُوا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي » ^(٦) ، وَمَا تَأْتِينَا
فَتَحْدِثُنَا ، وَهَلْ أَسْأَلُكَ فَتَجِيبَنِي ؟ وَلِيَّتَنِي عِنْدَكَ فَأَفُوزَ (قَوْزاً عَظِيماً)
^(٧) ، وَلَا تَنْزِلْ بِنَا فَتَصِيبَ خَيْراً » .

أقول : يُنْصَبُ الْمُضَارِعُ بِإِضْمَارِ (أَنْ) بَعْدَ الْحُرُوفِ الْمَذْكُورَةِ . أَمَّا بَعْدَ
حَتَّى / وَاللَّامِ فَلِأَنَّهُمَا حَرْفَا جَزٍّ فَيَجِبُ أَنْ يُضْمَرَ (أَنْ) بَعْدَهُمَا حَتَّى
يَصِيرَ ^(٨) مَا بَعْدَهُمَا فِي تَأْوِيلِ الْاسْمِ الْمَفْرُودِ ^(٩) : فَإِنْ حَرَفَ الْجَزْءُ لَا
يَدْخُلُ عَلَى الْأَفْعَالِ . وَأَمَّا بَعْدَ أَوْ فَلِأَنَّهُمَا بِمَعْنَى حَرَفِ الْجَزْءِ أَيْضاً ، أَعْنَى :
إِلَى ، فَالتَّقْدِيرُ : سِرْتُ ^(١٠) حَتَّى أَنْ أَدْخَلَهَا ، وَلِأَن تَكْرِمَنِي ، وَإِلَى أَنْ

(١) أنا ليست في س .

(٢) في ل : لأنه جشسه ، وفي س : لأنه خير أنا .

(*) ذكر السيوطي أن نصب « إذن » للمضارع ثلاثة شروط : أحدهما كونه مستقبلاً ،
لأنها : أن يلبها المضارع وأجاز بعضهم الفصل بالقسم أو النداء أو الظرف ، ثالثهما : أن
لكن مصدره فلا تنصب متأخرة . (انظر مع الهوامع ج ٤ ص ١٠٥ وما بعدها)

(٤) هي : زيادة في س .

(٦) الآية ٨١ من طه .

(٥) هي : ليست في س .

(٨) حتى تصير : ليست في س .

(٧) قوزاً عظيماً : زيادة في ط .

(١٠) سرت : زيادة في ط .

(٩) المفرد : زيادة في ط .

تعطينى حتى ، أى سرت (١) حتى دخولى إياها (٢) ، وإكرامك إيانى ،
والى إعطائك حتى .

وأما بعد الواو والفاء فلأن ما قبلهما فى غير النفى (٣) إنشاء ، وما
بعدهما إخبار ، وعطف الإخبار على الإنشاء غير (135) مناسب (٤) ،
فيجب أن يؤوك ما قبلهما بما هو فى معناه ، وحينئذ يصير المعطوف عليه
بالضرورة اسما (٥) / كما سيتحقق (٦) عند بيان معنى الأمثلة ، فيلزم
أن يجعل المعطوف ، أعنى (المضارع / أيضا (٧) فى تأويل الاسم ،
وذلك لا (٨) يمكن إلا بإضمار أن .

٨٦ س
٧٥ ن

أما فى النفى فلحملة على النهى لأنهما أخوان ، فالتقدير . وأن
تسرب اللبن ، فإن أكرمك ، فإن يحل ، فإن تحدثنا (٩) فإن تحببني ، فإن
أقوز ، فإن تصيب . والمعنى : لا يكن منك أكل السمك وشرب اللبن (١٠)
وليكن إتيان منك فإكرام منى ، ولا يكن طفيان منك فحلول غضب منى ،
ولم يكن منك إتيان ، فحديث (١١) منا ، أى لو تأتينا لتحدثنا ، ولما لم
تأتينا فكيف تحدثنا . وهل يكون / سؤال منى فإجابة منك (١٢) ؟ وليت
لى عندك حصولا ففوزا ، وألا نزول لك بنا فإصابة خير منى (١٣) .
واعلم أن النصب بإضمار أن بعد الواو والفاء مشروط بشرطين :

١٢٧ ج

أحدهما مشترك ، والآخر مختص . أما المشترك : فهو أن يكون
ما قبل الواو والفاء أحد الأمور الستة المذكورة فى الكتاب ،
وأما المختص (136) بالواو : فالجمعية بين ما قبلها وما بعدها ،

(٢) إياها ، ليست فى س ، وق .

(١) سرت ، ليست فى س .

(٤) فى س : غير جائز ، أى غير مناسب .

(٣) فى ل : النفى .

(٦) فى ط : كما يتحقق .

(٥) فى ط : اسما بالضرورة .

(٨) لا : ليست فى س .

(٧) أيضا : ليست فى س .

(٩) فإن تحدثنا : سقطت من س

(١١) فى ط : فحديث .

(١٠) فى س : مع شرب .

(١٣) فى ط : منا .

(١٢) منك : ليست فى س .

وأما المختص^(١) بالفاء فسيبى ما قبلها لما بعدها . والمصنف خلط أمثلة
الواو والفاء اعتماداً على فهم^(٢) المتعلم . فإن كل مثال بالواو يجوز أن
يقرأ بالفاء وبالعكس . واعلم أن هذه المواضع^(٣) تستدعى زيادة لتحقيق ،
ولكن هذا مختصراً لا يسع ذلك .

* * *

(١) فى م : والمختص .

(٢) فهم : ليست فى م .

(٣) فى ط : هنا الوضع .

{ جزم المضارع }

قال : « والمجزأه خمسة أحرف ، نحو : لم يخرج ، ولما حضر ، وليضرب ، ولا تفعل ، وإن تكرمنى أكرمك ، وتسعة أسماء متضمنة بمعنى إن ، وهى : من ، وما ، وأى ، وأين ، وأنى ، ومتى ، وحيثما ، وأينما ، ومهما ، نحو : من يكترمى أكرمه ؛ وعليه فقيس » .

أقول : المجزأ المضارع إما بالحروف ، وإما ^(١) بالأسماء . والحروف الجازمة / خمسة : أربعة منها تجزم فعلاً واحداً وهى لم ، ولما ، ولام الأمر ، ولا الناهية ، وواحدة ^(٢) تجزم فعلين وهى : إن الشرطية . ٨٧ س

والأسماء الجازمة هى التسعة / المذكورة ، وهى إنما (تجزم / فعلين لأنها متضمنة بمعنى إن الشرطية ^(٣) ، فإن قولنا من يكترمى أكرمه ، فى معنى : إن يكترمى هو أكرمه أنا ^(٤) ، فتجزم فعلين كما ^(٥) تجزئهما (137) إن ، والمذكورة من الأمثلة ظاهرة والبواقي : ما تصنع أصنع ، وأبأ تضرب أضرب ، وأين تكن أكن ، وأنى تجلس أجلس ، ومتى تقعد أتعذ ، وحيثما تذهب أذهب ، وإذا ما ^(٦) تفعل أفعل ، ومهما تضحك أضحك . ٧٦ ق ١٢٨ ج

وأصل مهما « ما » زدت عليه ما للتأكيد فصار : ما ما ، ثم أبدلت الألف هاء لتحسين اللفظ فصار « مهما » ^(٧) .

قال : « وينجزم بأن مضمره فى جواب الأشياء الستة التى يجاب بالفاء إلا النفى منها ^(٨) نحو : إنثنى أكرمك ، وعليه فقيس » .

(٢) فى ل : وواحد منها .

(١) فى غير ط : أو .

(٤) فى ل : إن تكرمنى أكرمك أنا .

(٣) الشرطية : زيادة فى ط .

(٦) فى س : وإذا تفعل .

(٥) ما بين القوسين ساقط من س .

(٨) منها : زيادة فى ق .

(٧) فصارهما : زيادة فى ط .

أقول : وينجزم المضارع أيضاً ^(١) بأن الشرطية حال كونها مضمرة في جواب الأشياء الستة التي تحجب في جوابها الفاء ، أعني : الأمر والنهي والاستفهام والعرض ، إلا النفي منها ^(٢) ، فإن « إن » لا تضمن بعده . والأمثلة نحو « إئتني أكرمك » أي : إئتني ، فإنك إن تأتني أكرمك ، ولا تكفر تدخل الجنة ، أي : لا تكفر فإنك إن لا تكفر تدخل الجنة ، و « أين بيتك أزرُك » أي : أين بيتك فإني إن أعرف بيتك أزرُك ، وليت لي مالا أنفقده « أي ليت لي مالا فإني / إن يحصل لي ^(٣) مال (138) أنفقده » و « ألا تنزل بنا ^(٤) تصب خيراً ، أي : ألا تنزل فإنك إن تنزل تصب خيراً وإنما أضمرت « إن » بعد المذكورات لأن كلاً منها يدل على أن الجزء الثاني مشروط بالأول ، فبدل على أن ^(٥) هناك شرطاً مقدراً ، بخلاف النفي ، فإن مدخوله قُطع ، فلا يدل على تعليق ما بعده بشيء ، فلا يصير دليلاً على تقدير الشرط .

(الأفعال الخمسة)

قال : « ويلحقه بعد ألف الضمير وواو ويائه نون (عوضاً عن الحركة) ^(٦) نحو : يضربان ، وتضربان ^(٧) ، ويضربون ، وتضربين وذلك في / الرفع دون ^(٨) النصب والجزم » .

أقول : يلحق المضارع بعد ألف الضمير وواو ويائه (نون) عوضاً ^{٨٨ س} عن الحركة / في المفرد ، وتكون مكسورة في التثنية ، ومفتوحة في ^{٧٧ ق} الجمع ، قياساً على تثنية الأسماء وجمعها

ولحق التون إنما يكون في الرفع ، ويحذف في النصب والجزم (أما في الجزم فلكونها عوضاً عما يُحذف فيه : أعني الحركة) ^(٩) وأما في النصب فللحمل على الجزم ، فإن الجزم في الأفعال بمنزلة الجر في الأسماء فكما أن النصب محمول على الجر في الأسماء كذلك يُحمل على ما هو بدل الجر في الأفعال .

(٢) في ل : إلا النفي ليس منها

(٤) بتا : ليست في ل .

(٦) ما بين القوسين ليس في س .

(٨) في س و ق : ويحذف .

(١) أيضاً : ليست في س .

(٣) لي : ليست في ل .

(٥) أن : ساقطة من س .

(٧) وتضربان : زيادة في ط .

(٩) ما بين القوسين ليست في ل .

{ الصنف الثالث : فعل الأمر }

قال : « والأمر ما يؤمر » (139) به الفاعل المخاطب ، على مثال : افعل نحو : ضَع ، وضارب ، ودَحْرَج . وغيره باللام نحو : ليضرب زيد ، ولتضرب أنت ، ولأضرب أنا ، وليضرب زيد ، ولأضرب أنا .

١٢٠ ل

/ أقول : لما فرغ من الصنف الثاني شرع في الصنف الثالث ، أعنى الأمر ، وهو الفعل الذي يؤمر به الفاعل المخاطب حال كونه على مثال افعل نحو : ضَع ، مِن تَضَع ، وضارب ، مِن تُضارب ، ودَحْرَج مِن تدحرج ، أو يؤمر غير الفاعل المخاطب باللام سواء كان المأمور به غير فاعل نحو : ليضرب زيد ، ولتضرب أنت ، ولأضرب أنا ، على البناء المجهول في الكل . أو فاعلاً ، نحو : ليضرب زيد ، ولأضرب أنا ، على البناء للمعلوم قيهما .

والأول يسمى أمر المخاطب ، والثاني أمر الغائب .

ومعنى مثال افعل أن يُحذف حرفاً (١) المضارعة ويُجعل الباقي كالمجزوم على وجه يمكن التلفظ به (٢) ، بأن يكون ما بعد حرف (٣) المضارعة متحركاً ، أو يزداد في أوله همزة مفتوحة إن كان من باب الأفعال ، أو مكسورة إن كان من غيره . إلا إذا (٤) كان عين فعله مضموماً ، فإن الهمزة (140) تُضم (حينئذ) كما عرفت كل ذلك في / التصريف . ويكون متضمناً لعنى افعل ، نحو : ضَع فَإِنْ معناه افعل الوضع ، وضارب ، أى (٥) : أفعل المضاربة ، ودَحْرَج : أى (٦) افعل الدرجة ، واضرب : أى (٧) : افعل الضرب ، ولذلك خص المثال بإفعل .

٨٩ م

* * *

(٢) به : ليست في م .

(٤) في م و ق : إن .

(٧) أى ليست في ل .

(١) في ل : حروف .

(٣) في ل : حروف .

(٥ ، ٦) أى : ليست في ل .

{ الصنف الرابع والخامس }

{ الفعل المتعدي وغير المتعدي }

٨٧

٢١

قال : « المتعدي / وغير المتعدي : فالمتعدي ما كان له مفعول به . ويتعدي إلى مفعول (١) واحد كضربت زيدا / ، أو إلى اثنين نحو كسوته جبة ، وعلمته فاضلاً ، أو إلى ثلاثة ، نحو : أعلمت زيدا عمراً خيراً الناس . وغير المتعدي ما يختص بالفاعل كقولك (٢) : ذهب زيد » .

أقول : لما فرغ من الصنف الثالث شرع في الصنف الرابع والخامس ، أعني المتعدي وغير المتعدي ، ولفظ الكتاب واضح ، وإنما مثل في المتعدي إلى اثنين بمثالين : لأن المتعدي إلى مفعولين قسماً : قسم يدخل على (٣) المبتدأ والخبر ، ويعبر عنه بأن مفعوله الثاني عبارة عن الأول ، نحو : علمت زيدا فاضلاً ، فإن الأصل : زيد فاضل ، والفاضل نفس زيد . وقسم ليس كذلك نحو كسوت زيدا جبة فإن زيدا و جبة ليسا بمبتدأ وخبر (١٤١) ، إذ الجبة غير زيد ، فأتى لكل قسم بمثال .

قال : « وللتعدية (٤) ثلاثة أسباب : الهمزة ، وتشقيط العين ، وحرف الجر نحو أذهبت ، ولرخته ، وخرجت به » .

أقول : التعدية جعل الشيء متعدياً ، وذلك الشيء قد يكون لازماً فيجعل متعدياً إلى مفعول واحد ، كالأمثلة المذكورة : فإن كل ذلك (٥) من ذهب وقرح وخرج لازم ، وقد صار (٦) بالهمزة والتشديد والياء متعدياً إلى مفعول واحد ، وقد يكون متعدياً إلى واحد فيجعل متعدياً إلى اثنين ، نحو : علمته القرآن ، فإن علم بمعنى عرف ، متعدي إلى مفعول واحد / وبالتشديد صار متعدياً إلى اثنين . وقد / يكون متعدياً إلى اثنين فيجعل متعدياً إلى ثلاثة ، نحو : أعلمت زيدا عمراً فاضلاً (٨) ، فإن علم المتعدي إلى مفعولين قد صار بالهمزة متعدياً إلى ثلاثة .

(١) مفعول : زيادة في ط . (٢) كقولك : زيادة في ط ، وفي غيرها : كذهب .

(٣) على : زيادة في ط . (٤) في س : وللمتعدي .

(٥) في غير ل : الحشو . (٦) ذلك : ليست في س و ق و ل .

(٧) في س : وصار . (٨) في ط : عمراً خيراً الناس .

{ الصنف السادس : الفعل المبني للمفعول }

قال : « والمبنى للمفعول هو فعل ما لم يُسمَّ فاعله ، ويسندُ إلى المفعول به ، إلا إذا كان الثاني في باب علمت ، والثالث في باب أعلمت وإلى المصدر والظرفين ، نحو ضُربَ زيدٌ ، ومُرَّ بعمرٍ ، وسيرَ سيرٌ (142) شديدٌ ، وسيرَ يومٌ كذا ، وسيرَ فرسخان » .

٧٩ ق

أقول : لما فرغ من الصنف الرابع والخامس شرع في الصنف / السادس ، أعني المبنى للمفعول . وهو فعل المفعول (الذي لم يسمَّ فاعله) (١) ، أى فعل أسند إلى مفعول لم يسمَّ فاعل ذلك المفعول . وترك التسمية قد يكون للجَهْل بالفاعل ، أو لتعظيمه ، أو لتحقيقه مع قصد الاختصار .

وشروطه في الماضي : أن يُكسَرَ ما قبل آخره ويضمَّ أوله فقط ، إن لم يكن (في أوله) (٢) همزة ولا تاء ، ومع الثالث إن كانت همزة ، ومع الثاني إن كانت تاء .

وفي المضارع : أن يضمَّ أوله ويُفتح ما قبل آخره ؛ لئلا يلتبس بناؤه بغيره (٣) ، فَإِنَّهُ لَوْ لَمْ يُضَمَّ الْأَوَّلُ فِي الْمَاضِي لَمْ يَحْصُلِ الْفَرْقُ فِي بَابِ عَلِمَ ، (إذ يلتبس المبنى للمفعول منه بالمبنى للفاعل) (٤) ولو لم يُكسَرَ ما قبل الآخر لم يحصل الفرق في باب أكرم ، إذ يلتبس بالمتكلم المبنى للمفعول / من مضارعه ، فَإِنَّهُ لَا اعْتِمَادَ عَلَى حَرَكَةِ الْآخِرِ ؛ لِأَنَّهَا تَزُولُ فِي الْوَقْفِ ، وَلَوْ لَمْ يُضَمَّ الثَّالِثُ فِيمَا أَوَّلُهُ الْهَمْزَةُ نَحْوُ « أُسْتُخْرِجُ » لَا لَتَبَسَ (143) بِالْأَمْرِ عِنْدَ الْوَصْلِ وَالْوَقْفِ نَحْوَ اسْتَخْرِجْ ، وَلَوْ لَمْ يُضَمَّ الثَّانِي فِيمَا أَوَّلُهُ التَّاءُ ، نَحْوُ : تُعْلَمُ ، وَتَجُوهِلُ ، لَا لَتَبَسَ بِمُضَارِعِ بَابِ التَّفْعِيلِ

١٣٣ ج

(١) ما بين القوسين ليس في س ولا .

(٢) ما بين القوسين : ليس في س و ق ، أنا في س : فيه .

(٣) في س : بالغير .

(٤) ما بين القوسين : زيادة في ط .

والمفاعلة . (ولو لم يُضم الأول في المضارع لم يحصل الفرق في باب يُعلم) (١) ولو لم يُفتح ما قبل الآخر لم يحصل الفرق في باب يُكرم .

ويُسندُ فعلٌ ما لم يُسمَّ فاعله إلى المفعول به سواء كان بلا واسطة نحو
 ٩١ ضرب زيد . أو مع الواسطة نحو / مَرَّ بعمرٍو . إلا إذا كان ذلك المفعولُ
 به المفعول الثاني في باب علمت . أي في باب (٢) أفعال القلوب . فإنه
 لا يسند إليه . فلا يقال في علمتُ زيداً فاضلاً : علم فاضلٌ زيداً ؛ لأنَّ
 المفعول الثاني في أفعال القلوب مُسندٌ إلى الأول . فلو أقيم مقام الفاعل
 صار مُسنداً إليه . والشئ الواحد لا يكون مُسنداً ومُسنداً إليه في حالة
 واحدة . ويُعلم من ذلك أنه لا يجوز أيضاً (٣) إسنادُه إلى المفعول الثالث
 في باب أعلمتُ ؛ لأنه في الحقيقة هو الثاني في باب علمتُ . وإنما قيّد
 ١٨٣٤ بالثاني في باب علمت والثالث في باب أعلمت ؛ لأنه يجوز أن / يُسند
 إلى الأول (144) في باب علمت . وإليه (٤) وإلى الثاني في باب
 أعلمت . لأنَّ الأول في باب علمتُ . والثاني في باب أعلمت مُسندٌ إليهما
 أيضاً (٥) . وإذا أقيم مقام الفاعل يكونان / مُسنداً إليهما أيضاً .
 ٨ ق والأول في باب أعلمت ليس مُسنداً (٦) ولا مُسنداً إليه . وإذا أقيم مقام
 الفاعل يصير مُسنداً إليه . ولا امتناع في شئ من ذلك . وإنما قيّد
 بالثاني في باب علمت احترازاً من الثاني في غيره . مما لا يكون مفعوله
 الثاني عبارة عن الأول . نحو : أعطيتُ زيداً درهماً . فإنه يجوز أن
 يُقال : أعطى درهمٌ زيداً . وأعطى زيدٌ درهماً ؛ لأن مفعولِي أعطيت ليسا
 بمبتدأ وخبر . فلا يكون ثانيهما مُسنداً إلى الأول فلا يلزم محذور .
 (لكن المفعول الأول أولى من الثاني لأن الأول آخذٌ - أعنى زيداً - والثاني
 مأخوذٌ أعنى درهماً) (٧) . ويسند أيضاً إلى المصدر نحو سير / سيرُ

(٢) باب : زيادة في ل .

(٤) وإليه : ليست في من .

(٦) في غير ل : بمسند .

(١) ما بين القوسين : ليس في من .

(٣) أيضاً : ليست في ل .

(٥) أيضاً : زيادة في ط .

(٧) ما بين القوسين زيادة في ط .

شديد (١) . وإنما وصف المصدر ليعلم أنه لا يجوز إقامة المصدر
التأكيدي مقام الفاعل من غير وصف ؛ إذ لا فائدة في ذلك ؛ لأن الفعل
يدلّ وحده على ما يدلّ عليه المصدر (145) التأكيدي

وحذف الفاعل وإقامة المفعول مقامه ينبغي (٢) أن يفيد فائدة متجددة .
وتُسند أيضاً إلى الطرفين ، أعني ظرف الزمان ، نحو : سیر يوم كذا ،
وظرف المكان ، نحو : سیر فرسخان .

١٢٥ ل

و اعلم أنه لا يجوز إقامة المفعول له والمفعول معه مقام الفاعل ،
وأنه إذا وُجد المفعول به في الكلام لا يجوز أن يقام غيره مقام الفاعل .

* * *

(١) في ل : سيرا شديدا .

(٢) في م : يقتضى .

{ الصنف السابع : أفعال القلوب }

قال : « أفعال القلوب وهي : ظننت ، وحسبت ، وخلصت ، وزعمت وعلمت ^(١) ووجدت ، ورأيت . تدخل على المبتدأ والخبر ، فتنصبهما على المفعولية : نحو : ظننت زيدا مقيما .

أقول : لما فرغ من الصنف السادس شرع في الصنف السابع أعنى أفعال القلوب . وهي سبعة أفعال تدل على شك أو يقين ، ثلاثة منها للشك وهي : ظننت ، وحسبت ، وخلصت . وثلاثة لليقين وهي : علمت ، ورأيت ووجدت . وواحد منها مشترك أي يستعمل تارة للشك ، وأخرى لليقين ^(٢) وهي : زعمت .

وإنما سُميت أفعال القلوب لكونها عبارة عن الإدراك المتعلق بالقلب .
والباقي (146) ظاهر .

قال : « وحسبت وخلصت : لازمان لذلك دون الباقية ، فإنك / تقول :
ظننته ، أي اتهمته ، وعلمته أي عرقته ، وزعمت ذلك أي قلته ، ورأيت
أي أبصرته ^(٣) ، ووجدت الضالة أي صادفتها » .

أقول : وحسبت وخلصت : لازمان للدخول على المبتدأ والخبر ، وتنصبهما
على المفعولية دون الخمسة الباقية ، فإن كلاً منها قد يستعمل / بمعنى
لفعل متعد إلى واحد ، نحو : ظننته ^(٤) ، إذ ظننت . قد يكون من الظنة
بكسر الظاء بمعنى التهمة وهي لا تستدعي إلا مفعولاً ^(٥) واحداً ، وكذا
العلم بمعنى المعرفة ، والزعم بمعنى القول ، والرؤية بمعنى الإبصار ،
والوجدان بمعنى المصادفة أي الإصابت ، والأمثلة ظاهرة .

(٢) وأخرى لليقين : سقطت من م

(٤) نحو : ظننته : زيادة في ط .

(١) وعلمت : ليست في م .

(٣) في ط : بصرته .

(٥) مفعولاً : ليست في ل .

٩٣ س قال : « ومن شأنها جواز الإلغاء متوسطة / ومتأخرة ، نحو : زيدٌ ظننتُ مقيمٌ ، وزيدٌ مقيمٌ ظننتُ . أو التعليق : نحو علمتُ لزيدٍ منطلق ، وعلمتُ أزيدُ عندك أم عمرو ، وأيتهم في الدار ، وما زيد منطلق » .

أقول : ومن شأن أفعال القلوب ، أي من خصائصها جواز الإلغاء ، وهو إبطال علاقة المفعوليه لفظاً ومعنى بينها وبين مفعوليتها (147) حال كون تلك الأفعال متوسطة بين المفعولين ، نحو : زيدٌ ظننتُ مقيمٌ ، أو متأخرة عنهما ، نحو : زيدٌ مقيمٌ ظننتُ ؛ وذلك لأن هذه الأفعال بتقديم أحد مفعوليتها أو كليهما عليها ، يضعف عملها ، مع أن مفعوليتها كلام تام بدون عملها فيهما ، وبذلك يحصل ما هو الغرض منها ، فيجوز الإلغاء لذلك ، والإعمال لكونها أفعال . والأفعال لقوة عملها لا تمنع من العمل بتقديم مفعولها عليها . ومن شأنها أيضاً التعليق : وهو إبطال العلاقة المفعولية / بينها وبين مفعوليتها لفظاً لا معنى ، وذلك إذا وقعت قبل لام الابتداء ، نحو : علمتُ لزيدٍ منطلق ، أو قبل حرف الاستفهام ، نحو : علمتُ أزيدُ عندك ، أم عمرو ، أو قبل اسم الاستفهام ، نحو : علمتُ أيّهم في الدار ، أو قبل حرف النفي ، نحو : علمتُ ما زيدٌ بمنطلق^(١) . وإنما يبطل التعليق اللفظي قبل هذه الكلمات ؛ لأنها تستحق صدر الكلام ، فلو أعملت هذه الأفعال فيما بعدها لبطلت صدارتها ، ولم يبطل التعليق المعنوي ؛ لأن هذه الأفعال / واقعة (148) على ما^(٢) بعد هذه الكلمات في المعنى .

* * *

(٢) في من : لا .

(١) في غير ل : منطلق .

{ الصنف الثامن : الأفعال الناقصة }

قال : « الأفعال الناقصة : وهى : كان ، وصار ، وأصبح ، وأمسى ، وأضحى ، وظل ، وبات ، وما زال ، وما برح ، وما قُتِي ، وما انفك ، وما دام ، وليس : ترفع الاسم وتنصب الخبر ، نحو : كان زيد منطلقا » .

أقول : لما فرغ من الصنف السابع شرع فى الصنف الثامن ، أعنى الأفعال / الناقصة ، وهى أفعالٌ وضعت لتقرير الفاعل على صفة ، والمذكورة منها فى الكتاب ثلاثة عشر ^(١) . وهى تدخل على المبتدأ والخبر كأفعال القلوب ، إلا أنها ترفع المبتدأ ويُسمى اسمها ، وتنصب الخبر ويُسمى خبرها ، كما تقدم . وإنما سُميت أفعالا ناقصة لتقصانها عن سائر الأفعال ، لأنها لا تتم كلاماً مع / فاعلها ، بل تحتاج إلى الخبر نحو « كان زيد قائماً » ، فإن « كان » يدل على تقرير الفاعل ، أعنى زيدا ، على صفة وهى القيام .

قال : و « كان » تكون ناقصة وتامة ، نحو : كان الأمر ، أى وقع ، وزائد : نحو : ما كان أحسن زيدا . (ومضمر) فيها ضمير الشأن : نحو : كان زيد منطلقاً أى كان الشأن زيد منطلقاً (٢) .

(149) أقول : لما عد الأفعال الناقصة شرع فى بيان معانيها ولم يُبين غير معنى كان لأنه أصل الباب ، ولذلك يُسمى المرفوع فى هذا الباب اسم كان ، والمنصوب خبر كان .

(١) ذكر المحررين من هذه الأفعال بالإضافة إلى ما سبق : أض ، وغدا ، وراح ، ورجع ، واستحال ، وعاد ، وقعد ، وراح ، وارتد ، وتحرك ، وهى بمعنى صار : تقول : أض الطفل شاهاً . وغدت الطير بظانا ، وراحت خفاصاً ، وعاد الطين فخاراً ، واستحالت النار تراباً ، وارتد يعقوب بصيراً ، وقعد الذهب وحشاً ، وراح الغلام شاهاً ، وتحول الماء ثلجاً ، انظر الأشعرنى ، وجمع الهوامع .

(٢) ما بين القوسين غير مجرد فى س : وهو نى ل : أى الشأن فقط دون كان ، زيد منطلق .

و « كان » تكون على أربعة أضرب : لأنها تكون ناقصة : أى تدلّ على ثبوت خبرها لاسمها فى الزمان الماضى : إما دانساً نحو : كان الله قادراً ، وإما منقطعاً ، نحو : كان الفقير ذا مال .

وتامة : أى غير محتاجة إلى الخبر نحو : « كان الأمر » أى وقع الأمر . وزائدة أى غير محتاج إليها نحو : ما كان أحسن زيدا .

ومضمر فيها ضمير الشأن ، نحو : كان زيد منطلقاً : فإن اسم كان هذه (١) ضمير ، أى ضمير يعود إلى الشأن ، وزيد مبتدأ ومنطلق خبره ، والجملة خبر كان ، والتقدير : كان الشأن زيداً منطلقاً . وهذا القسم من أقسام الناقصة أيضاً إلا أنها مختصة بكون اسمها ضمير الشأن / وخبرها جملة .

ل ١٣٩

« صار » / للانتقال من حال إلى حال : إما بحسب (٢) العوارض ، نحو : صار زيد غنياً ، أو بحسب الذات ، نحو : صار الطين خزفاً .

ق ٨٣

وأصبح ، وأمسى ، وأضحى ، وظلّ ويات (150) للدلالة على اقتران / مضمون جملة بأوقاتها ، أعنى : الصباح ، والمساء ، والضحى ، والظلول ، والبيتوتة ، نحو : أصبح زيدٌ ، مكرراً المعنى تكرير زيد بالصباح . وكذا البواقي (*) .

س ٩٥

(١) هذه : ليست فى ط . (٢) فى ل : إما بعوارض .

(*) قال الزمخشري : وأصبح وأمسى وأضحى على ثلاثة معانٍ : أحدها : أن يهزن مضمون الجملة بالأوقات الخاصة التى هى الصباح والمساء والضحى على طريقة كان . والثانى : أن تفيد معنى الدخول فى هذه الأوقات كأظهر وأعتم وهى فى هذا الوجه تامة يسكت على مرفوعها ، قال عبد الواحد بن أسامة :

ومن لعلنى أننى حسن القرى إذا الليلة الشهباء أضحى بجليدها

والثالث : أن يكون بمعنى صار كقولك أصبح زيد غنياً ، وأمسى أميراً ...

وظل ويات على معنيين : أحدهما اقتران مضمون الجملة بالوقتتين الخاصين على طريقة كان . والثانى : كيتوتها بمعنى صار ، ومنه قوله تعالى : « وإذا بشر أحدهم بالأنثى ظل وجهه مسوداً وهو كظيم » (الرحمن) (المنصل ص ٢٦٦ / ٢٦٧) .

وما زال وما يرح وما فتى . و « ما انفك » للدلالة على استمرار
ثبوت خبرها لفاعلها من زمان صلح الفاعل لقبول ذلك الخبر ، نحو : « ما
زال زيد أميراً » المعنى ثبوت إمارته من زمان صلح الفاعل لقبولها إلى
حين هذا القول .

و « ما دام » لتوقيت أمر بمدة ثبوت خبرها لاسمها ، نحو اجلس مادام
زيد جالساً ، فإن جلوس المخاطب موقت ^(١) بمدة ثبوت جلوس زيد ^(٢) .
و « ليس » لنفي الحال ، نحو : ليس زيد قائماً ^(٣) .

قال : « ويجوز تقديم خبرها على اسمها وعليها ، إلا ما
فى أوله « ما » ، فإنه لا يتقدم عليه معموله ، ولكن يتقدم
على اسمه بحسب » .

أقول : ويجوز تقديم خبر الأفعال الناقصة على اسمها ، نحو : كان
منطلقاً زيد ، وعلى نفسها ^(٤) ، نحو : منطلقاً كان زيد ، وذلك لقوة
عملها لأنها أفعال ، إلا ما فى أوله « ما » من هذه الأفعال / فإنه لا
يتقدم عليه معموله (151) بل يتقدم على اسمه بحسب ، فلا يقال :
أميراً ما زال زيد ، بل إنما يقال : ما زال أميراً زيد ، وذلك لأن « ما »
لنقض صدر الكلام ، فلو قدم الخبر عليها لبطلت صدارتها .

* * *

(٢) فى ط : جلوس لزيد .

(١) فى ل : توقت

(٣) جملة : نحو : ليس زيد قائماً . زيادة فى ط .

(٤) فى س : وعلى اسمها .

الصنف التاسع : أفعال المقاربة

قال : « أفعال المقاربة وهي عسى وكاد وأوشك وكرَبَ : عملها كعمل « كان » ، إلا أن خبر عسى : أن مع الفعل ^(١) المضارع ، نحو عسى زيد أن يخرج ، وقد يقع أن مع الفعل ^(٢) المضارع فاعلاً لها ويقتصر عليه ، نحو ^(٣) : عسى أن يخرج زيد » .

أقول : لما فرغ من الصنف الثامن شرع في الصنف التاسع ، أعنى أفعال المقاربة ، وهي أفعال وضعت لدنو الخبر رجاءً ، أو حصولاً ، أو أخذاً فيه و / هذه هي الأربعة المذكورة في الكتاب : أخذ وجعل ، وطلق : / عملها كعمل كان ، أي ترفع الاسم وتنصب الخبر ، لكن خبر عسى يجب أن يكون فعلاً مضارعاً دخل عليه أن ؛ لأن عسى لمقاربة الاستقبال ، وأن مما يختص به المضارع المشترك بين الحال والاستقبال ^(٤) بالاستقبال ، ويكون عسى (حينئذ) بمعنى قارب ، والخبر في تأويل المصدر ، نحو عسى زيد أن (152) يخرج ، أي قارب زيد الخروج ، وقد يقع أن مع الفعل المضارع فاعلاً لعسى ^(٥) ويقتصر (حينئذ) عليه ولا يذكر / لها خبر إذ لا يحتاج إلى الخبر ، بل يكون بمعنى : قرب ، نحو : عسى أن يخرج زيد أي : قرب خروجه ^(*) .

قال : « وخبر الهوائى الفعل المضارع بغير ^(٦) أن ، نحو : كاد زيد يخرج » .

(١) نحو : ليس في من .

(٢) : الفعل ليس في من .

(٣) لعسى : ليست في من .

(٤) في من ل : بين الاستقبال والحال .

(٥) قال الزمخشري : وللعرب في عسى ثلاثة مذاهب : أحدها أن يقولوا : عسى أن

نفعل كذا ، وعسى إلى عسى ، وعسى زيد أن يفعل كذا وعسى إلى عسى ، وعسى

وعسى . والثاني : لا يتجاوز عسى أن يفعل ، وعسى أن يفعل ، وعسى أن يفعلوا ،

والثالث : عساك أن تفعل كذا إلى عساكن . وعساك إلى عساكن وعساك أن أفعل

وعسانا أن نفعل » (الفصل ٢٧ / ٢٧١) .

(٦) في من : من غير .

أقول : وهذا ظاهرٌ ، وهاهنا زيادةٌ في بعض النسخ ونسخةُ الأصلِ ما كتبناها . لا مزيد عليها . وحاصل تلك الزيادة أنه يجوز تشبيه كاد بعسى (١) في دخول أن على خبرها ، نحو : كاد زيد أن (٢) يخرج ، وفي وقوع أن مع المضارع فاعلاً لها ، نحو : كاد أن يخرج زيدٌ ، ويجوز أيضاً تشبيه عسى بكاد ، في حذف أن مع خبرها ، نحو : عسى زيدٌ يخرج (٣) (*) .

واعلم (٤) أن كرب على وزن نصر ، وأوشك مثل كاد في الاستعمال ، نحو : كرب زيد يفعل ، وأوشك زيدٌ يقوم .
واعلم أن أخذ ، وجعل ، وطفق - مثل كاد في الاستعمال ، يقال : أخذ وجعل وطفق زيدٌ يقول

* * *

-
- (١) بعسى : ليست في س .
(٢) أن : سقطت من س و ق .
(٣) أن يخرج .
(*) قال الزمخشري : وتقول : كاد يفعل ، أي : كدن ، وكِدَتْ إلى كدتن ، وكِدْتُ أفعلُ وكِدْنَا تفعل . وبعض العرب تقول كُدْتُ بالضم .
وقال : والفصل بين معنَي عسى وكاد : أن عسى لمقاربة الأمر على سبيل الرجاء والطمع ، تقول : عسى الله أن يشفي مريضى . تريد أن قُربَ شفائه مرجو من عند الله مطمئِن فيه ، وكاد لمتارسته على سبيل الوجود والحصول تقول : كادت الشمس تقرب . تريد أن قريبا من الغروب قد حصل « (الفصل ٢٧١)
(٤) في غير ط : وإن كرب .

{ الصنف العاشر : فعلا المدح والذم }

قال : « فعلا المدح والذم وهما : نِعَمٌ وَيَسْرٌ يدخلان على اسمين مرفوعين أولهما يُسمَّى الفاعل ، (153) والثاني المخصوص بالمدح والذم نحو : نِعَمَ الرجلُ زيدٌ ، وَيَسَرََتِ المرأةُ دَعْدُ » .

أقول : لما فرغ من الصنف التاسع شرع في الصنف العاشر ، أعنى فعلى المدح والذم . و / فعلا المدح والذم ما وُضع لإنشاء المدح والذم ، والأصل فيه نِعَمٌ وَيَسْرٌ ، والدليل / على فعليتهما لحوق تاء التأنيث الساكنة بهما نحو نِعَمَتْ وَيَسَرَتْ . والباقي واضح .

٩٧ م

١٤٢ ل

قال : « وحق الأول (١) التعريف بلام الجنس () وقد يُضمر فاعلهما ويُفسَّرُ بنكرة منصوبةٍ نحو : نعم رجلاً زيد (٢) » .

أقول : حق فاعل فعلى المدح والذم إذا كان / مظهراً (٣) أن يكون معرفاً بلام الجنس لكونهما موضوعين للمدح والذم العامين ، فلام الجنس تفيد العموم ، وقد يضر فاعلهما ، ويُفسَّرُ بنكرة منصوبة ، وإنما يجب التفسير لثلاثي يبقى مبهماً ، وإنما يفسَّرُ بنكرة منصوبة (٤) لأن الغرض يحصل بها ، فلو عُرِّفت لبقى التعريف ضائعاً .

٨٥ ق

واعلم أن المضاف إلى المعرف بلام الجنس كالمعرف بلام الجنس (٥) ، نحو : نعم صاحب المال زيد .

قال : « وقد يضاف المخصوص بالمدح ، نحو قوله تعالى : ﴿ قَنِعَمَ (154) الْمَاهِدُونَ ﴾ (٦) » .

(١) الأول : ليست في ق ، وفي م : الفاعل .

(٢) ما بين القوسين : ليست في م . (٣) في ط : إذا لم يكن مضمراً .

(٤) منصوبة : زيادة في ط . (٥) بلام الجنس : ليست في م ول .

(٦) الآية ٤٨ من سورة الذاريات .

أقول : الحذف إنما يجوز إذا دلَّ عليه قرينة كما في الآية فإنه لما قال :
 ﴿ وَالْأَرْضَ قَرَشْنَاهَا فَتَعَمَّ الْمَاهِدُونَ ﴾ (١) عُلِمَ أَنَّ التقدير : فنعم الماهدون
 نحن . (*)

قال : « وَحَبْدًا يَجْرِي مَجْرَى نَعَم » فيقال : حَبْدًا الرجل زيدٌ ، وَحَبْدًا
 رجلاً زيدٌ ، و « ساء » يَجْرِي مَجْرَى (٢) يَتَسَّ .

أقول : حَبٌّ أصله حَبَبٌ بضم العين فادغم ، ثم ركب مع فاعله وهو ذا
 للتخفيف ، قَصَّار كالكلمة الواحدة / ومعناه صار محبوباً جداً . وإنما لم
 يجعله من أفعال المدح بل جعله جارياً مجرى نعم لامتياز به بأمرٍ منها :
 ٤٣

أن فاعله لا يكون إلا « ذا » ، لأنَّ الغرض ، أعنى الإبهام في المدح
 يحصل به ، فإنه من المبهمات .

ومنها أنه لا يشئ ولا يجمع ولا يزنت : لأنه كالأمثال ، والأمثال لا
 تتغير .

ومنها أنه لا يجب ذكر التفسير (٣) بعد إبهام (٤) فاعله ، بل يجوز /
 ٩٨ أن يقال حَبْدًا رجلاً زيدٌ وَحَبْدًا زيدٌ ، بخلاف نعم ، فإنه يجب ذلك فيه ؛
 لأنَّ الفاعل في حَبْدًا مذكورٌ ، وفي نعم مستترٌ ، فجعل ذكر التمييز في
 نعم كالبديل عنه (٥) .

(١) نفس الآية .

(٢) قال الزمخشري : وفي ارتفاع المخصوص مذهبان : أحدهما : يكون مبتدأ خبره ما
 تقدم من الجملة ، كأن الأصل : زيد نعم الرجل . والثاني : أن يكون خبر مبتدأ محذوف
 والتقدير : نعم الرجل هو زيد . فالأول على كلام ، والثاني على كلامين [المنفصل
 ٢٧٤/٢٧٣] .

(٣) في ط : التمييز .

(٢) مجرى : سقطت من ص .

(٤) إبهام : ليست في س و ق . وفي ل : اضممار .

(٥) في ط : مند .

وهذا الاستعمال ، أعنى حبذا الرجل زيد ، إنما هو عند من لم يجعل
 ذا فاعلاً بناءً على أنه صار (155) كالجُزء بالتركيب ، فخرج عن
 الفاعليّة ، وأما من يجعل ذا (١١) فاعلاً ، فلا يأتى بعده بلفظة الرجل ،
 لأنّ الفاعل لا يكون إلاّ واحداً

و « ساء » يجرى مجرى يئس ، نحو : ساء الرجل زيد ، « ساء
 مثلاً القوم الذين » (٢) .

وإنما لم يجعله من أفعال الذمّ لأنّه ربما يُستعمل من غير استعمال يئس ،
 ويقال فى الخير : ساءنى فلان . بمعنى نقیض سرّنى . (بخلاف يئس
 فإنّه لا يستعمل إلاّ فى الإنشاء) (٣) .

* * *

(١) فى غير ط : يجعله فاعلاً .

(٢) الآية ١٧٧ من سورة الأعراف وهى بالصلة : « ساء مثلاً القوم الذين كذبوا بآياتنا
 وأنفسهم كانوا يظلمون » .

(٣) ما بين القوسين ليس فى م .

{ الصنف الحادى عشر : فعلا التعجب }

قال : « فعلا التعجب هما : ما أفعلَ زيداَ وأفعلَ به ، ولا يُثنى إلا من الثلاثى / المجرد الذى ليس بمعنى أفعلُ وافعالُ » .

أقول : لما فرغ من الصنف العاشر شرع فى الصنف الحادى عشر أعنى فعلى التعجب وهما فعلان مَوْضُوعان لإنشاء التعجب ، أحدهما / على مثال ما أفعله ، نحو : ما أحسنَ زيداَ ، والثانى على مثال أفعلَ به ، نحو : أحسنَ يزيدُ ، ومعناها أن زيداَ أحسنَ جداً . وإنما لا يُثنى إلا من الثلاثى المجرد لأن هذين البنائين لا يمكن من غيره ، وإنما يجب أن لا يكون بمعنى أفعلُ وافعالُ ، أى لا يَكُون من الألوان والعيوب ؛ لأن فعلَ (156) التعجب يشبه أفعلَ التفضيل فى المبالغة ، وقد عرفت أن أفعلَ التفضيل لا يُبنى من الألوان والعيوب .

قال : « ويتوصل (١) إلى التعجب فيما وراء ذلك بأشدَّ وأبلغ وأقبح (٢) ، ونحو ذلك ، فيقال : ما أشدَّ دُخْرَجَتَهُ ، وما أبلغ سوادَهُ ، وما / أقبح عورَهُ » .

أقول : إذا أريد بناءُ التعجب فيما وراء ذلك ، أى الثلاثى المجرد الذى ليس بمعنى أفعلُ وافعالُ ، أى فى الثلاثى المزيد فيه ، أو فى غير الثلاثى ، أو فى غير الثلاثى المجرد اللونى والعيوبى ، يتوصل (٣) بأشدَّ ونحوه . أى يجعل ذلك وسيلةً إليه ، بأن يُبنى التعجب منه ، ويجعل ذلك المزيد أو اللونى (٤) / أو غيرها (مفعولاً له ، فإنه يفيد (حيثُذ) ١٤٥ ما كان يفيدهُ التعجب المبنى من نفس ذلك المزيد أو اللونى أو غيرها (٥))

(٢) واقبح : ليست فى م و ق و ل .

(٤) فى ل : اللون .

(١) فى ط : ويتوصل

(٣) فى ط : يتوصل .

(٥) ما بين القوسين ليس فى م .

فيقال في غير الثلاثي : ما أشد دحرجته ، وفي اللوني : ما أبلغ سواده ،
وفي العيبي : ما أقيح عورته ، وفي المزيد : ما أكثر استخراجه . وإن
شئت قلت أشدد (١) بدحرجته ، وأبلغ بسواده ، وأقيح بعوره ، وأكثر
باستخراجه ، والمعنى على ما كان في : ما أحسن زيدا ، وبحر : أشد
وأبلغ وأقيح : أتم ، وأكثر ، وأكمل .

قال : « وما ، في « ما أفعل » مبتدأ ، وأفعل خبره » .

أقول : وهذا مذهب سيبويه ، وعند (157) الأخفش : ما مبتدأ
بمعنى الذي ، وأفعل صلة ، والخبر محذوف ، والتقدير : الذي أحسن زيدا
شيء . وأمّا : أحسن يزيد ، فعند سيبويه أصله : أحسن زيدا ، أي :
صار ذا حسن ، فأحسن فعل ماضٍ ، وزيد فاعله ، نُقل من صيغة الإخبار
إلى الإنشاء ، وزيدت الباء في فاعله كما في قوله تعالى : ﴿ وكفى بالله
شهيدا ﴾ (٢) وعند الأخفش : أمرٌ ، وفاعله مستترٌ ، والمأمور كل واحد
بأن يجعل زيدا حسنا . والباء زائدة في المفعول كما في قوله تعالى :
﴿ ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة ﴾ (٣) (*) .

* * *

(١) في ظ : أشد .

(٢) الآية ٢٨ من سورة الفتح ولم تذكر شهيدا في المخطوطة (ل) .

(٣) الآية ١٩٥ من سورة البقرة وفي م ول لم تذكر : « إلى التهلكة » .

(*) قال الزمخشري : ولا يتصرف في الجملة التعجبية بتقديم ولا تأخير ، ولا فصل ،

فلا يقال : عبد الله ما أحسن ، ولا : ما عبد الله أحسن ، ولا : يزيد أكرم ، ولا : ما

أحسن في الدار زيد . ولا : أكرم اليوم يزيد ، وقد أجاز الجرمي الفصل وغيره من أصحابنا

وينصرون قول القائل : ما أحسن بالرجل أن يصدق . (الفصل ص ٢٧٧) .

{ الباب الثالث : باب الحروف }

قال : « باب الحروف : وهو ما دلَّ على معنى في غيره .

- وأصنافه : حروف الإضافة ، الحروف المشبهة بالفعل / ٦
حروف العطف ، حروف النفي ، حروف التنبيه ، حروف النداء ،
٧ حروف التصديق / حروف الاستثناء ، حرفا الخطاب ، حروف
الصلة ، حرفا التفسير ، حرفان المصدريان / حروف
التحضيض ، حرف التقریب ، حروف الإستقبال ، حرفا
الاستفهام ، حرفا الشرط ، حرف التعليل ، حرف الردع ،
اللامات ، تاء التانيث الساكنة ، (158) النون المؤكدة ،
رهاة السكت .

أقول : لما فرغ من القسم الثاني من أقسام الكلمة ودر الفعل ، شرع
في القسم الثالث ، أعنى الحروف (١) . وهو ما دلَّ على معنى في غيره ،
أى كلمة تدلُّ على معناها بواسطة الغير ، كما سيتحقق (٢) يُعَيَّن هذا .
ولما كان هذا القسم أيضاً ذا أصناف ، أراد أن يُبين أصنافه كما بينَ
أصنافَ أخيرة كما مرَّ ، فَعَدَّها مجملَةً ، ثم ابتدأ بالبحث عن كل واحد
منها مفصلاً بالترتيب .

وأصناف الحرف المذكورة في هذا الكتاب ثلاثة وعشرون ، وسنعرِّفُ
كلَّ واحد في موضعه .

* * *

(٢) في ط : سيجن .

(١) في ط ول وق : الحرف .

{ حروف الإضافة }

قال : « حروف الإضافة : وهى الحروف (١) الجارة : من :
للافتداء ، وإلى وحتى : لانتهااء الغاية (٢) ، وفى للوعاء ،
والباء للإلصاق ، واللام للاختصاص ، وربّ للتقليل ، وتختص
بالنكرة ، ووار / القسم وبأزه . وتأزه ، وعلى للاستعلاء ،
وعن للمجاوزة ، والكاف للتشبيه ، ومثّ ومثد للافتداء فى
الزمان ، وحاشا وخلا وعدّا للاستثناء . »

أقول : سُميت هذه الحروف حروف (٣) الإضافة (159) والجارّة ،
لأنّها تضيف أى تنسب معنى الفعل أو شبهه وتجره إلى مدخولها (٤) ،
نحو مررتُ بزيدٍ فإنّ الباء تنسب معنى المرور وتجرّه إلى زيد . وهى سبعة
عشر حرفاً .

* * *

(١) الحروف : زيادة فى ط . (٢) الغاية : ليست فى غير ل .

(٣) حروف : ليست فى م .

(٢) قال ابن يعين : هذه الحروف تسمى حروف الإضافة لأنها تضيف معانى الأفعال
قبلها إلى الأسماء بعدها وتسمى حروف الجر لأنها تجر ما بعدها من الأسماء . وقد
يسمى الكوفيين حروف الصفات لأنها تقع صفات لما قبلها من النكرات ، (شرح المنفصل
ج ٨ ص ٧) .

وهى على ثلاثة أضرب : ضرب لازم للحرفية ، وضرب كائن اسماً وحرفاً ، وضرب كائن
حرفاً وفعلًا ، فالأول : تسعة أحرف : من ، وإلى ، وحتى ، وفى ، والباء ، واللام ، ورب ،
ودار القسم وتأزه ، والثانى : خمسة أحرف : على ، وعن ، والكاف ، ومثّ ، ومثد .
والثالث ثلاثة أحرف : حاشا ، وعدّا ، وخلا . (نفسه ص ١٠) .

{ الأول : من }

الأول : من : وهى فى الأصل لا ابتداء ، الغاية : أى تفيد معنى الابتداء ،
ويُعرف باستقامة تقدير إلى ما بعدها ، نحو : سرتُ من البصرة إلى
الكوفة (١) ، يعنى ابتداء سَيْرِي من البصرة إلى الكوفة (٢) .

وقد تستعمل للتبيين ، أى يجوز أن يُجعل مكانها الذى كقوله تعالى :
﴿ فاجتنبوا الرجس من الأوثان ﴾ (٣) يعنى الذى هو الأوثان (٤) . وقد
تكون (٥) للتبويض أى / يجوز أن يُجعل مكانها البعض نحو أخذتُ من
الدرَاهم ، يعنى بعض الدَرَاهِم . وقد تكونُ / زائدة أى يجوز حذفها نحو
ما جاني من أحدٍ ، يعنى أحد (٦)

١٠١ س

٨٨ ق

- (١) (٢٠) إلى الكوفة : زيادة فى ط - (٣) المنع : ٣٠ .
(٢) قى س ول : الرثن . (٥) وقد تكون : ليست فى س ول .
(٣) (قال ابن هشام إن من تأتى على خمسة عشر وجها : ١ - ابتداء الغاية .
٢ - التبويض ، نحو : (منهم من كلم الله) (البقرة ٢٥٢) . ٣ - بيان الجنس
نحو : (ما ننسخ من آية) (البقرة ١٠٦) ٤ - التعليل نحو : وذلك من نها جاني .
٥ - البدل ، نحو : « أَرْضِيْتُمْ بِالحياة الدنيا من الآخرة » (التوبة ٢٨) .
٦ - مرادفة عن ، نحو : (فويل للقايسة قلوبهم من ذكر الله) (الزمر ٢٢) .
٧ - مرادفة الباء ، نحو : « ينظرون من طرف خفي » (الشورى ٤٥) .
٨ - مرادفة فى ، نحو : « أرونى ماذا خلقوا من الأرض » (فاطر ٤) .
٩ - موافقة عند ، نحو : (لن تغنى عنهم أموالهم ولا أولادهم من الله شيئا) (آل
عمران : ٢١) .

١٠ - مرادفة ربما ، وذلك إذا اتصلت بما ، كقوله :
وإنا لما نضرب الكهش ضربة
وبما : أصلها : من ما .

- ١١ - مرادفة على ، نحو : « وتصرونا من القوم » (الأنبياء ٧٧) .
١٢ - الفصل ، وهى الناخلة على المتضادين ، نحو (والله يعلم المقصد من الصلح)
(البقرة ٢٢)

١٣ - الغاية ، نحو : وأيت من ذلك الموضع . ١٤ - التنصيص على العموم ، وهى
الزائدة فى نحو (ما جاني من رجل) . ١٥ - توكيد الغنوم نحو : (ما جاني
من أحدٍ . وشرط زيادتها أن يتقدمها نفي أو نهى أو استفهام وأن يكون مجرودا تكرة ،
أن يكون فاعلا أو مفعولا به أو مبتدأ) مفتى اللبيب ص ٢١٨ / ٢٢٣ .

{ الثاني والثالث : إلى وحتى }

والثاني (*) والثالث (*) : إلى وحتى : وهما لانتهااء الغاية (١١) أى
تفيدان معناه . والفرق بينهما أن ما بعد إلى لا يجب أن يدخل فى حكم
ما قبلها . بخلاف حتى فإنه يجب ذلك فيها . فإذا قلت : أكلت السمكة
إلى رأسها ، فإن المعنى / يكون (١٢) انتهاء أكلى عند الرأس ، ولا
(160) يجب أن يكون الرأس مأكولاً أيضاً بخلاف (حتى فإنه يجب
ذلك فيها . فإذا) (١٣) قلت : أكلت السمكة حتى رأسها ، فإن المعنى
يكون انتهاء أكلى بالرأس ، فيجب أن يكون الرأس مأكولاً أيضاً .

(*) قال المرادى : إلى : حرف يرد لمعان ثمانية : الأول : انتهاء الغاية فى الزمان
والمكان وغيرهما . وهو أصل معانيها .. والثانى : أن تكون بمعنى مع ، واستشهد بقول
العرب : الذود إلى الذود إبل ..

الثالث : التبيين .. كقوله تعالى : ﴿ رَبِّ السَّجْنِ أَمْبٍ إِلَى ﴾ (يوسف ٢٣) .

الرابع : موافقة اللام كقوله : ﴿ وَالْأَمْرُ إِلَيْكَ ﴾ (النمل ٢٣) .

الخامس : موافقة فى كقول التاهفة :

فلا تتركى بالوعيد كأننى إلى الناسى مطلق به القار أجرب

السادس : موافقة من كقول ابن أحرر :

تقول ، وقد عالت بالكوى ، فرقها أيسى ، فلا يروى إلى ابن أحرر

أى منى . السابع : موافقة عند كقول أبى كبير الهذلى :

أم لا سبيل إلى الشباب وذكره أشهى إلى من الرقيق السلسل

أى عندى .

الثامن : أن تكون زائدة ، وهذا لا يقول به الجمهور . وإنما قال به القراء . (الجنى

الدانى ص ٢٨٥ / ٣٩٠) .

(*) يقول المرادى : « حتى » الجارة ، ومعناها انتهاء الغاية . ومذهب البصريين أنها

جارة بنفسها . وقال البغراء : تخلفن لنهايتها عن « إلى » . وربما أظهروا إلى بعدها . قالوا

جاء الخبر حتى إلينا ، جمعوا بينهما على تقدير إلغاء أحدهما . ومجروها إما اسم صريح

نحو « حتى حين » (يوسف ٢٥) ، أو مصدر مزيل من « أن » والفعل المضارع ، نحو

وحتى يقول الرسول ، (البقرة ٢١٤) لأن التقدير حتى أن يقول ..

ولمجروها شرطان : الأول : أن يكون ظاهراً ، فلا تحجر الضمير ... وأجازة الكوفيين

والمرء كقول الشاعر :

فلا . والله . لا يلغى أناس فتى . حشاك ، يابن أبى يزيد

وهذا عند البصريين ضرورة .

والثانى أن يكون آخر جزء .. « أنظر الجنى الدانى ص ٥٤٢ / ٥٤٥ .

(١) الغاية ليست فى ل . (٢) فى ل و من : يكون المعنى .

(٣) ما بين التوسين زيادة فى .

{ الرابع : فى }

والرابعُ : فى : وهى للوعاءِ أى للظرفية ، نحو : الماء فى الكوز (*) .

* * *

-
- (*) ذكر الهروى ل (فى) تسعة معانٍ : ١ - الظرفية ، وهى الأصل فيه ومنه واذكروا الله فى أيام معدودات « (البقرة ٢٠٢)
- ٢ - المصاحبة : نحو « ادخلوا فى أمم » (البقرة ١٧٩) أى : مع أمم .
- ٣ - التعليل ، نحو قوله تعالى : ﴿ فذلكن الذى لمتننى فيه ﴾ (يوسف ٣٢) .
- ٤ - المقابلة ، وهى الداخلة على تالٍ يقصد تعظيها وتحتير مثلوه نحو : ﴿ فما الحياة الدنيا فى الآخرة إلا متاع ﴾ (آل عمران ١٨٥) .
- ٥ - أن تكون بمعنى « على » ، نحو « ولأصلينكم فى جذوع النخل » أى على جذوع النخل .
- ٦ - أن تكون بمعنى الياء كقوله الشاعر :
- ويركب يوم الردع ، منا فوارس يصيرون فى طعن الأباهر والكلى
أى يطعن .
- ٧ - أن تكون بمعنى « إلى » كقوله تعالى : ﴿ فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِى أَنْوَاهِم » (إبراهيم : ٩) أى : إلى أنوَاهِم .
- ٨ - أن تكون بمعنى من كقول امرئ القيس :
- وهل يعمن من كان أحدث عهده .. ثلاثين شهراً ، فى ثلاثة أحوال
أى : من ثلاثة أحوال .
- ٩ - أن تكون زائدة ، قال بعضهم بذلك ، فى قوله تعالى : ﴿ اركبوا فيها ﴾ (هود ٤١) أى اركبوا (الجنى الدانى ٢٥١ / ٢٥٢)

{ الخامس : الباء }

والخامس : الباء وهى للإلصاق فى الأصل ، نحو : مررتُ بزيدٍ . أى
التصقَ مرورى بمكان قريبٍ ^(١) من مكان زيد
وباء القسم فى نحو ^(٢) : أقسمتُ بالله . من هذا القبيل ، إذ المعنى :
التصق قسمى بلفظة الله .
وقد يستعمل للاستعانة : نحو : كتبتُ بالقلم ، أى باستعانة القلم .
وللمصاحبة : أى : بمعنى مَعَ ، نحو : اشتريتُ الفرسَ بسرجه وبلجامه ،
يعنى معهما .
وللتعدية : نحو : ذهبتُ بزيدٍ ، أى أذهبتهُ .
وللظرفية : نحو : جلستُ بالمسجد ، أى : فيه ^(٣) .
وقد تكون زائدةً : نحو ﴿ كفى بالله شهيداً ﴾ ^(٤) ^(*) .

-
- (١) فى ط : يقرب . (٢) نحو : زائدة فى ط .
(٣) فى ط : أى فى المسجد . (٤) الإسراء : ٩٦ ووردت الآية فى سور آخر .
(*) - قال الهروى : الباء حرف مختص بالاسم ، ملازم لعمل الجر .
وهى ضريان زائدة وغير زائدة . وذكر لها سبعة معانٍ آخر بالإضافة إلى المعانى الستة
التي ذكرها الأردبيلي . وهذه المعانى : ٧ - التعليل ، وهى التى تصلح غالباً فى موضعها
اللام . كقوله تعالى : ﴿ فيظلم من الذين هادوا حرمنا ﴾ { النساء . ١٦ } .
٨ - الهدل وعلاقتها أن يحسن فى موضعها يدل كقول الخامس :
فليت لى ، بهم قومًا إذا ركبوا شرا الإغارة فرسانا وركباننا
٩ - المتابلة : وهى الباء الداخلة على الأثمان والأعراض . نحو : اشتريت الفرس بألف .
وقد تسمى باء العرض .
١٠ - المجازة : وتأتى بمعنى عن بعد السؤال غالباً ، نحو : ﴿ فاسأل به خبيراً ﴾
{ الفرقان ٥ } أى عنه . ١١ - الاستعلاء ، وهى التى توافق « على » ، نحو : ﴿ وإذا
مرؤوا بهم ﴾ { المطففون ٣٠ } أى عليهم .
١٢ - التبعض : وهى ما وافقت « من » ، التبعضية ، وفيها قول أبى ذؤيب
شربن بماء البحر ، ثم ترفعت حتى يلجج خضرُ لهم نثيجُ
ومعنى : متى : من ، أى من ماء البحر . ١٣ - أن تكون بمعنى إلى ، نحو قوله
تعالى : ﴿ وقد أحسن به ﴾ { يوسف ١٠٠ } أى إلى .
وقال : يرد كثير من المحققين سائر معانى الباء إلى معنى الإلصاق ، كما ذكر سيبويه .
وجعلوه معنى لا يفارقها ، وقد ينجر بعد معانٍ آخر واستبعد بعضهم ذلك ، وقال :
الصحيح التنريع (انظر : الجنى الدانى ٣٦ / ٤٦) .

{ السادس : اللام }

والسادس : اللام ، وهى للاختصاص ، نحو : الجُلُّ للفرس ، أى مختص (١) به .

وقد تكون للتعليل ، أى بمعنى كى ، نحو : جنتك لتكرمنى ، بمعنى كى تكرمنى (٢) .

وقد تكون زائدة (161) كما (٣) فى قوله تعالى : ﴿ ردف لكم ﴾ أى ردفكم (*) .

(١) فى ط و ق : تختص . (٢) ورد هذا المعنى بعد المعنى الثانى فى س . (٣) فى ل : نحو .

(*) وقد ذكر النحاة للام العاملة للجر معانى كثيرة فضلا عن الاختصاص والتعليل والزيادة التى تكون غالباً للتوكيد . وهذه المعانى : ٣ - الاستحقاق : وهى الواقعة بين معنى وذات نحو : ﴿ الحمد لله ﴾ (الفاتحة : ١) وفى غيرها . ٤ - الملك : نحو : ﴿ له ما فى السموات وما فى الأرض ﴾ (البقرة : ٢٥٥) ٥ - التملك : نحو : ﴿ جعل لكم من أنفسكم أزواجاً ﴾ (النحل : ٧٢) ٦ - موافقة إلى : نحو قوله تعالى : ﴿ كل يجرى لأجل مسمى ﴾ (الرعد : ٢) ٧ - موافقة على فى الاستعلاء ، نحو : ﴿ رتله للجين ﴾ [الصافات : ١٠٣] ٨ - موافقة فى ، نحو : مضمي لسبيله . ٩ - أن تكون بمعنى (عند) نحو : كتبه خمس خلون . ١٠ - موافقة (بعد) كقوله تعالى : ﴿ أقم الصلاة لدلوك الشمس ﴾ [الأبرار : ٧٨]

١١ - موافقة « مع » كقول الشاعر :

فلما تفرقتا كائى ومالكاً

لطول اجتماع لم نيت ليلة معاً

١٢ - موافقة (من) كقول جرير :

لنا الفضل فى الدنيا وانفك راغم

ونحن لكم يوم القيامة أفضل

١٣ - التبليغ نحو : قلت له ، وأذنت له .

١٤ - موافقة (عن) كقول الشاعر :

كضرائر الحسناء قلن لوجهها

حسيرا وبغضا إنه لذميم

١٥ - الصيرورة ، وتسمى لام العاقبة كقول الشاعر :

قللموت ماتلدا الرالدة

فإن يكن الموت أنفاهم

١٦ - القسم والتعجب معا وتختص باسم الله تعالى كقوله :

بمشخر به الظبان والاس

لله يبقى على الأيام ذو حيد

١٧ - التعجب المجرد عن القسم ، كقول الشاعر :

فبالك من ليل كان لجرمه

بكل مفار القتل شدت يهذبل =

{ السابع : رُبُّ }

١٨ والسابع : رُبُّ (*) : وهى للتقليل . أى تدل / على تقليل نوع من جنس ، نحو : رُبُّ رجل كريم لقيته . المعنى إن الرجال الكرام / الذين لقيتهم وإن كانوا أكثرين لكنهم بالقياس إلى الذين ما لقيتهم قليلون .
ويختص رُبُّ بالنكرات ، أى لا تدخل على المعارف ؛ لأنَّ ما هو الغرض منها أعنى الدلالة على تقليل نوع من جنس يحصل بدون التعريف ، فلو عُرِّف مدخولها لكان التعريف ضائعاً ، ويجب أن تكون النكرة التى دخلت عليها رُبُّ موصوفة كما ذكرنا (١) ، لجعل الوصفُ ذلك الجنس النكرة نوعاً فيحصل الغرض .

ن وقد يلحق / « ما » برب فتتمنعها عن العمل ، ويُسمى ما الكافّة (وحيثُ) يجوز أن تدخل على الأنعال نحو : ربّما قام زيد

* * *

١٨ - التعدية . نحو : ما أضرب زيدا لعمره ، وما أجه لكر .

١٩ - المؤكدة مثل : يهزس للحرب ، وتسمى المقحمة .

٢٠ - التبيين . وهى التى تبين المفعول من الفاعل . نحو : ما أحبني لفلان - ومنها ما يبين فاعلية غير ملتبسة بمفعولية ، أو العكس ومثال الميئة للمفعولية : ستيا لزيد . ومثال الميئة للفاعلية : « تيا لزيد » .

(انظر معنى اللبيب ص ٢٠٨ / ٢١٨)

(*) قال الرماني : رُبُّ من الحروف الهوامل . ولا يعمل إلا فى النكرة . ولها صدر الكلام لمضارعها حرف النفي ، تقول من ذلك : رب رجل كريم أكرمته ، ورُبُّ فرس ركبت وقد أدخلوها على المضمر على شريطة التفسير ، فمن ذلك قوله : ربّه رجلاً ، وربّها امرأة .
نصهار رجلاً وامرأة على التفسير . وهى مشددة .
وأما قول أبى كبير الهذلى :

أرهير إن يشب القذال فبأنه رُبُّ هبضل لب لبنت بهبضل

فمن الضرورات ، وليس بلفظ ، فالدليل على ذلك أن كل حرف على حرفين لا يكون إلا ساكن الثانى . نحو هل ويل وما أشبه ذلك .

وقد تزايد عليها ما ، قبلها الفعل ، فيقال : ربّما قام زيد ، وتخفف فيقال : ربّما ويؤنث فيقال : ربّما . وهذا على تأنيث الكلمة . وكذلك ربت ، وثمت ، ولات فى أحد القولين . وحكى أبو حاتم فتح الرأ . فى جميع ذلك وهو شاذ .

(معانى الحروف [١.٧ / ١.٦])

(١) فى م : كما ذكرنا نحو : رب رجل كريم لقيته .

{ الثامن والتاسع : واو القسم وتاؤه }

والثامن والتاسع : واو القسم وتاؤه ، نحو : والله وتالله لأنفعلن كذا.

واعلم أن الأصل في القسم : الباء ، والواو يُبدل منها عند حذف الفعل ، فنقولنا : والله ، في معنى أقسمت بالله . والتاء تبدل من الواو في تالله خاصة ، فالباء لأصالتها تدخل (162) على المظهر والمضمر ، نحو : بالله وبك لأنفعلن (١) ، والواو لا تدخل إلا على المظهر (٢) ، لنقصانها عن الباء ، فلا يقال : وك لأنفعلن (٣) / . والتاء لا تدخل على المظهر إلا على لفظة الله ، لنقصانها عن الواو .

* * *

(٥) من أمثلة القسم بالتاء قوله تعالى : « تالله تفثاً تذكر يوسف » (يوسف ٨٥) ولوله : « تالله لاكيدين أصنامكم » (الأنبياء ٥٧) .

وقال الرماني إن التاء لا تعمل إلا في اسم الله لأنها بدل من بدل . وذلك أن الأصل في باب القسم الباء : لأنها من حروف التمدية التي توصل الأفعال إلى الأسماء (معاني المروء ص ٤١) . (١) لأنفعلن : ليست في من .

(٢) في ق : اسم المظهر . (٣) وإنما يقال وبك لأنفعلن .

{ العاشر : على }

والعاشر : على ، وهى للاستعلاء ، نحو : زيدٌ علم السطح ، أى :
مستعلٍ عليه (*) .

* * *

(*) ذكر الهروى عن ابن مالك سبعة معانٍ آخرَ بالإضافة إلى الاستعلاء فيما يتصل
بمعانى على ، وهى :

٢ - المصاحبة : كقوله تعالى : ﴿ وَأَتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ﴾ { البقرة : ١٧٦ } وهى هنا
التي بمعنى رغم بمعنى مع { .
٣ - المجاوزة ، كقول القحيف العقبلى :
إِذَا رَضِيتَ عَلَى بَنُو شَيْبِرٍ
أى : رَضِيتَ عَنِّي .
لَعَمْرُ أَبِيكَ أَعْجِبْنِي رِضَاهَا

٤ - التعليل : كقوله تعالى : ﴿ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ ﴾ { البقرة : ١٨٥ } .
٥ - الظرفية ، كقوله تعالى : ﴿ وَاتَّبِعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَى مَلِكٍ سُلَيْمَانَ ﴾
{ البقرة : ١١٢ } ٦ - موافقة « من » ، كقوله تعالى : ﴿ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ
يَسْتَوِفُونَ ﴾ .

٧ - موافقة الباء ، كقوله تعالى : ﴿ حَتَّى عَلَى أَلَا أَقُولَ ﴾ { الأعراف : ١٠٥ } ،
أى : بى أَلَا أَقُولُ .

٨ - موافقة اللام كقوله تعالى : ﴿ أَذَلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ ﴾ { المائدة : ٥٤ } أى للمؤمنين
(الجنى الدانى ص ٤٧٠ / ٤٨٠)

{ الحادى عشر : عن }

والحادى عشر : عن . وهى للمجازرة ، نحو : رميتُ السهم عن القوس ، أى جعلته مجاوزاً عنه (*) .

* * *

-
- (٥) ذكر الهمزى بالإضافة للمجازرة معانى كثيرة لـ « عن » ، هى :
- ٢ - الهدل نحو : ﴿ واتقوا يوماً لا تجزى نفس عن نفس شيئاً ﴾ [البقرة ٤٨] .
- ٣ - الاستملاء ، كقول ذى الإصبع العدوانى :
- لاه ابن عمك ، لا أفضلت فى حسب عنى ، ولا أنت ديهانى ، فتخزونى
- ٤ - الاستماعة : نحو : رميت عن القوس ، فعن هنا بمعنى الباء ، فى إفادة معنى الاستعانة .
- ٥ - التعليل ، كقوله تعالى : ﴿ وما كان استغفار إبراهيم لأبيه إلا عن موعدة ﴾ [التوبة ١١٤] .
- ٦ - أن تكون بمعنى « بعد » كقوله تعالى :
- ﴿ لتركين طبقاً عن طبق ﴾ [هود ٥٢] .
- ٧ - أن تكون بمعنى (فى) كقول الأعشى :
- وَأَسْ سِرَاةَ الْقَوْمِ حَيْثُ لَقِيْتَهُمْ وَلَا تَكْ عَنْ حِمْلِ الرِّبَاعَةِ وَأَنْبَا
- ٨ - أن تكون بمعنى الباء كقوله امرئ القيس :
- تَصَدُّ وَتَهْدِي عَنْ أَسِيلٍ وَتَنْقَى يَنْطَلِقُ مِنْ رَحَى وَجَرَةٍ مَطْلَقِ
- أى بأسيل . [الجنى الدانى ص ٢٤٢ / ٢٤٩] .

{ الثانى عشر : الكاف }

والثانى عشر : الكاف ، وهى للتشبيه ، نحو : الذى كزيد أخوك ، أى
الذى شبةً بزید أخوك .

وقد تكون زائدة كقوله تعالى : ﴿ ليس كمثلہ شیء ﴾ أى ليس مثله
شیء . (*) .

* * *

(*) ذكر بعض النحويين أن لكاف التشبيه ثلاثة أحوال :

فالأول : تتعين فيه الحرفيه ، وذلك إذا وقع زائدا ، نحو قوله تعالى : ﴿ ليس كمثلہ
شیء ﴾ [الشورى ١١] .

والثانى : تتعين فيه الاسمية ، وذلك فى خمسة مواضع :

١ - أن يقع مجرورا بحرف جر . كقول الشاعر :

بكالقوة الشغراء ، جلّت ، فلم أكن
لأولم ، إلا بالكسى ، المنع

٢ - أن يضاف إليه كقوله الشاعر :

فيم القلب صب كالهدى لا يزل
فاق حسنا من تيم القلب حبا

٣ - أن يقع فاعلا كقول الأعشى :

انتتهون ولن ينهى ذوى شطط
كالطعن يذهب فيه الزيت والقتل

٤ - أن تقع مبتدأ ، كقوله :

أهدأ كالقراء فوق ذراها
حين يطوى ، المسمع ، الصرار

٥ - أن تقع اسم كان كقول جميل :

لو كان فى قلبى كقدر قلامة
حبا ، لغبرك ، ما أنتك رسائلنى

والثالث : تجوز فيه الحرفية والاسمية . (الجنى الدانى ص ٧٩ / ٨٣) .

قال الهروى : واعلم أن منهم من تأول هذا كله ، على حذف الموصوف وإقامة الصفة التى
هى الجار والمجرور مقامه .

{ الثالث عشر ، والرابع عشر : هُذٌ ومنذ }

والثالث عشر ، والرابع عشر : مذ ومنذ : وهما لابتداء الغاية ^(١) في الزمان ، وقد عرفت معنى الابتداء ، نحو : ما رأيت إلا زيدا مذ ومنذ ١.٢ يوم الجمعة ، أى ابتداء زمان إنتفاء الرؤية / يوم الجمعة ^(*) .

* * *

(*) قال الهروى : أن مذ ومنذ لهما ثلاثة أحوال :

الأول : أن يليهما اسم مرفوع نحو : ما رأيت مذ يوم الجمعة أو منذ يومان فهما إذ ذاك اسنان ..

الحال الثانى : أن يليهما اسم مجرور ، نحو : ما رأيت مذ يومين وفى ذلك مذهبان : أحدهما أن منذ ومنذ حرفا جر .. والثانى أنهما ظرفان مضافان ، وهما فى موضع نصب بالفعل الذى قبلهما .

الحال الثالث : أن يليهما جملة .. وفى ذلك مذهبان :

١ - أنهما ظرفان مضافان إلى الجملة . ٢ - أنهما مبتدآن ويقتدر زمان مضاف إلى الجملة يكون خبراً عنهما ...

والمختار أن مذ ومنذ إن وليهما مرفوع ، أو جملة ، فهما ظرفان مضافان إلى الجملة . وإن وليهما مجرور فهما حرفان . وهذا اختيار ابن مالك فى التسهيل .

{ الجنى الدانى ص ٥٠١ / ٥٠٤ }

(٢) الغاية : ليست فى من ول .

{ ١٥ ، ١٦ ، ١٧ : حاشا ، عدا ، خلا }

والخامس عشر ، والسادس عشر ، والسابع عشر : حاشا ، وعدا ،
وخلا ، وهى للاستثناء ، أى بمعنى إلا ، نحو (١) : جاءنى القومُ حاشا
زيد ، أى إلا زيدا ، وقد مرُّ ذلك فى المستثنى (*) .

* * *

(١) نحو ، فى ل : أى .

(*) حاشا لها ثلاثة أقسام : ١ - أن تكون فعلا ماضيا بمعنى استثنيت .

٢ - أن تكون للتنزيه وهى ليست حرفا هلا خلات ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وقلن حاشى
لله ﴾ [يوسف ٣١] .

٣ - أن تكون من أدوات الاستثناء نحو : قام القوم حاشا زيد وفيها مذاهب :

١ - أنها حرف خافض دال على الاستثناء .

٢ - أنها تكون حرفا فتجر ، وتكون فعلا فت نصب .

٣ - أنها فعل لا فاعل له ، وإذا انخفض الاسم بعده فخفضه باللام المقدرة .

أما خلا وعدا : فهما لفظان مشتركان يكونان إما حرفا وإما فعلا ، وهما فى الحالين من
أدوات الاستثناء ، فإذا كانا حرفين جرا المستثنى ، وإذا كانا فعلين نُصب المستثنى . وتعين
فعليتهما بعد « ما » المصدرية .

وحاشا تفارق خلا وعدا من وجهين : ١ - أن الجر بهاشا أكثر

٢ - أن حاشا لا تصحب ما . (انظر الجنى الدانى كل حرف فى موضعه) .

{ حذف حروف الجر وإبقاء عملها }

واعلم أن حروف (١) الجر قد تحذف (163) ويُنصب مدخولها (٢) ،
ويقال إنه منصوب على نزع الخافض أو على المفعولية ، كقوله تعالى :
﴿ واختار موسى قومه ﴾ (٣) أي من قومه (*) .

* * *

(١) في غير ق : حرف
(٢) في من بعد مدخولها : أي حرف الجر .
(٣) الآية ١٥٥ من سورة الأعراف . وهي :
﴿ واختار موسى قومه سبعين رجلاً لميقاتنا ﴾ .
قال مكى ابن أبي طالب : قومه وسبعين : مفعولان باختيار ، وقومه انتصب على تقدير
حذف حرف الجر منه أي من قومه . { مشكل إعراب القرآن } .
وقال ابن الأنباري : قومه ، وسبعين : منصوبان مفعولان باختيار ، إلا أنه تعدى إلى
سبعين من غير تقدير حذف حرف جر ، وتعدى إلى قومه بتقدير حذف حرف جر ، والتقدير
فيه ، واختار موسى من قومه سبعين رجلاً ، فحذف حرف الجر فتعدى الفعل إليه . (التبيان
في غريب إعراب القرآن) .
وقال الزجاج « واختار موسى قومه » أي من قومه فحذف من . { إعراب القرآن ص ١١٤ } .
(*) قال ابن يعيش « القياس أن تقول : سرت يزيد ، وعجبت من خالد ، وذهبت إلى
محمد . إلا أنهم قد يحذفون هذه الحروف في بعض الاستعمال تخفيفاً في بعض كلامهم
فيصل الفعل بنفسه فيعمل . ومن ذلك قول الشاعر :
أمرتك الحثير فافعل ما أمرت به فقد تركتك ذا مالٍ وذا نسب
والمراد : بالحثير فحذف حرف الجر .
وقال الآخر :
أستغفر الله ذنباً لست محصيه ربّ العباد إليه الوجه والعمل
والمراد : من ذنب { شرح المفصل ٨ / ٥٢ } .

{ الحروف المشبهة بالفعل }

قال : « الحروف المشبهة بالفعل : « إِنَّ » و « أَنْ » :
للتحقيق ، و « لَكِنْ » : للاستدراك ، و « كَأَنَّ » : للتشبيه ، و
« لَيْتَ » : للتمنى ، و « لَعَلَّ » : للترجى .

ل ١٥١

أقول : لما فرغ المصنف (١) من / الصنف الأول من أصناف الحروف
شرع فى الصنف الثانى ، أعنى الحروف المشبهة بالفعل ، ووجد شبهها
بالفعل : لفظى ، ومعنوى : أما اللفظى : فلكرنها ثلاثية ، ورباعية
مفتوح الآخر كالماضى ، وأما المعنوى : فلكون كل واحد منها بمعنى
فعل (٢) ، فإن معنى إِنَّ وَأَنْ (٢) : حَقَّقْتُ ، ومعنى لَكِنْ : استدركتُ /
ومعنى كَأَنَّ : شَبَّهْتُ ، ومعنى لَيْتَ : تَمَنَّيْتُ ، ومعنى لَعَلَّ : تَرَجَّيْتُ .

ق ٩٠

وقد تقدّم كيفية عمل هذه الحروف ، والفرض هنا بيان سائر أحوالها
كما سيجىء بعد هذا (*) .

قال : « وَإِنَّ المكسورة مع ما بعدها جملة ، وَإِنْ (٤)
المفتوحة مع ما بعدها مفردة ، فأكسِرْ فى مَظَانِ الجُمْلِ ، وافتح
فى مَظَانِ المَفْرَدَاتِ ، نحو : إِنَّ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ ، وعلمت أَنَّكَ
(164) خارج » .

أقول : « إِنَّ » المكسورة والمفتوحة كلتاها تدخلان على الجمل الاسمية
(٥) أعنى : المبتدأ والخبر ، والفرق بينهما أَنَّ مدخول المكسورة بعد دخولها

(٢) فى ل : الفعل .

(١) الصنف : زائدة فى ط .

(٢) أَنْ : ليست فى ل .

(*) أضاف المجاشعى إلى أوجه شبهها بالأنفعال أن ضمائر النصب تتصل بها على حد
اتصالها بالأنفعال ، نحو قولك : إني وإنه ، كما تقول ضربنى وضربك وضربه .

والرابع : أنها تطلب اسمين كما يطلبهما الفعل المتعدي ، فتصبرا اسمها وشبهوه بالفعول
ورفعوا خبرها ، وشبهوه بالفاعل . { عيون الإعراب ص ١٠٤ } .

(٥) الاسمية : زائدة فى ط .

(٤) إِنَّ : ليست فى ط .

باقٍ كما كان جملة ، ومدخول المفتوحة يصير بعد (١١) دخولها في تأويل
المفرد ، فأكسر الهمزة في مِظَانُ الجمل ، يعنى في كل موضع يكون مِظَنُ
للجمل ، أى يُظَنُّ أَنَّهُ يقع فيه الجملة ، نحو : إِنَّ زَيْدًا منطلق ، فَإِنَّهُ
كلام / ابتدائي ، فيكون هو موضع الجملة . و / افتتح الهمزة (٢) في
مِظَانِ المفردات نحو علمتُ أَنَّكَ خارجٌ ، فَإِنَّ : أَنَّكَ خارجٌ (٣) في تأويل
المفرد (لأنه مفعولٌ علمتُ ، وموضعُ المفعول موضع المفرد) (٤) . وهنا
بحثٌ ذِكرُهُ يورث التطويل . واعلم أَنَّ المِظَانُ جمعُ المِظَنَةِ ومِظَنَةُ الشئ .
الموضع الذى يُظَنُّ كونه فيه .

قال : « وإذا عطفتَ اسماً على اسم المكسورة بَعْدَ (٥) ذِكرِ
الخبر جازَ في المعطوف الرُفْعُ والنصبُ ، نحو إِنَّ زَيْدًا منطلق
وَيَشْرُ ، أو بشرًا : حَمَلًا (٦) على اللَّفْظِ والمحلِّ . وكذلك
« لكن » (إذا عطفتَ) (٧) دون غيرها . »

أقول : إِنَّمَا جازَ المحلُّ على المحلِّ لَأَنَّ المكسورة لا تُغَيِّرُ معنى الجملة
عَمَّا كَانَ (165) عليه كما عرفت ، فالاسم فيها مرفوعُ المحلِّ على
الابتدائية كما كَانَ قبل دخولها ، بخلاف أَنَّ (٨) المفتوحة فَإِنَّهَا تُغَيِّرُ
معنى الجملة ، ولذلك قَيَّدَ العطفَ بالمكسورة ، وإنَّما اشترط ذكر الخبر ؛
لأنَّه لا يجوزُ أَنْ يُقَالَ : إِنَّ زَيْدًا وَيَشْرُ منطلقان ؛ لأنَّه يلزم منه تواردُ
العاملين . أعنى : إِنَّ والتجرّد - على معمول واحد وهو منطلقان ، لأنَّه
من حيث كونه خبرٌ « إِنَّ » يكون العامل فيه إِنَّ ، ومن حيث كونه خبر

(١١) في ق : مع مدخولها ، وفي ل و س : بدخولها .

(٢) في غير س : رافتحها .

(٣) خارج : ليست في س .

(٤) بعد : ليست في س .

(٤) ما بين القوسين ليس في س .

(٧) ما بين القوسين زيادة في ط .

(٦) حملاً : زيادة في ط .

(٨) أَنَّ : زيادة في ط .

بشر - يكون العامل فيه التجرد (*) .

ل ١٥٣ ولكن مثل إن في العطف دون غيرها لأنها لا تغير / معنى
ق ٩٢ الجملة عما كان عليه ، بخلاف سائر أخواتها (*) .

قال : * وَيُبْطَلُ عَمَلُهَا : الكف والتخفيف ، وبهيناتها
للدخول على القهيلتين ، نحو : إنما زيد منطلق ، وإنما ذهب
عمرو ، وإن زيد لكرم ، وإن كان زيد لكرماً ، وبلغنى إنما
زيد (١) منطلق ، وإنما ذهب عمرو ، وبلغنى (٢) أن زيد
أخوك ، وبلغنى (٣) أن قد ضرب زيد ، ولكن أخوك قائم ،
ولكن خرج بكر ، وكأن ثدياه حقان ، وكأن قد كان كذا .

أقول : يُبْطَلُ عمل الحروف المشبهة (166) بالفعل الكف ، أى اتصال
ما الكافة بها ، وذلك عام فى الجميع (*) ، وكذلك يُبْطَلُ عملها التخفيف ،
وذلك فيما يخفف منها ، أعنى الأربعة التى / فى أواخرها النون

(*) من شواهد المنصل على رفع العطف حلاً على المحل قول جرير :
إن الخلافة والنهرة فيهم والمكرمات وسادة أظفار

والعطف هنا على محل اسم إن قبل دخولها فهو فى الأصل مبتدأ مرفوع .

[انظر شرح المنصل ج ٨ ص ٦٦ / ٦٧]

(*) من الشواهد التى أوردتها النحاة فى هذا الشأن قول ضاهى بن الحرث البرجمى :

فمن يك أمسى فى المدينة رحل فإنى وقيار بها لغريب

والاستشهاد على رفع قيار ، ومجى الخبر « غريب مفرداً . وتقدير الكلام : فإنى لغريب
بها وقيار أيضاً . [ابن يعيش ٦٨/٨] .

(١) فى ل : بشر . (٢) وبلغنى : ليست فى ل .

(*) من شواهد دخول ما الكافة على هذه الحروف وطلان عملها ، قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّا
إِلَهُكُمْ إِلَهُ وَاحِدٌ ﴾ وقول ابن كراع

تحلل وعالج دات نفسك وانظرن أها جَعَلَ لعلما أنت حالم
وقول الشاعر :

ولكنما أهلى هواد أنيسه ذئاب تهيئ الناس مثنى وموحد
وقال الناهغة :

فالتألا ليتما هذا الحسام لنا إلى حمامتنا ونصفه فقد

(انظر ابن يعيش ٥٤/٨ وما بعده)

وَيُهَيِّئُ الْكَفَّ وَالتَّخْفِيفُ هَذِهِ الْحُرُوفَ لِلدَّخُولِ عَلَى الْقَبِيلَتَيْنِ ، أَيْ الْأَسْمَاءِ
وَالْأَفْعَالِ ، لِأَنَّ اخْتِصَاصَهَا بِالْأَسْمَاءِ ، إِنَّمَا كَانَ لِأَجْلِ الْعَمَلِ ، فَإِنَّ الْعَامِلَ
يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُخْتَصَّاً بِقَبِيلَةٍ مَا يَعْمَلُ فِيهِ ، وَالْأَمْثَلَةُ ظَاهِرَةٌ وَقَوْلُهُ :
وَكَأَنَّ ثَدْيَاهُ حَقَّانِ أَوَّلُهُ (١) :

وَنَحْرِ مَشْرِقِ اللَّوْنِ كَأَنَّ ثَدْيَاهُ حَقَّانِ

قَالَ : « وَالْفِعْلُ الَّذِي يَدْخُلُ عَلَيْهِ إِنْ الْمَخْفِئَةُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ
تَمَّ يَدْخُلُ عَلَى الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ ، نَحْوُ : إِنْ كَانَ زَيْدٌ لَكْرِيماً ، وَإِنْ
هَلَنْتُهُ لِقَائِمًا .

وَاللَّامُ لَازِمَةٌ لِمَجْهَرِهَا . »

أَقُولُ : إِنَّمَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْفِعْلُ مِنْ دَوَاخِلِ / الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ ،
كَالْأَفْعَالِ النَّاكِصَةِ ، وَأَفْعَالِ الْقُلُوبِ : لِأَنَّ أَصْلَ هَذِهِ الْحُرُوفِ أَنْ تَدْخُلَ
عَلَى الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ ، فَلَمَّا عَرَّضَ لَهَا مَا أَزَالَ اخْتِصَاصَهَا (١٦٧) بِالْأَسْمَاءِ
وَهَيَّأَهَا لِلدَّخُولِ عَلَى الْأَفْعَالِ وَجِبَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْفِعْلُ مِنْ دَوَاخِلِ الْمَبْتَدَأِ
وَالْخَبَرِ لِيُؤَقِّىَ عَلَيْهَا مُقْتَضِيَهَا ، وَلِئَلَّا يُلْزَمَ الْعَدُولُ عَنِ الْأَصْلِ فِي كُلِّ
وَجْهِ . وَإِنَّمَا لَزِمَتِ اللَّامُ فِي خَبَرِهَا لِلْفَرْقِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ إِنْ النَّافِيَةِ (*) .

(١) الْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ سَيُوبَةَ بِدُونِ نَسْبِهِ .

وَالشَّاهِدُ فِي الْبَيْتِ : رَفَعَ (ثَدْيَاهُ) وَثَدْيَاهُ مَرْفُوعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ ، وَحَقَّانِ الْخَبَرُ ، وَاسْمُ كَانَ
مَحذُوفٌ وَالْجُمْلَةُ مِنَ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ فِي مَوْضِعِ رَفَعِ خَبَرِ كَانَ وَالتَّقْدِيرُ كَأَنَّهُ ثَدْيَاهُ حَقَّانِ .
انْظُرْ ابْنَ بَيْعِشَ ٨٢/٨ .

(*) مِنَ الشَّوَاهِدِ عَلَى لُزُومِ اللَّامِ فِي الْخَبَرِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدِينَا
مُحْضَرُونَ ﴾ (يَس ٣٢) وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةٌ ... ﴾ [الْبَقَرَةُ ١٤٣] وَقَوْلُهُ
تَعَالَى : ﴿ وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتَنُوكَ ﴾ (الْإِسْرَاءُ ٧٢) .

وَيَرَى بَعْضُ النَّحْوَاءِ أَنَّ (إِنْ) تَعْمَلُ مَخْفِئَةً ، وَأَنَّهَا إِذَا خَفَّتْ وَرَدَّهَا فَعِلٌ لَمْ يَكُنِ الْفِعْلُ
فِي الْأَكْثَرِ إِلَّا مِنْ بَابِ كَانَ أَوْ كَادَ أَوْ ظَنَّ . (انْظُرْ عَمْدَةَ الْمُحَافِظِ ١٣٦ / ١٣٨) .

قال : « ولا بدّ لـ « أن » المختلطة من أحد الحروف الأربعة ،
إذا دخلت على الأفعال ، وهى : قد ، وسوف ، والسين ،
وحرف النفى ، نحر : علمتُ أن قد خرجَ زيدٌ ، وأن سوف
يخرج ، وأن سيخرج ، وأن لم يخرج . »

٩٢ ق أقول : وإنما لا بدّ لـ « أن » المختلطة / من أحد الحروف الأربعة ، إذا
كانت داخلية على الأفعال ، وذلك للفرق بينها وبين أن الناصبة . ولم
يعكس لأن الزيادة بالمحذوف أولى .

* * *

{ حروف العطف }

(١ - الواو ، ٢ - الفاء ، ٣ - ثم ، ٤ - حتى)

قال : « وحروف العطف : الواو للجمع بلا ترتيب ، والفاء وثم له مع الترتيب ، وفى ثم تراخٍ دونَ الفاء ، وحتى بمعنى الفاية » .

أقول : هذه الحروف ثلاثة من أصناف الحروف ، وهى عشرة أحرف : أولها : الواو : (١) وهى للجمع بلا ترتيب ، أى تدلُّ على ثبوت الحكم

(٢) يرى ابن هشام أن الواو تنفرد عن أحرف العطف بخسة عشر حكماً :

١ - احتمال معطوفها للمعاني الثلاثة : الجمع ، والترتيب والتراخي .

٢ - اقترانها بإمّا ، نحو : ﴿ إمّا شاكراً وإمّا كفوراً ﴾ [الإنسان : ٢] .

٣ - اقترانها بلا إن سبقت بنفى ولم تقصد المعية ، ومنه : ﴿ وما أموالكم ولا أولادكم بالئى تقربكم عندنا زلفى ﴾ [سبا : ٣٧] .

٤ - اقترانها بلكن نحو : ﴿ ولكن رسول الله ﴾ [الأحزاب : ٤] .

٥ - عطف المفرد السببى على الأجنبي عند الاحتياج إلى الربط مثل : مروت برجل قائم

زيد وأخوه . ٦ - عطف المقدم على النيف نحو : أحد وعشرون .

٧ - عطف الصفات المفرقة مع اجتماع منوعتها كقوله :

هكمت ، وما بكى وجعل حزين على رعينٍ مطلوبٍ وبالى

٨ - عطف ما حقه التثنية أو الجمع نحو قول أبى نواس :

اقمنا بها يوماً ويوماً وثالثاً ويوماً له يوم الترحل خامس

٩ - عطف ما لا يستغنى عنه كاشتراك زيد وعمرو ، وتشاركها أم المتصلة فى نحو :

« سواء أقمّت أم قعدت ، فإنها عاظمه ما لا يستغنى عنه .

١٠ ، ١١ - عطف العام على الخاص ، وبالعكس : فالأول : نحو : ﴿ رب اغفر لى

ولوالدى ولن دَخل بيتى مزمناً وللمؤمنين وللمؤمنات ﴾ [نوح : ١٨] .

والثانى نحو : ﴿ وإذ أخذنا من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح ﴾ [الأحزاب : ٧]

وتشاركها فى هذا الحكم (حتى) نحو : « قدم الجميع حتى المشاة » .

١٢ - عطف عامل حذف وفى معموله على عامل آخر مذكور يجمعهما معنى واحد ،

كقوله :

١٠٦ س / للمعطوف / والمعطوف عليه مطلقاً ، لا مع الإشعار بالترتيب / أو
١٠٧ ل عدمه . نحو جاءني زيد وعمرو (168) ، أي اجتماعاً في المجيء مطلقاً .

وثانيها ، وثالثها : الفاء (*) وثم ، وهما للجمع أيضاً ، لكن مع
الترتيب ، نحو جاءني زيد وعمرو ، أو : ثم عمرو ، أي : اجتماعاً في
المجيء وكان مجيء عمرو بعد مجيء زيد ، والفرق بينهما أن في ثم
تراخياً دون الفاء (*) .

ورابعها : حتى : وهي أيضاً للجمع ، لكن (١١) مع معنى الغاية ، أي

= إذا ما الغايات برز يوماً وزيججن الحواجب والعيونا

أي وكحلن العيون ، والجامع بينهما التحسين .

١٣ - عطف الشيء على مرادفه ، نحو : ﴿ إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ ﴾
(يوسف ٨٦) .

١٤ - عطف المتقدم على متبوعه للضرورة ، كقوله :

أَلَا يَا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ
المشي : عليك السلام ورحمة الله .
عليك ورحمة الله السلام

١٥ - عطف المخفوض على الجرار كقوله تعالى : ﴿ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ ﴾
(المائدة ٦) فَيَمْنُ خَفَضَ الْأَرْجُلَ .

(*) يرى ابن هشام أن الفاء العاطفة تنفيد ثلاثة أمور :

١ - الترتيب ، وهو نوعان : معنوي نحو : « قام زيد وعمرو » ، وترتيب ذكرى وهو
عطف مفصل على مجمل ، نحو : ﴿ فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا ، فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ ﴾
(البقرة ٣٦) .

٢ - التعقيب ، وهو كل شيء ، نحو : دخلت البصرة فيفداد ، إذا لم تقم في البصرة
ولا بين البلدين -

٣ - الميية : وذلك غالباً في العاطفة جملة أو صفة فالأول نحو : ﴿ فَوَكَزَهُ مُوسَى
فَقَتْنَى عَلَيْهِ ﴾ (القصص ١٥) . والثاني نحو : ﴿ لَاكُلُوا مِنْ شَجَرٍ مِنْ زُتُومٍ فَسَالْتُونِ
مِنْهَا الْبَطْرُونَ فَسَارِبُونَ عَلَيْهِ مِنَ الْجَحِيمِ ﴾ (الواقعة ٥٢) .

(*) يرى ابن هشام أن ثم حرف عطف يقتضى ثلاثة أمور :

١ - التشريك في الحكم . ٢ - الترتيب . ٣ - المهلة

[انظر المعنى ص ١١٧ / ١١٨]

(١١) لكن : ليست في س وق ول .

يجب أن يكونَ مَعْطُوفُهَا جزءاً من المَعْطُوفِ عَلَيْهِ ، نحو : أَكَلْتُ السَّمَكَةَ
حَتَّى رَأَسِهَا ، وذلكَ لِيَفِيدَ : قُوَّةً : نحو مات الناسُ حَتَّى الأنبياءُ . فَإِنَّ
الأنبياءَ أَقْوَى من غيرهم .

أو ضعفاً : نحو قَدِمَ الحُجَّاجُ حَتَّى المشاةُ ، فَإِنَّ المشاةَ أضعفُ من
غيرهم ، فلا يجوزُ أن يُقالَ جاءني زيدٌ حَتَّى عمرو ، أو جاءني القومُ حَتَّى
البنغالُ : لانقفاء الجزئية .

{ ٥ - أو ، ٦ - إمّا }

قال : « وأَوْ ، وإمّا : لأحد السببين أو الأشياء ، ويقعان
في التَّحَرُّكِ والأَمْرِ والاستفهام » (١) .

أقول : « خامس (٢) حروف العطف وسادسها (أَوْ) و (إمّا) ،
وهما للدلالة على ثبوت الحكم لواحدٍ من الشيئين إذا كان المَعْطُوفُ متحدّاً
نحو جاءني زيدٌ أَوْ عمرو ، وجاءني إمّا زيدٌ وإمّا عمرو ، أى جاءني
أحدهما . أو لواحد الأشياء إذا كانَ المَعْطُوفُ (169) متكثراً : نحو
جاءني زيدٌ أو عمرو أو بكرٌ أو خالد ، وجاءني إمّا زيد وإمّا عمرو وإمّا
بكر ، أى جاءني أحدهما (*) .

(١) فى ط : والاستفهام والأمر . (٢) فى ط : الخامس من حروف .

(٣) قال السيوطى عن «أو» : قال التأخرين : هى مع ذلك «للك» نحو : «لينا
يوماً أو بعض يوم» { الكهف ١٩ } وللإيهام ، نحو : «وإنا وإياكم لعلى هدى أو فى
ضلال مبين» { سبأ ٢٤ } وللتخيير نحو انكع هنا أو اختها ، وللإباحة نحو : اقرأ فتها
أو نحرًا . وتأتى للتفصيل بعد الإجمال ، نحو : «قالوا كونوا هوداً أو نصارى
...» { البقرة ١٣٥ } . وللإضراب ، نحو قوله تعالى : «وأرسلناه إلى مائة ألف أو
يزيدون» { الصافات : ١١٧ } أى بل يزيدون . [ص ٢٤٧/٥] .

ويقع / أو وإمّا فى الخبر كما مرّ ، وفى الأمر نحو : جالس الحسن أو
ابن سيرين ، وخذ إمّا درهما وإمّا ديناراً ، وفى الاستفهام ، نحو : أَلْقِيَتْ
عبد الله أو أخاه ؟ وأَضَرَّتْ إمّا عبد الله ، وإمّا أخاه ؟ (*) .

{ ٧ - أم }

قال : « و » أم « نحوها ، غير أنها لا تقع إلا فى الاستفهام
متصلة ، وتقع فيه / وفى الخبر منقطعة ، نحو : أزيد عندك / أم عمرو ؟
١٧٠ س وإنها لإبيل أم شاة ؟ » ٩٣ ق

أقول : سابع (١) حروف العطف : أم ، وهى مثل أو وإمّا فى الدلالة
على ثبوت الحكم لأحد الشيئين ، أو الأشياء ، لكنها لا تقع إلا فى
الاستفهام حال كونها متصلة ، وتقع فيه وفى الخبر حال كونها منقطعة ،
يعنى أن أم على ضربين : متصلة ومنقطعة . فالمتصلة : هى التى تقع
بعد (٢) الاستفهام يليه مثل ما يلى أم من المفرد ، نحو : أزيد عندك أم
عمرو ؟ أو الجملة ، نحو : أضريت زيدا أم عمرا ؟

والمنقطعة : هى التى تقع إمّا بعد غير الاستفهام ، نحو : إنها لإبيل
أم شاة ، أو بعد استفهام لا يليه مثل (١٧٠) ما يلى أم ، نحو : أرايت
زيداً أم عمرا ؟ وهى فى معنى بل والهمزة ، فإن قولنا : أم شاة ، وأم
عمراً : معناه : بل أمى شاة ، بل أرايت عمراً . والهاء فى إنها للجنّة ،
كأن القائل رأى جنّة ظنّها إبلا فأخبر على ما ظنه ، ثم تيقن أنها ليست

(*) قال السيوطى : إن إمّا المبيوفة بثلاث تانى للمعاني الخمسة التى تانى لها « أو » :

١ - الشك ، نحو جاء إمّا زيد وإمّا عمرو . ٢ - الإيهام ، نحو : « وآخرون مُرَجَّحُونَ
لأمر الله إمّا يُعَذِّبُهُمْ وإمّا يتوب عليهم » (التوبة ١٠٦) .

٣ - التخيير ، نحو : « إمّا تعذب وإمّا أن تتخذ فيهم حسناً » (الكهف ٨٦) .

٤ - الإباحة ، نحو : اقرأ إمّا نقها ، وإمّا نحواً . ٥ - التفصيل ، نحو : « إمّا
شاكراً وإمّا كفوراً » (الإنسان ٣) .

(الجمع ٥/٢٥٢)

(١) فى ط : السابح من حروف . (٢) بعد : فى ط : فى .

بإبل / وتردّد في أنها شاة أم لا ، فاستأنف سؤالاً فقال أم شاة ؟ أي :
 بل أهى شاة ؟ والفرق بين ^(١) أو وأم أن السؤال بأو إنما يكون إذا لم
 يتحقق ثبوت الحكم لواحد من المعطوف والمعطوف عليه ، نحو : أزيد
 عندك أو عمرو ؟ فإنه إنما يصح إذا لم يعلم كون أحدهما عند المخاطب

وأما « أم » ، فإن السؤال بها إنما يكون إذا كان ثبوت الحكم معلوماً
 لأحدهما ، ويكون الغرض من السؤال ^(٢) التعيين نحو : أزيد عندك أم
 عمرو ، فإنه إنما يصح إذا كان كون ^(٣) أحدهما عند المخاطب معلوماً لا
 بعينه ، ويكون الغرض من السؤال التعيين ، (نحو : أزيد عندك أم
 عمرو) ^(٤) ، ولذلك يكون جواب « أو » بلا أو بنعم : لحصول الغرض
 بذلك ، ولا يكون جواب أم إلا بالتعيين ، والفرق بينهما وبين (إما) أن
 (إما) يجب أن يتقدمها إما أخرى بخلافهما (*)

{ ٨ - لا ، ٩ - بل ، ١٠ - لكن }

قال : (١٧١) « و » لا « لنفى ما وجب للأول نحو : /
 جاءنى زيد لا عمرو .
 و « بل » للإضراب عن الأول منفيّاً كان أو موجباً ، نحو :
 جاءنى زيد بل عمرو ، وما جاءنى بكر بل خالد .

(٢) من السؤال : ليست فى ل .

(١) بين : ليست فى س .

(٤) ما بين القوسين ليس فى ط .

(٣) كون : لست فى ل .

(*) قال الرماني : أم : من الحروف الهوامل : لأنها تدخل على الاسم والفعل ، تكون
 عديلة لألف الاستفهام ، وهى بمنزلة أى ، وذلك قولك : أزيد عندك أم عمرو ؟ والمعنى :
 أيهما عندك ؟ والجواب يكون بالتعيين ، وذلك أن تقول : زيد ، إن كان عندك زيد ، وعمرو
 إن كان عندك عمرو . وتكون عديلة لألف التسوية ، .. قال الله تعالى : ﴿ إن الذين كفروا
 سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون ﴾ (البقرة ٦) .

وأصل ألف الاستفهام التسوية ، لأنك إنما تستفهم لتستوى أنت ومن تستفهم فى العلم
 وتكون قطعاً تنذر « بل » مع الهمزة .. ومنه قوله تعالى : ﴿ أم يقولون افتراء ﴾ [يونس
 ٢٨ وروى ١٣ ، ٢٥] . والتقدير : بل يقولون افتراء .

(معانى الحروف ص ٧٠) .

و « لكن » للاستدراك وهي في عطف الجمل نظيرة بل ،
وفي عطف المفردات نظيرة لا .

أقول : ثامن حروف العطف وتامسها وعاشرها لا ويل ولكن . وهذه (١)
الثلاثة مشتركة في الدلالة على ثبوت الحكم لواحد من المعطوف
والمعطوف عليه على التعيين . ويفرق / كل واحد (٢) من الآخرين
بخاصة ، فلا تدل على نفى ما وجب (٣) للأول عن الثاني (٤) ، نحو :
جاءني زيد لا عمرو فقد (٥) نفيت المجيء الثابت لزيد عن (٦) عمرو .

و « بل » للإضراب / أي : للإعراض عن الكلام : الأول متفياً كان
ذلك الكلام أو موجباً .

أما الموجب فنحو جاءني زيد بل عمرو ، والمعنى بل جاءني عمرو ،
وما جاءني زيد ، فأعرضت عن الكلام الأول ؛ لكونه غلطاً .

وأما المنفى : فنحو : ما جاءني بكر بل خالد ، وهذا يحتمل الوجهين
: الأول : أن يكون المعنى : بل ما جاءني خالد ، وجاءني (٧) بكر ،
وحينئذ يكون الإضراب عن الفعل (172) مع حرف النفي ، والثاني أن
يكون المعنى : بل جاءني خالد وما جاءني بكر ، وحينئذ يكون الإضراب
عن الفعل دون حرف النفي ، فقول المصنف - رحمه الله تعالى - : ويل :
للإضراب ، يكون صحيحاً .

ولكن : للاستدراك .

والاستدراك : رفع توهم نشأ من الكلام المتقدم (٨) على لكن . وهي
في (٩) عطف الجمل نظيرة « بل » في الاستدراك فقط ، فإن بل مع
أنها تغيد الإضراب : تغيد الاستدراك أيضاً ، نحو : ما جاءني زيد لكن
عمرو جاء (١٠) ، وجاءني زيد ، لكن عمرو لم يجر .

- | | |
|---|---|
| (١) وهذه : ليست في س . | (٢) واحد ليست في س و ق . |
| (٣) ما : سقطت من س . | (٤) الثاني : ليست في س و ق . |
| (٥) فقد : ليست في س . | (٦) عن : سقطت من ل . |
| (٧) (في) ل : بل جاء بكر . | (٨) في ل و س : تقدم ، وفي ق كلام مقدم . |
| (٩) في : سقطت من ل . | |
| (١٠) في ط : لكن جاءني عمرو ، وفي س : لكن عمرو (فقط) . | |

(وهى) (١) فى عطف المفردات نقيضة (لا) : يعنى لا يعطف بها
المفرد على المفرد إلا إذا كان ما قبلها منفيًا (٢) ، فحيثئذ تكون نقيضة
(لا) ، نحو ما جاءنى زيد لكن عمرو ، أى لكن عمرو جاءنى (٣) ، فقد
أثبتت للشأنى ما نفيت عن الأول / ، على عكس لا ، وإنما لا يعطف بها
المفرد على المفرد إلا فيما كان ما (٤) قبلها منفيًا ليعلم المغايرة بين ما
قبلها وما بعدها ، فإنها يجب أن تقع بين كلامين مغايرين .

* * *

(١) فى الأصول : وفى عطف . والمعنى أن لكن فى عطف المفردات عكس لا .
(٢) فى غير ط : كان قبلها نفي .
(٣) فى ط : لكن بى معنى عمرو .
(٤) ما : لينت فى غير ط .

قال : « ولا » لنفى المستقبل والماضى بشرط التكرير
والأمر والدعاء ، نحو لا يفعل ، وقوله تعالى : ﴿ فلا صدق ﴾ / ١٥ ق
ولا صلى (١) وقد لا يتكرر ، نحو : لا فعل ولا تفعل ،
ويسمى النهي والأمر (٢) نحو : لا رعاك الله ، ويسمى
الدعاء (٣) .

أقول : وقوله : ويسمى النهي : معناه أن المثال المذكور ، أعنى : لا
تفعل : سمي نهياً ، إذ نفي الأمر نهى وقوله : لا تفعل : مثال لنفي
الماضى بلا تكرير ، وقد جاء فى الشعر أيضاً نحو : (٤)
وأى أمرسىء لا فعله

والباقي ظاهر .

قال : « ولا لنفى العام ، نحو / لا رجل فى الدار ولا
امرأة . ولغير العام : نحو لا رجل فيها ولا امرأة (٥) ، ولا
زيد فيها ولا عمرو » .

(١) الآية ٣١ من سورة التيامة . (٢) والأمر : زيادة فى س .

(٣) ما بين القوسين ليس فى ق .

(٤) هو لعبد المسيح ابن عسلة والشاهد فيه مجى لا لنفى الماضى ، وإنما الأصل فيها
نفي ما يتوقع حصوله .

(٥) يرى ابن هشام أن (لا) التى تاتى للنفي على خمسة أوجه :

١ - أن تكون عاملة عمل إن ، وذلك إن أريد بها نفي الجنس على سبيل التنصيص ..
ف قوله أرى الطبيب :

فلا ثوب مجذ غير ثوب ابن أحمد . على أحد إلا يلتزم مرقع
٢ - أن تكون عاملة عمل ليس ومثاله :

تعز فلا شىء على الأرض باقيا . ولا وزد عما قضى الله راقيا
٣ - أن تكون عاطفة ، ومثاله : جاء زيد لا عمرو .

٤ - أن تكون جواباً مناقضاً لنعم وهذه تحذف الجمل بعدها كثيراً ، يقال أجامك زيد ؟
فتقول « لا » والأصل : لا لم يجىء .

٥ - أن تكون غير ذلك ، فإن كان ما بعدها جملة اسمية صدرها معرفة أو نكرة ولم
تفعل فيها ، أو فعلاً ماضياً لفظاً وتقديراً ، وجب تكرارها .

[المعنى ص ٢٣٧ / ٢٤٢]

(٦) فى ل : زيادة : فيها نحو .

أقول : وقد يجىء لا (174) لنفى العام ، أى لتدلّ على نفي جنس مدخولها ، وهى التى تسمى : لا لنفى الجنس ، ولا تدخل إلا على النكرة (١) ، وقد يجىء لا لنفى غير العام ، أى لتدلّ على نفي فرد (٢) من (٣) جنس مدخولها ، وتدخل على المعرفة والنكرة . والأمثلة ظاهرة .

{ ٤ - لم ، ٥ - لما }

قال : « ولم ، ولما لنفى المضارع ، وقلب معناه إلى الماضى . وفى لما توقع وانتظار »

أقول : إذا قلت : لم يضرب ، أو لما يضرب زيد . كان معناه ما ضرب ، والفرق بينهما أن فى لما توقعاً وانتظاراً ، أى : أنها إنما تنفى فعلاً يتوقع وقوعه ويُنْتَظَرُ ، بخلاف لم .

{ ٦ - لن }

قال : « ولن نظيرة (لا) فى نفي المستقبل / ولكن على التأكيد . »

أقول : إذا أردت نفي المستقبل مطلقاً قلت : لا أضرب مثلاً ، وإذا أردت نفيه مع التأكيد قلت : لن أضرب . وفى بعض النسخ التأييد (٤) بدل قوله التأكيد .

واعلم أن مذهب الخليل أن أصل لن « لا أن » فحقت بحذف الهمزة والألف .

ومذهب الفراء أن ثونها مبدلة من الألف ، وأصلها عنده (٥) لا .

(١) فى س وق : النكرات . (٢) فى ل : مفرد

(٣) فى ل : من أفراد الجنس من جنس مدخولها .

(٤) فى س : التأكيد بدل قوله التأييد .

(٥) عنده : ليست فى ل ، وفى س : وأصلها لا عنده .

فأبدلت الألف نوناً فصار لن . ومذهب سيبويه وهو الأصح أنها حرفُ
برأسها (*) .

* * *

(*) قال سيبويه : فأما الخليل فزعم أنها : لا أن ، ولكنهم حذفوا لكثرتة في كلامهم
كما قالوا : وَيَكْلَهُ (يريدون وَيَأْ لَمْه) ، وكما قالوا يَوْمَئِذٍ ، وجعلت بمنزلة حرف واحد ،
كما جعلوا هَلْ بمنزلة حرف واحد ، فإنما هي هَلْ ولا . وأما غيره فزعم أنه ليس في لن زيادة
وليس من كلمتين ولكنها بمنزلة شيء على حرفين ليست فيه زيادة . وأنها في حروف
النصب بمنزلة لم في حروف الجزم ، في أنه ليس واحد من الحرفين زائداً ، ولو كانت على ما
يقول الخليل لما قلت أما زيد فلن أضرب ، لأن هذا اسم والفعل صلة ، فكأنه قال : أما زيد
فلا الضرب له ، (الكتاب جـ ٣ ص ٥)

{ حروف التنبيه }

قال : (175) « حروف التنبيه : ها : نحو : ها إن عمرًا بالهاب . / وأكثر دخولها على أسماء الإشارة والضمائر ،
نحو : هذا ، وهاتنا ، وهما أنت ، وهما أنا .

وأما ، وألا مُحَقَّقَان (١) ، نحو : أما إنك خارج ، وألا إن زيدا قائم » .

أقول : سُمِّيت هذه الحروف حروف التنبيه : لأن الغرض / من الإتيان بها في أول الكلام تنبيه المخاطب على الإصغاء إلى ما قاله المتكلم لئلا يفوت غرضه . وإنما كثر دخولها على أسماء الإشارة والضمائر لضعف دلالتها على مدلولهما (*) .

* * *

(١) مخفَّفان : زيادة في ط .

(*) قال الرماني : (ها) لها مرضعان : أحدهما : أن تكون حرف تنبيه . وذلك نحو قولك : هاإنذا ، جراها لمن قال لك : أين أنت ويقول الاثنان ها نحن أولاء ، ويقول الجميع ها نحن أولاء .. قال الله تعالى : ﴿ ها أنتم أولاء تحبونهم ولا يحبونكم ﴾ (آل عمران : ١١٩) ... وفي قولك ها معنى التنبيه ، ولذلك تنصب النكرة على الحال بعده ، نحو قولك تعالى : ﴿ هذا يعلى شيعا ﴾ (هود : ٧٢) إن شئت جعلت العامل في الحال معنى التنبيه ، وإن شئت معنى الإشارة . وبين ذلك أنك تقول : ها قائما ذا زيد .

والثاني : من مرضى (ها) أن تكرر أسما من أسماء الفعل ومعناه خذ .. ولغة ثانية وهي : أن تقول : هاك ، وهاكما ، وهاكم .

ولغة ثالثة أن تقول هاء للمذكر ، وهاء للمؤنث ، وهازما ، وهازم وهازن . قال تعالى : ﴿ هازم اقرموا كتابيه ﴾ (الحاقة : ١٩) ... [انظر معاني الحروف ٩٢/٩١] .

{ حروف النداء }

قال : « حروف النداء : يا ، وأيا ، وهيا للبعيد ، وأى والهمزة للقريب ، و (وا) للمندوب » .

أقول : المراد بالبعيد ^(١) هو البعيد حقيقة ، أو المنزّل بمنزلة كالنائم والساهى ، وإنما اختصّت الثلاثة بالبعيد ، لأنّ المنادى البعيد ، أو المنزّل بمنزلة ، يحتاج إلى تصويت أبلغ مما يحتاج إليه القريب ، والتصويت فى هذه الثلاثة أبلغ منه فى الآخرين فى ندائه .

واختصّت أى والهمزة بالقريب كمن ^(٢) بين يديك ، لأنّ رفع الصوت فى ندائه لا يكون مطلوباً ، وهما خاليتان عن رفع الصوت (176) . بعضُ يثلث القسمة فيقول « يا » أعمّ الحروف ، فتستعمل للقريب والبعيد ، وأيا وهيا للبعيد ، وأى والهمزة للقريب ، و « وا » للمندوب أى للتفجّع خاصّة ، وقد تقدّم معنى المندوب ، وإنما ذكرت « وا » فى حروف النداء لاشتراكهما فى إفادة التخصيص ، ولهذا / ذكر المندوب فى باب المنادى [فى الكافية] ^(٣) .

* * *

(٢) فى ن : كما .

(١) فى ط : من البعيد .

(٣) فى الكافية : زيادة فى ط .

قال الاسترهابزى فى شرح الكافية : وقد تنوب (وا) مقام (يا) فى النداء ، والمشهد استعمالها فى الندبة . وقد جا آ بهمزة بعد ألف ، وأى : بهمزة بعدها ألف بعدها ياء ساكنة ، [شرح الكافية ج ٢ ص ٢٨١] .

{ حروف التصديق }

{ ١ - نعم }

قال : « حروف التصديق : نعم لتصديق / الكلام المثبت والمنفى في الخبر والاستفهام ^(١) ، كقولك لمن قال : قام زيد ، أو لم يقم ؟ نعم . وكذلك إذا قال : أقام زيد ؟ ، أو ألم يقم زيد ؟ نعم » .

١١١

أقول : سُميت هذه الحروف حروف التصديق : لأن المتكلم بها يُصدق الخبر ^(٢) فيما أخبره ، وتسمى حروف الإيجاب أيضا .

{ ٢ - بلى }

قال : « بلى مختص بالخبر المنفى خبراً أو استفهاماً .

أقول : مثاله أن يقال : أما قام زيد ؟ أو ألم يقم زيد ؟ فيقال : بلى . أى : بلى قد قام ^(٣) .

{ ٣ - أجل ، ٤ - جبر }

قال : « وأجل وجبر : بالخبر نفياً أو إثباتاً » ^(٤) .

أقول : مثاله أن يقال : ما قام زيد أو قام زيد ؟ فيقال : أجل ، وجبر .

(١) في ق : المثبت في الخبر والمنفى . (٢) الخبر : ليست في س .

(٣) في س و ق : أى : بلى قام ، وفى ل : أى : قد قام .

(٤) قال الهروي : أجل : حرف جواب مثل نعم . تكون لتصديق الخبر ولتحقيق الطلب ، قال صاحب رصف المبانى : ولا تكون جواباً للنفى ولا للنهى . وقال غيره : أجل لتصديق الخبر ماضياً كان أو غيره ، مرجحاً أو غيره . ولا تجيء جواباً للاستفهام : قال بعضهم : وتختص بالخبر .

وعن الأخفش أنها تكون في الخبر والاستفهام ، إلا أنها في الخبر أحسن من نعم . ونعم في الاستفهام أحسن منها . (الجنى ص ٣٦٠ / ٣٦١) .

(٥ - إى)

قال : « وإى مختصاً بالقسم ، نعم : إى والله » .
أقول : معناه أن إى لا يستعمل إلا مع القسم مثل أن يقال : أقام
زيد؟ (177) فيقال : إى والله (١) .

* * *

(١) قال الهروى : إى : حرف بمعنى نعم ، يكون لتصديق مخبر ، أو إعلام مستخير ،
أو وعد طالب ، لكنه مختص بالقسم ، ونعم تكون فى القسم وغيره . كقوله تعالى : ﴿ قل
إى يدى ﴾ (يونس ٥٣) وإذا وليها وار القسم تعين إثبات يائها . وإذا حذف الحافض ،
لقيل : إى الله ، جاز فيه ثلاثة أوجه : الأول : حذف الياء ، والثانى : فتحها ، والثالث
إثباتها ساكنة ، ويختار الجمع بين الساكنين . (الجنى الدانى ص ٢٣٥) .

{ حروف الاستثناء }

قال : « حروف الاستثناء : إلا ، وحاشا ، وعدا ، وخلا » .
أقول : قد تقدم بيان ذلك فإن قيل كيف جعل هذه الحروف (١) مرة من
حروف / الإضافة ، وأخرى صنفاً برأسها . قلت ذلك لتعدد الاعتبارين
فيها .

٩٧ ن

{ حرفا الخطاب وما يلحقهما }

قال : « حرفا الخطاب : الكاف والتاء في : ذلك ، وأنت ،
ويلحقهما التثنية والجمع والتذكير والتأنيث ، كما يلحق
الضمائر » .

أقول : قد عرفت ذلك في أسماء الإشارة والمضمرات .

{ حروف الصلة ، أو : الزيادة }

قال : « حروف الصلة : إن ، في ما (٢) إن رأيت زيد /
وأن في نحو ﴿ فلما أن جاء البشير ﴾ (٣) ، وما في : حيثما ،
ومهما ، وأينما و ﴿ فيما رحمة من الله ﴾ (٤) ولا في (لئلا
يعلم) (٥) وفي (فلا أقسم) (٦) ومن في : ما جاءني من
أحد ، والهاء في ما زيد بقائم ، واللام في (ردئ لكم)
(٧) .

١٦٣ ن

(١) قد : ليست في ط .

(٢) في من : في نحو .

(٣) الآية ٩٦ من سورة يوسف .

(٤) الآية ١٥٩ من سورة آل عمران .

(٥) الآية ٢٩ من سورة الحديد .

(٦) الآية ٧٥ من سورة الواقعة ، ٢٨ من الحاقة ، ٤٠ من المارج .

(٧) الآية ٧٢ من سورة النمل .

أقول : هذه الحروف حروف الزيادة وتُعرَف بأن إسقاطها لا يخل بالمعنى الأصلي^(١) ، وتسمى حروف الصلة لأنه ربما يتوصل بها إلى استقامة الوزن والقافية . والمقابلة في النظم والسجع ، وفائدتها تأكيد المعنى المقصود من الكلام الداخلة هي عليه .

{ حرفا التفسير }

قال : « حرفا التفسير : أي : نحو : رَقِيَ : أي : صعد ، وأن : (178) في : ناديته أنْ قُمْ . ولا يجيء أنْ إلا بعد / ١١٢
الفعل في معنى القول . »

أقول : سميتا حرفي التفسير : لأنهما وسيلتان إلى تفسير مُبهم سبتهما ، كما فُسِّرَ بواسطة أي : رَقِيَ ، بصعد ، وبواسطة : أنْ ناديته ، بَقُمْ ، والمراد (من الفعل)^(٢) الذي في معنى القول مثلُ المناداة (*) .

{ الحرفان المصدريان }

قال : « الحرفان المصدريان : أنْ : كقولك : أعجبتني : أنْ خرج زيدٌ ، وأريد : أنْ تخرج : أي : خروجه ، وخروجك . »

و « ما » في قوله تعالى : ﴿ وضائق عليهم الأرض بما رحبت ﴾^(٣) أي برُحبتها .

أقول : سميتا مصدرين لأنهما تجعلان ما بعدهما في تأويل المصدر كما في الكتاب .

(٢) في ل : بالنعل .

(١) في س : بالمعنى المقصود .

(*) قال الهروي عن أي :

وتكون حرف تفسير ، كقول الشاعر :

وترمينني بالطرف ، أي : أنت مذنب وتقليتني ، لكن إياك لا أقلى

وهي أعم من أن المنفرة ، لأن « أي » تدخل على الجملة والمفرد ، وتقع بعد القول وغيره وذهب قوم إلى أن « أي » التفسيرية : اسم فعل ، معناه : « عوًا » أو « انهمرا » .

{ الجنى الداني ٢٣٤ }

(٣) الآية ١١٨ من سورة التوبة .

واعلم أن (أن) المفتوحة المثلثة من الحروف الصدرية أيضاً ؛ لأنها تجعل ما بعدها في تأويل المصدر كغيرها ، وقد أهمل المصنف ذكرها ، وكأنه نظر إلى / أنها مختصة بالجملة الاسمية (١) والمصدرية في الفعل أظهر.

* * *

(١) الاسمية : سقطت من م .

{ حروف التحضيض }

قال : « حروف التحضيض : لولا ، ولو ما ، وهلا ، وألا »
(١) : لدخل على الماضي والمستقبل ، نحو : هلا فعلت ، وألا
تفعل .

أقول : هذه الحروف إذا دخلت على الماضي تكون للرم (والتوبيخ
للمخاطب) (٢) على ترك الفعل (٣) ؛ فإذا (١٧٩) قلت : / هلا
أكرمت زيدا ، فقد أردت اللرم والتوبيخ للمخاطب على ترك إكرام زيد .
وإذا دخلت على المستقبل تكون للتحضيض ، أى : الحث عليه ، فإذا
قلت : هلا تقرأ القرآن (٤) ؛ يكون المراد حث المخاطب على القراءة ،
وسبب التسمية بحروف التحضيض ظاهر (٥) .

* * *

(١) الترتيب فى المخطوطات ليس واحداً .

(٢) ما بين القوسين : زيادة فى ط .

(٣) الفعل : زيادة فى ط .

(٤) القرآن : ليست فى س .

(٥) قال الهروى : لولا : حرف له قسان : الأول : أن يكون حرف امتناع لوجوب
بعضهم يقول : لوجود ... والثانى : أن تكون حرف تحضيض فتختص بالأنفعال وبليها
المضارع ، نحو : « فلولا تشكرون » [الرواية ٧٠] ، والماضى ، نحو : « فلولا تقرأ
من كل فرقة منهم طائفة » [التوبة ١٢٢] ، وقد يليها اسم معمول لفعل مؤخر ، نحو :
لولا زيدا ضربت » [الجنى ص ٦٠٥ / ٦٠٦] .

وقال : لو ما : حرف له قسان : أحدهما أن يكون حرف امتناع لوجوب
بالأسماء ، ويرتفع الاسم بعده بالابتداء ، نحو : لو ما زيد لأكرمتك .
الثانى : أن يكون حرف تحضيض ، فلا يليه إلا فعل ، أو معمول فعل [نفسه ٦٠٩] .
وقال : هلا : حرف تحضيض ، لا يليه إلا فعل ، أو معموله ، وذهب بعض النحويين إلى
جواز مجئ الجملة الابتدائية كقول الشاعر :

وننت ليلى أرمكت بشفاعه إلى ، فهلا نفس ليلى شفيها

[الجنى ص ٦١٢]

وقال : ألا حرف تحضيض لا عمل لها ، وهى مختصة بالأنفعال ، كسائر أحرف
التحضيض فلا يليها إلا فعل ، نحو : ألا فعلت ، أو معمول فعل ظاهر ، نحو : ألا زيدا
ضربت ، أو مضمرة ، نحو : ألا زيدا ضربته ..

.. قال بعضهم : وألا يحتمل أن يكون أصلها هلاً فاهدلت الهاء همزة .
وقال بعضهم ، الهاء فى هلا بدل من همزة ألا ، ولا يسع العكس ، لأن إبدال الهاء من
الهمزة أكثر من الهاء ، فالحمل على الأكثر أولى . [نفسه ص ٥٠٩] .

{ لولا ، ولو ما }

قال : « ولولا ، ولو ما ، تكونان أيضا لامتناع الشيء لوجود غيره ، فتختصان بالاسم ، نحو : لولا عليّ لهلك عمر » .

أقول : معناه : لكن ما هلك عمر ؛ لأنّ عليّاً كان موجوداً ، فلولا هنا لامتناع هلاك عمر لوجود عليّ . قيل : سبب هذا القول أنّ عمر رضي الله تعالى عنه أمر برجم الحامل . فقال له علي رضي الله (تعالى عنه) إنّ كانت الأمّ أذنبت فما ذنب الجنين ؟ فقال عمر : لولا عليّ لهلك عمر . وقيل : إنّ سائلاً دخل إلى النبي عليه السلام وأنشد شعراً ، فقال النبي ﷺ لعمر : اقطع لسانه ، / فذهب عمر رضي الله عنه ليقطع لسانه ، وآخرين فلقبه علي رضي الله عنه . فقال : ما تريد بهذا الرجل ؟ فقال عمر : أقطع لسانه ، فقال عليّ : أحسن إليه فإن الإحسان (180) / يقطع اللسان . فرجعا إلى النبي عليه الصلاة والسلام وقال له : أي شيء تعني بالقطع يا رسول الله ؟ فقال : الإحسان ؛ فقال عمر رضي الله عنه : ذلك .

(حرف التقريب)

قال : « حرفُ التقريبِ » قد « لتقريبِ الماضي إلى الحاضر : نحو : قد قامت الصلاة ، ولتقليل المضارع (١) : نحو : إكلوب قد يصدق ، (وإنَّ الجواد قد يَعْثُرُ) (٢) وفيها توبة وانتظار » .

أقول : معنى قد يصدق : أن صدقة قليل . وقوله : « وفيها توبة وانتظار » معناه أنها تدخل في خبر مَنْ يخبر المنتظرين (٣) بخبر ومتوقعيه : فإنَّ القائل : قد قامت الصلاة إنما يخبر به المنتظرين للصلاة والمتوقعين إخباراً بذلك » .

* * *

(١) في ل : ولتقليل في المستقبل . (٢) ما بين التوسين ليس في س و ل .

(٣) في ل : المنتظر .

{ حروف الاستقبال }

قال : « حروف الاستقبال : سَوْفَ وَالسَّيْنِ وَأَنْ وَلَنْ » .

أقول : سُمِّيَتْ هذه الحروف حروف الاستقبال لأنها تخصص المضارع المشترك بين الحال والاستقبال بالاستقبال .

* * *

(حرفا الاستفهام)

قال : « حرفا الاستفهام : الهمزة ، وهل . والهمزة أعمُ تصرُّفاً منه . (تقول : أزيد قائم ؟ أم : أقام زيد ؟ أم : أزيد قائم ؟ وهل قام زيد ؟ وهل زيد قائم ؟ ولا تقول : هل (181) زيد قام) (١) ويحذف عند الدلالة نحو : زيدٌ عندك أم عمرو ؟ . وللاستفهام صدرُ الكلام . »

- أقول : الهمزة أعمُ من جهة / التصرف من هل ، إذ كلُّ موضع تقع فيه هل يقع الهمزة ، من غير عكس ، فإنَّ الهمزة تستعمل مع أم المتصلة نحو : أزيد عندك أم عمرو ؟ دون هل . وتدخل على اسم / ١٦٦ منصوب بفعل مضمر ، نحو : أزيداً ضربته ؟ ، دون هل . وتدخل (٢) على المضارع إذا كان بمعنى اللوم والتوبيخ نحو أتضرب زيداً وهو أخوك ؟ دون هل ، وعلى الراو العاطفة ، وفائها ، وثم ، كقوله تعالى : ﴿ أَوْ كَلِمَا عَاهَدُوا عَهْدًا ﴾ (٣) و ﴿ أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا ﴾ (٤) . و ﴿ أَأَنْتُمْ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ ﴾ (٥) . دون هل ، والدليل في : زيد عندك أم عمرو ؟ على حذف الهمزة وجودُ أم المتصلة ، لأنَّ أم المتصلة لا تستعمل إلا مع الهمزة وإنما كان (٦) للاستفهام صدرُ الكلام لأنه يدلُّ على نوع من أنواع الكلام ، وكلُّ ما هو كذلك يكون له صدر الكلام .

* * *

(١) ما بين القوسين ليس في ل و ق .

(٢) الآية ١٠٠ من سورة البقرة .

(٣) الآية ٥١ من سورة يونس .

(٤) تدخل ليست في ق و ل .

(٥) الآية ١٨ من سورة السجدة .

(٦) في ل : يكون .

{ حرفا الشرط }

قال : « حرفا الشرط : « إن » للاستقبال وإن دخل على الماضي ، و « لو » للماضي وإن دخل على المستقبل » (١) .

أقول : مثالي « إن » نحو : إن ذهب زيد ذهبته معه ، (182) فإن المعنى : إن يذهب هو أذهب أنا معه .

ومثال « لو » نحو : لو يخرج زيد أخرجه معه ، فإن المعنى لو خرج هو (٢) لخرجه أنا معه .

قال : « ويجيء فعلا الشرط والجزاء مضارعين وماضيين ، أو أحدهما ماضيا والآخر مضارعا ، فإن كان الأول ماضيا والآخر مضارعا جاز رفعه وجزمه نحو : إن ضربتني أضربك ، وأضربك » (٣) .

أقول : للشرط والجزاء أربعة أحوال لأنهما : إما أن يكونا مضارعين نحو : إن تضربت أضرب ، والجزم واجب فيهما . ل ١٦٧

/ وإما أن يكونا ماضيين ، نحو : إن ضربت ضربت ، ولا جزم فيهما . وإما أن يكون الجزاء ماضيا والشرط مضارعا ، نحو : إن تضربت ضربت (وحينئذ) يجب الجزم في الشرط ويمتنع في الجزاء .

ل ١٠٠ وإما أن يكونا بالعكس ، نحو : إن ضربتني أضربك ، ويمتنع (حينئذ) الجزم في الشرط ، ويجوز / في الجزاء الجزم على القياس ، ويجوز الرفع لأن حرف الشرط لما لم يعمل في الشرط مع قرينه منه ، فإنه لا يعمل في الجزاء مع البعد بالطريق الأولى .

* * *

(٢) في ل : لو خرج زيد .

(١) في ل : على المضارع .
(٣) وأضربك : ليست في ل .

{ دخول الفاء على الجزاء }

قال : « وتدخل الفاء في الجزاء إذا لم يكن مستقبلاً ، أو ماضياً في معناه ، نحو : إن جئتني فأنت مكرم ، وإن تُكرِمني فقد أكرمتك أمس » .

(183) أقول : فقوله وتدخل الفاء في الجزاء : معناه يجب أن يدخل الفاء في الجزاء بشرطين ، وكذلك حكم الأمر والنهي ، نحو : إن أتاك زيد فأكرمه ، وإن ضربك عَصْرُو (١) فلا تكرم .

وإنما يجب دخول الفاء في هذه المواضع لامتناع تأثير الشرط في الجزاء إذا كان واحداً من هذه الأربعة ، فيجب دخول (٢) الفاء ليربط بالشرط ، وإنما قال : « إذا لم يكن مستقبلاً أو ماضياً في معناه » ؛ لأنه إذا كان مستقبلاً بأن يكون مضارعاً مثبتاً أو منفيّاً به « لا » يجوز الوجهان ، وإذا كان ماضياً في معناه يمتنع دخول الفاء .

وإنما قيّدنا جواز / الوجهين في المضارع المنفي بلا ؛ لأنه إذا كان منفيّاً بـلَنْ مثلاً يجب الفاء كقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ ﴾ (٣) .

واعلم أنه قد يقام « إذا » مقام الفاء كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْتَضُونَ ﴾ (٤) أي فهم يقتضون .

تحقيق ذلك أن « إذا » هذه للمفاجأة ؛ فهي في معنى فاجأت ، فالجزاء في الحقيقة فعل ماضٍ ، وإذا كان كذلك لم يحتج إلى الربط ، والتقدير : وإن تصيبهم سيئة (184) فاجأت زماناً قنوطهم .

قال : « وتزاد عليها ما للتأكيد ولها صدر الكلام ولا تدخل إلا على الفعل » .

أقول : مثال ذلك قوله تعالى : ﴿ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى ﴾ (٥) ،

(١) دخول : ليست في ل .

(٢) الآية ٣٦ من سورة الروم .

(١) في ط : يكرم .

(٣) الآية ٨٥ من سورة آل عمران .

(٥) الآية ٣٨ من سورة البقرة .

وسبب صدرارتها ما ذكرنا في الاستفهام ، ولا تدخل إلا على الفعل ؛
لأنَّ الشرط يجب أن يكون فعلاً ، فإن كان ملفوظاً فذاك ، وإلا يجب أن
يقدر كقوله تعالى : ﴿ وإن أحد من المشركين استجارك ﴾ ^(١) و ﴿ قل لو
أنتم تملكون ﴾ ^(٢) فإنَّ التقدير وإن / استجارك أحدٌ ، وقل لو تملكون
أنتم .

* * *

(١) الآية ٦ من سورة التوبة .

(٢) الآية ١٠٠ من سورة الاسراء .

{ إِذَنْ }

قال : « وإذن : جوابٌ وجزاء وعملها في فعل مستقبل غير مُعتمد على ما قبلها وتلغيبها إذا كان الفعل حالا ، كقولك ، لمن حدثك : إذن / أهلك كاذبا .

أو معتمداً على ما قبلها ، نحو : أنا إذن أكرمك .

أقول : إذن من نواصب المضارع وهو جوابٌ وجزاء ، أى : تقع في كلام من يجيب متكلما ويخبره بجزائه على فعله الذي دلّ عليه كلامه كقولك لمن قال : أنا آتيك : إذن أكرمك فإن قولك : إذن أكرمك : جوابٌ لقائل : أنا آتيك ، ودليلٌ على جزاء فعله أعنى : أكرامك إيّاه ، وباقي الكلام على إذن قد قرّرناه عند تقريرنا نواصب (185) الفعل (١) المضارع لما كان ألتيق هناك .

{ حرف التعليل : كى }

قال : حرف التعليل كى نحو جنتك كى تكريمى .

أقول : قد ذكر في بعض النسخ لام التعليل هنا أيضا وشرحها بعضُ الشّارحين وذلك توفهم : لأنّ لامَ الجارة إذا استعملتْ بمعنى كى ، فلا تكون مستقلة بنفسها في التعليل ، ولذلك لم يذكرها المصنف في المفصل ، وفي الأتمّودج أدرجها المحرّفون .

{ حرف الردع كلاً }

قال : « حرف الردع كلاً ، تقول لمن قال : فلان يهغضك :

كلأ ، أى : ارتدع » .

أقول : الردع الزجر وارتدع أى امتنع .

(١) الفعل : ليست في ل و ق .

(اللامات) (١٠)

(١ - لام التعريف)

قال : « واللامات : لام التعريف ، نحو : المرء بأصغره ،
وفعل الرجل كذا ، الأول للجنس ، والثانية للعهد » .
أقول : اللامات ثلاثة أقسام : ساكنة ، ومفتوحة ، ومكسورة .

(١٠) ذكر الرماني اثنا عشر صنفاً من اللامات .

١ - لام الابتداء ، نحو : لزيد خير منك . ٢ - لام القسم .

٣ - لام الإضافة : لزيد مال . ٤ - لام التعريف .

٥ - اللام الأصلية .

٦ - اللام الزائدة كقوله : لما أغفلت شكرك أى : ما أغفلت شكرك .

٧ - ولام الاستغاثة : نحو قوله :

يا لهكر أنشروا لى كلها يا لهكر أين أين الفرار ؟

٨ - لام الكتابة ، نحو : لهم . وله . وأصلها الأضافة ، وحكمها الفتح .

٩ - لام كى : نحو قوله تعالى : ﴿ ليغفر لك الله ﴾ (النجى : ٢) أى كى يغفر لك

الله .

١٠ - لام المجرد : كقوله عز وجل : ﴿ ما كان الله ليذر المؤمنين على ما أنتم عليه ﴾

آل عمران : ١٧٩ .

١١ - لام العاقبة ومنها قوله تعالى : ﴿ فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدواً وحزناً ﴾

(القصص : ٨) .

١٢ - لام الأمر : [معانى الحروف ١٤١/١٤٢] .

وقد ذكر المصنف والشارح هذه اللامات فى مواضع مختلفة فى الكتاب .

أما الساكنة : فواحدة (١) والمفتوحة أربعة ، والمسكورة / واحدة أيضا
فلام التعريف : إما للجنس ، نحو : المرء بأصغريه أى حقيقة المرء ،
أعنى تبيين معانيه ، وتقومها إنما يتحقق بالأصغرين وهما : القلب ،
واللسان ؛ لأن أحديهما منشأ المعانى ، والآخر مظهرها .

وإما للعهد : نحو : فعل الرجل ، أى : الرجل (186) المعهود
والهمزة عند سيبويه للوصل ، ولذلك تسقط فى الدرّج (٢) ، وقال الخليل :
إنّ الهمزة واللام تفيدان معنى التعريف ، فالهمزة قطعية ، والسقوط فى
الدرّج إنما هو للخفة فإنه (٣) / كثير الاستعمال (٤) .

{ ٢ - لام القسم }

قال : « ولام القسم ، فى : والله لأفعلن » والموطئة له ،
فى نحو : والله لئن أكرمتنى لأكرمنك » .

أقول : لام القسم هى التى تدخل على جوابه ، واللام الموطئة له هى
التي تدخل على حرف شرط تقدّمه قسم لفظاً كما فى الكتاب ، أو تقديراً
كما فى قوله تعالى : « لئن أخرجوا لا يخرجون معهم » (٥) فإنّ التقدير
والله لئن أخرجوا .

وسُميت الموطئة ، أى : المهيئة من قولهم : وطئته ، أى : هيأته ؛
لتهيئها الجواب للقسم ؛ ودلالتها على أنّه له لا للشرط .

(١) فى ل و ق : الساكنة واحدة . (٢) الدرّج : أى عند الوصل .

(٣) فى ط و ق : فإنّها .

(٤) قال الخليل : وأما ألف التعريف ، مثل قولك : النساء ، والمرأة والرجل ، والفرس
رسى ألف التعريف ، لأنك تدخله مع اللام فى أول الاسم النكرة فيصير ذلك الاسم معرفة .

(الجمل فى النحر ص ٢٤١)

(٥) الآية ١٢ من سورة الحشر .

(٣ - لام جواب لو)

قال : « ولام جواب لو ، ولولا ويجوز حذفها » .

أقول : مثاله : قوله تعالى : ﴿ لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا ﴾ (١) وقوله : ﴿ فلولا فضل الله عليكم ورحمته لكنتم من الخاسرين ﴾ (٢) / وهى بمنزلة الفاء فى جواب إن لربطه بالشرط .
ويجوز حذفها إذا علمت كقوله تعالى : ﴿ لو نشاء جعلناء أجاا ﴾ (٣) أى لجعلناء .

(لام الأمر)

قال : « ولام الأمر : وتُسَكِّن (187) عند واو العطف وقائه .

أقول : مثاله قوله تعالى : ﴿ قُلِيسْتَجِيبُوا لى وَلْيُؤْمِنُوا بى ﴾ (٤) .

قال : « ولام الابتداء : فى لزيد قائم وإنه ليذهب »

أقول : فائدتها : تأكيد مضمون الجملة التى دخلت عليها ، وتلك الجملة إما اسمية ، نحو : لزيد قائم ، أو فعلية وفعلها مضارع ، نحو : إنه ليذهب .

(تاء التانيث)

قال : « تاء التانيث الساكنة : هى التى لحقت أواخر الأفعال الماضية ، كضربت ، (وأكرمت ، ودخرجت) (٥) للإيذان من أول الأمر بأن الفاعل مؤنث .

ويتحرك بالكسر عند ملاقات الساكن ، نحو : قد قامت الصلاة » (٦) .

أقول : إنما سُكِّنَتْ لأنها مبنية ، والأصل فى البناء السكون .

(١) الآية ٢٢ من سورة الأنبياء .

(٢) الآية ٦٤ من سورة البقرة .

(٣) الآية ١٨٦ من سورة البقرة .

(٤) قوله : نحو : قد قامت الصلاة : زيادة فى ط .

(٥) ما بين القوسين : زيادة فى ط .

{ النون المؤكدة }

قال : « النون المؤكدة لا يؤكّد بها إلا المستقبل الذي فيه معنى الطلب » .

أقول : إنّما اشترط الطلب في مدخولها لأنّ التأكيد إنّما يناسب كلاماً يتوصّل به إلى تحصيل المطلوب ، وإنّما اشترط الاستقبال : لأنّ الطلب لا يكون إلا فيه ، فلا يؤكّد بها الماضي والحال ، بل يؤكّد بها (١) المستقبل والأمر والنهي والاستفهام والتمنى والعرض ، نحو : والله (188) لأفعلن ، وأضربن ، ولا تخرجن ، وهل / تذهبن وألا تنزلن ، وليتك ترجعن .

ل ١٧٢

قال : « والحنيفة تقع / حيث تقع الثقيلة إلا في فعل الاثنين ، وجماعة المؤنث (٢) لاجتماع الساكنين على غير هذا » .

ن ١٠٣

أقول : هذه النون إمّا خفيفة ساكنة أو ثقيلة مفتوحة مشددة (٣) وتقام مباحثهما مذكورة في التصريف وقد شرحناها في شرحه .

{ هاء السكت }

قال : « هاء السكت تزداد في كل متحرك حركته غير إعرابية للوقوف خاصّة ، نحو : لُحّة ، وحيهْلَة (٤) ، وماليّة ، وسلطانيّة .

ولا تكون إلا ساكنة وتحريكها لحن » .

أقول : « إنّما خصّت هذه الهاء بالمبنى لأن الحاجة إلى بيان حركة المبنى أشدّ منها إلى بيان حركة المعرب : لأنّ الإعراب (٥) يدلّ عليه

(٢) في ط : النساء .

(٤) هيله : ليست في ل .

(١) بها : ليست في ل .

(٣) في ل : أو مشددة (فقط) .

(٥) في ط : إعراب المعرب .

ما قبله بخلاف البناء . واختصت بحالة الوقف لأن انتفاء الحركة إننا هو فيها (*) .

{ تنبيه }

اعلم أن المصنف لم يذكر بعض أصناف الحروف : كالتنوين ، وألفى التانيث ، وتائه المتحركة ، وشين الوقف وسينه ، وحروف الإنكار ، وحروف التذكير . فكأنه اقتصر في التنوين على ما ذكر عند ذكر خواص (189) الاسم ، وفي ألفى التانيث وتائه على ما ذكر في المؤنث ، وتركوا البراقى لقلة فائدتها ، ومع ذلك فلا بأس أن نشير إليها بما يليق كتابنا من البيان فأقول :

{ التنوين }

التنوين / على خمسة أقسام :

١٠

تنوين تمكّن : وهو الذى يدل على تمكّن مدخوله فى الاسمىة كزيد .
وتنوين التنكير : وهو الذى يفرّق بين المعرفة والنكرة ، كصه وصه .
وتنوين المقابلة : وهو الذى يقابل نون جمع المذكر السالم كعسلما .
وتنوين العوض : وهو الذى يُعوضُ عن المضاف إليه كيومئذ ، فإن أصله يوم إذا كان ، فأسقطت الجملة ، وعوّض عنها التنوين .

(*) قال البروى : وتلحق هاء السكت أيضا بعد ألف التثنية ، ونحوها . كقولك : وازيدا . ولا تثبت وصلاً إلا فى ضرورة شعر ، وإننا أثبتنا القراء وصلوا فى بعض المواضع اتباعاً لرسم المصحف .

ولحاق هذه الهاء ليس بواجب إلا فى موضعين : أحدهما : ما بقى من الأفعال المعتلة على أصل واحد ، نحر : عة ، ولم يعم .

والثانى : ما ، الاستفهامية إذا أجرت بإضافة اسم ، نحر : قراءة مة .

(الجنى الدانى ص ١٥٢)

وتنوين التَّزْنِم : وهو الذى يُجْعَل مكانَ حرف المدِّ فى القرائى كما فى قول الشاعر (١) :

أَقْلَى اللُّومِ عَاذِلٌ وَعَتَاهِنُ فقولى إن أصبْتُ لَقَدْ أَصَاهِنُ

والمعنى يا عاذلة ألقى لومى وعتابى وصَوِّبْنِى فِيمَا أَفْعَل .

{ شين الوقف وسينه }

رشين الوقف وسينه : شين معجمه عند تميم وسين / مهملة عند بكر تلحق كاف المؤنث فى الوقف نحو اكرمتكش ومررت بكش معجمة أو مهملة ويسمى (190) شين الكشكة أو سينها . وحكى (٢) عن معاوية رضى الله عنه أنه قال يوماً : من أفصح الناس ؟ فقام رجلٌ من الفصحاء وقال : قومٌ تباعدوا عن قرأتية العراق ، وتيامنوا عن كشكة تميم ، وتباسروا عن كسكة بكر ، ليست فيهم غممة قضاة ، ولا طنطمانية حمير ، فقال معاوية / : فمن هم ؟ قال : قومك . فالكشكة والكسكة إلحاق الشين والسین بالكاف ، وبكر ، وقضاة بالقاف المضرومة ، وحمير ثلاث قبائل ، والقراتية بضم الفاء وتشديد الباء لغدة أهل العراق ، والغممة على وزن زلزله عدم تبين الكلام ، والطنطمانية بضم الطائين . وتشديد الباء تشبيه الكلام بكلام العجم .

{ حروف الإنكار }

وحروف الإنكار : زيادة تلحق آخر الكلمة فى الاستفهام ، كقولك لمن قال : قدم زيد ، أزيدية بضم الدال وكسر النون وسكون الياء والهاء .

(١) سبيرة ٢/٢١٨ ، الإنصاف ٢/٦٥٥ ، الخزانة ١/٦٩ ، شرح الفصل ٤/١٥ مع الهوامع ٤/٤٠٧ ، شرح التسهيل ١/٣ والمصانص ١/١٧١ .

والبيت فى ديوان جرير مطلع قصيدته البائية من بحر الوافر ولا شاهد فيه ، ولم يشر المحققون الذين خرجوا الشاهد لذلك . والبيت مع ما يليه فى الديوان ص ٦٤ .

ألقى اللوم عاذل وعتابها وقولى إن أصبت لقد أصابها
أبدك ما تذكر أهل نجد وجيا طال ما انتظروا إياها

منكراً لقدمه ، إذا كان قليلَ السفر . وبخلاف قدمه إذا كان كثيرَ السفر
ركقولك لمن قال : غلبني الأميرُ ، الأميرُوهُ بـد الهمزة وضمّ الراء وسكون
الراء والهاء (191) مستهزأ به ، ومنكراً لتعجبهِ من أن يغلبه الأميرُ .

{ حروف التذكّر }

وحروف التذكير : مدةٌ تزداد على آخر كل كلمة يقف المتكلمُ عليها
ليتذكّر ما يتكلم به بعدها ، مثل أن يقول الرجلُ في نحو : قال ، ويقولُ
ومن العام : قالا ، ويقولوا ، ومن العامى ، إذا لم يتذكّر ولم يُرد أن
يقطع كلامه .

* * *

{ ختام }

والآن جاز إن أردنا أن نقطع كلامنا على تأليف الأبواب ، إذ وثقنا الله
 ل ١٧٥ لإيجاز ما وعدنا / في صدر الكتاب . والمؤمل من يعثر / على خلل فيه
 أن يصلحه بكرمه ، ويعصمني عن لومه ، فيه ، فإني بأرض التأليف
 ق ١٠٧ فيها كإيجاد المتنوع بالذات ، والتصنيف فيها لا يوجد إلا طيف منه في
 السئات ، وذلك لأنه شأن أسس على الاستعداد ، وأنى يتسنى الترقى
 فيه لمن اهتلى بشر صفة الأضداد ، عصنا الله من شرورهم ، ورد إليهم
 بلطفه كيد فجورهم .. آمين .

والحمد لله على التمام .

(تم الكتاب بعون الله الملك الوهاب . قد وقع الفراغ من تحرير هذه
 النسخة الشريفة المباركة في شهر جمادى الأولى ، في يوم سبت وفي وقت
 العشاء وفي سنة ٩٧ هـ الفقير : محمد بن حسين عفا عنهما) (١) .

(وقد وقع الفراغ من تحرير هذا النموذج للزمخشري في شهر جمادى
 الآخر قرب الفجر في يوم الاثنين سنة أربع وسبعون وألف) (٢) .

* * *

(١) وحكى : زائدة في ط .

(٢) ما بين القوسين خاتمة ل .

(٣) ما بين القوسين خاتمة ق .

أولاً : فهرست الآيات القرآنية

الصفحة	الآية	رقم الآية	السورة
٢٨	« فَإِنَّمَا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى »	٣٨	٢ - البقرة
	« فَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَكُنْتُمْ مِنَ الْخَاسِرِينَ »	٦٤	
٢١.		١٠٠	
٢.٣	« أَوْكَلِمَةً عَاهَدُوا عَهْدًا »	١٨٦	
٢١.	« فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي »	١٩٥	
١٦.	« وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ »	٨٥	٣ - آل عمران
٢.٥	« وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ »	١٥٩	
١٩٦	« فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ »	٦٤	٥ - المائدة
١.٨	« وَقَالَتِ الْيَهُودُ يُدْعِي اللَّهُ مَغْلُوبَةً »	١٥٥	٧ - الأعراف
١٧٥	« وَاخْتَارَ مُوسَى تَزْوِجَهُ »	١٧٧	
١٥٨	« سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمَ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا »	٦	التوبة
٢.٦	« وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ »	١١٨	
١٩٧	« وَضَاعَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ »	٥١	١٠ - يونس
٢.٣	« أَأَنْتُمْ إِذَا مَا رَقِعَ أَنْتُمْ بِهِ »	١٢	١٢ - يوسف
٤٦	« يَوْسُفُ أَعْرَضَ عَنْ هَذَا »	١٨	
٣٣	« فَضْضِرَ جَمِيلٌ »	٣١	
٥٩	« مَا هَذَا بَشَرًا »	٨٢	
٦٤	« وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ »	٩٦	
١٩٦	« فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ »	١٠١	
٤٦	« فَاطْرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ »	١٠٨	
١.٧	« قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي »	٢٦	١٣ - الرعد
٨٥	« اللَّهُ يَنْظُرُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ »	٩٦	١٧ - الإسراء
١٦٦	« كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا »	١٠٠	
٢.٦	« قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَعْلَمُونَ »	١٨	١٨ - الكهف
١٢٧	« وَكَلْبِهِمْ بِاسْطٍ ذَرَاعِيهِ بِالْوَصِيدِ »	٨١	٢ - طه
١٣٩	« وَلَا تَطْفَرُوا فِيهِ فَيَحْمِلَ عَلَيْكُمْ غَضَبِي »	٢٢	٢١ - الأنبياء
٢١.	« لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا »	٨١	
١.٨	« وَلَسُلَيْمَانَ الرِّيحَ عَاصِفَةً »	٣٠	٢٢ - الحج
١٦٢	« فَاجْتَبُوا الرَّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ »	٦١	٢٦ - الشعراء
١.٧	« وَبَرَزَتْ الْجَحِيمُ »		

١٩٦	« رَدِّفْ لَكُمْ »	٧٢	٢٧ - النمل
٨٩	« لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ »	٤	٣٠ - الروم
	« وَإِنْ تَصْبِهِمْ سَبَّةً بِمَا قَدِمْتَ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ		
٢٠٥	يَقْتَضُونَ »	٢٦	
	« أَتَمَنَّ كَانَ مَرْبِيًا »	١٨	٣٢ - السجدة
٦١	« بَلْ مُكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ »	٢٣	٢٤ - سبأ
١٦٠	« وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا »	٢٨	٤٨ - الفتح
٨٨	« أَيْانَ يَوْمِ الدِّينِ »	١٢	٥١ - الفاريات
١٠٧	« وَالسَّمَاءِ بِشَاقِمًا »	٤٧	
١٠٧	« وَالْأَرْضِ فَرَنًا »	٤٨	
١٥٦	« وَالْأَرْضِ فَرَنًا فَتَنَعِ الْمَاهِدُونَ »	٤٨	
١٠٧	« هَذِهِ النَّارُ الَّتِي »	١٤	٥٢ - الطور
١١٠	« كَانَهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مَنْقَعَرٍ »	٢٠	٥٤ - القمر
٢١٠	« لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أَجَاجًا »	٧	٥٦ - الواقعة
١٩٦	« فَلَا أَقْسِمُ »	٧٥	
١٩٦	« لَنَلَّا يَعْلَمُ »	٢٩	٥٧ - الحديد
٥٩	« مَا هُنَّ أَمْهَاتُهُمْ »	٢	٥٨ - المجادلة
٢٠٩	« لَنُنْ أَخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ »	١٢	٥٩ - الحشر
٦٧	« فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا »	٤٠	٦٦ - التحريم
١١٠	« كَانَهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَارِيَةٍ »	٧	٦٩ - الحاقة
١٩٦	« فَلَا أَقْسِمُ »	٣٨	
١٩٦	« فَلَا أَقْسِمُ »	٤٠	٧٠ - المعارج
١٨٩	« فَلَا صَدَقَ وَلَا صُلِيَ »	٣١	٧٥ - القيامة
٢٣	« وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلًا وَأَغْلَالًا »	٤	٧٦ - الإنسان
١٠٧	« وَبُرُزَّتِ الْجَحِيمُ »	٣٦	٧٩ - الزمرات
١٠٨	« إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ »	١	٨٤ - الإنشقاق
١٠٧	« وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ »	١	٨٥ - البروج
١٠٧	« فِيهَا عَيْنٌ جَارِيَةٌ »	١٢	٨٨ - الفاشية
٨٨	« وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى »	١	٩٢ - الليل
٧٥	« لَنَسْفَعًا بِالنَّاصَةِ ، نَاصِبَةٍ كَازِبَةٍ »	١٥	٩٦ - الملق
١٠٧	« وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَنْفَالَهَا »		٩٩ - الزلزلة

فهرس الشواهد الشعرية

١ - أتَهَجُرُ ليلي بالفراق حبيبها وما كادَ نفساً بالفراق تطيب

(بحر الطويل - القائل : أعشى همدان وآخرون ص ٥٣) .

٢ - فساعَ لى الشراب وكنت قبلاً أكادُ أغصّ بالماءِ الفرات

(بحر الوافر - القائل : يزيد بن الصعق ص ٨٩) .

٣ - وأى أمر سئ لا فعله

(بحر الرجز - القائل : عبد المسيح بن عسلة ، شهاب بن العيف ص ١٨٩) .

٤ - ونحرُ مشرقِ اللون كأنْ ثدياً حُفَّان

(بحر الهزج - ص ١٧٩)

٥ - ألقى اللومَ عاذلَ والعتابن وقولي إنْ أصبتُ لقد أصابن

(بحر الوافر - القائل : جرير ص ٢١٣) .

* * *

مصادر التحقيق

- ١ - ارتشاف الضرب من لسان العرب ، أبو حيان الأندلسي ، تحقيق الدكتور مصطفى أحمد النحاس ، مصر .
- ٢ - الأشباه والنظائر في النحو ، السيوطي ، دار الكتب العلمية بيروت ، ١٩٨٤ م .
- ٣ - الأصول في النحو ، ابن السراج ، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة بيروت ١٩٨٨ م .
- ٤ - إعراب القرآن المنسوب للزجاج ، تحقيق إبراهيم الإبياري ، دار الكتاب اللبناني - بيروت ، ١٩٨٦ م .
- ٥ - الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، ابن الأنباري النحوي ، تصحيح محمد محيي الدين ، المكتبة العصرية بيروت ١٩٨٧ م .
- ٦ - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ابن هشام الأنصاري ، مكتبة الآداب بمصر .
- ٧ - الإيضاح في علل النحو ، أبو القاسم الزجاجي ، تحقيق الدكتور مازن المبارك ، دار النفائس بيروت ١٩٨٦ م .
- ٨ - بغية الرعاة ، السيوطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية بيروت .
- ٩ - البيان في غريب إعراب القرآن ، أبو البركات ابن الأنباري ، تحقيق دكتور طه عبد الحميد ، مراجعة مصطفى السقا ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٠ م .
- ١٠ - التبيان في إعراب القرآن ، أبو البقاء العكبري ، تحقيق علي محمد البجاري ، مكتبة عيسى البابي الحلبي بمصر .

١١ - تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، ابن مالك ، تحقيق
كامل بركات ، المؤسسة المصرية العامة ١٩٦٧ م .

١٢ - الجنى الدانى فى حروف المعانى ، الحسن بن قاسم المرادى
تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، ومحمد نديم فاضل ، دار الآفاق ببيروت
١٩٨٣ م .

١٣ - خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، عبد القادر البغدادي
تحقيق عبد السلام هارون ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٩ م .

١٤ - الخصائص ، أبو الفتح بن جنى ، تحقيق محمد على النجار
مصر .

١٥ - شذرات الذهب فى أخبار من ذهب ، ابن العماد الحنبل ، د
الفكر ١٩٧٩ م .

١٦ - شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، مكتبة عيسى الباب
الحنبل ، بمصر .

١٧ - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تصحيح محمد محيى
الدين ، مكتبة صبيح القاهرة ، ١٩٧٥ م .

١٨ - شرح التسهيل ، ابن مالك ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد
مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٧٤ م .

١٩ - شرح جمل الزجاجى - الشرح الكبير ، ابن عصفور ، تحقيق
صاحب أبو جناح - إحياء التراث الإسلامى بالعراق ١٩٨٠ م .

٢٠ - شرح شذور الذهب فى معرفة كلام العرب ، ابن هشام الأنصارى
المصرى ، تصحيح محمد محيى الدين ، مصر .

٢١ - شرح عيون الإعراب ، المجاشع ، تحقيق الدكتور عبد الفتاح
سليم ، دار المعارف بمصر ١٩٨٨ م .

٢٢ - شرح قطر الندى وبل الصدى ، ابن هشام الأنصارى المصرى

تصحيح محمد محيي الدين المكتبة التجارية بمصر ١٩٦٣ م .

٢٣ - شرح المفصل ، ابن يعيش النحوى ، عالم الكتب بيروت .

٢٤ - عمدة الحافظ وعدة اللافظ ، ابن مالك ، تحقيق دكتور عبد

المنعم هريدى ، مصر .

٢٥ - كتاب أسرار العربية ، ابن الأنبارى ، تحقيق محمد بهجة

البيطار ، مطبوعات المجمع العلمى العربى بدمشق .

٢٦ - كتاب الجمل فى النحو ، الخليل بن أحمد الفراهيدى ، تحقيق

الدكتور فخر الدين قباوة ، مؤسسة الرسالة بيروت ١٩٨٥ م .

٢٧ - كتاب الكافية فى النحو ، ابن الحاجب ، شرح الاسترأبادى ،

دار الكتب العلمية لبنان ١٩٨٥ م .

٢٨ - الكتاب ، كتاب سيبويه ، أبى بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ،

تحقيق عبد السلام هارون ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧ م .

٢٩ - كتاب معانى الحروف ، الرمانى ، تحقيق دكتور عبد الفتاح

إسماعيل شلبى ، دار نهضة مصر .

٣٠ - كتاب المقتصد فى شرح الإيضاح ، عبد القاهر الجرجانى ،

تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان ، دار الرشيد بالعراق ، ١٩٨٢ .

٣١ - كشف اصطلاحات الفنون ، التهانونى ، تحقيق الدكتور لطفى

عبد البديع ، الهيئة المصرية العامة للكتاب بمصر .

٣٢ - كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون ، حاجى خليفة ، طبعة

القسطنطينية .

٣٣ - كشف المشكل فى النحو ، على بن سليمان الحيدرة اليمنى ،

تحقيق الدكتور هادى عطية مطر ، إحياء التراث الإسلامى بالعراق ،

١٩٨٤ م .

٣٤ - لسان العرب ، ابن منظور ، طبع دار المعارف بمصر .

- ٣٥ - اللّمع في العربية ، ابن جنى ، تحقيق حامد عبد المؤمن ، عالم الكتب بيروت ١٩٨٥ م .
- ٣٦ - مشكل إعراب القرآن ، مكى بن أبى طالب ، تحقيق الدكتور صالح الضامن ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٩٨٤ م .
- ٣٧ - مغنى اللبيب عن كتب الأعراب ، ابن هشام الانصارى المصرى ، حققه محمد محبى الدين ، مكتبة محمد على صبيح بمصر .
- ٣٨ - المفصل فى علم العربية ، الزمخشري ، دار الجيل بيروت ط ٢ .
- ٣٩ - نتائج الفكر فى النحو ، السهلى ، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا ، دار الاعتصام بمصر ط ٢ .
- ٤٠ - مع الهوامع فى شرح جمع الجوامع ، جلال الدين السيوطى ، تحقيق الدكتور عبد العالم سالم مكرم ، دار البحوث العلمية الكويت ١٩٧٥ م .

* * *

ثالثاً فهرست الكتاب

الموضوع	الصفحة
- مقدمة المحقق	٥
(شرح الأنوذج فى النحو	١
- مقدمة شرح الأنوذج	١
(الكلمة وأقسامها)	٣
- مقدمات	٣
- تعريف النحو	٣
- تعريف الكلمة	٤
- أقسام الكلمة	٥
- أقسام الكلام	٦
{ الباب الأول }	٨
* باب الاسم	٨
* تعريف الاسم	٨
أصناف الاسم :	١٠
الصنف الأول من أصناف الأسم : اسم الجنس	١٣
الصنف الثانى من أصناف الاسم : العلم	١٤
الصنف الثالث من أصناف الاسم : المعرب من الأسماء	١٦
* علامات الإعراب (الظاهرة)	١٧
* علامات الإعراب (غير الظاهرة)	٢١
* المنوع من الصرف	٢٣

(أقسام المعرب)

٢٣

القسم الأول مرفوعات الأسماء ٢٦

أولاً : الفاعل ٢٦

ثانياً : الملحق بالفاعل ٢٦

أولاً : المبتدأ والخبر ٢٨

المبتدأ ٢٨

الخبر ٢٩

أضرب الخبر ٢٩

تقديم الخبر ٣٢

حذف المبتدأ وحذف الخبر ٣٣

ثانياً : اسم كان ٣٥

ثالثاً : خبر إن ٣٦

رابعاً : خبر لا النافية للجنس ٣٨

خامساً : اسم ما ولا بمعنى ليس ٣٩

القسم الثاني : منصوبات الأسماء ٤٠

أولاً : المناعيل ٤٠

١ - المنعول المطلق ٤١

٢ - المنعول به ٤١

٣ - المنادى ٤٢

٤ - المنعول فيه ٤٧

٥ - المنعول معه ٤٩

٤٩	٥ - المفعول له
٥٠	ثانياً : الملحق بالمفاعيل
٥٠	١ - الحال
٥١	٢ - التمييز
٥٣	٣ - المستثنى ببلا
٥٧	٤ - الخبر فى باب كان
٥٧	٥ - الاسم فى باب إن
٥٨	٦ - اسم لا النافية للجنس
٥٩	٧ - خبر ما ولا بمعنى ليس
٦١	القسم الثالث : المجرورات
٦٦	الصف الرابع من أصناف الاسم : توابع المعرب
٦٦	١ - التأكيد
٦٩	٢ - الصفة أ - النعت الحقيقى
٧٢	ب - النعت السببى
٧٤	٣ - البدل
٧٦	- عطف البيان
٧٧	٤ - العطف بالحروف
٧٨	(الصف الخامس من أصناف الاسم) : المبنى من الأسماء
٧٩	١ - المضمرات
٨١	٢ - أسماء الإشارة
٨٣	٣ - الموصولات

٨٦	٤ - أسماء الأفعال
٨٨	٥ - المبنى من الظروف
٩٠	٦ - المركبات
٩١	٧ - الكنايات
٩٢	{ الصنف السادس من أصناف الاسم } : المثني
٩٥	{ الصنف السابع من أصناف الاسم } : المجموع أ - السالم
٩٥	١ - جمع المذكر السالم
٩٧	٢ - جمع المؤنث السالم
٩٨	ب - الجمع المكسر
٩٩	ج - جموع القلة والكثرة
١٠٢	د - جمع الجمع
١٠٣	{ الصنف الثامن والتاسع } : المعرفة والنكرة
١٠٥	{ الصنف العاشر والحادي عشر } المذكر والمؤنث
	المذكر والمؤنث
١١١	{ الصنف الثاني عشر } : المصغر
١١٧	{ الصنف الثالث عشر } النسب
١٢١	{ الصنف الرابع عشر } : أسماء العدد
	{ الصنف الخامس عشر } : الأسماء المتصلة بالأفعال
١٤٤	أو مشتقات الأسماء
١٢٤	١ - المصدر
١٢٦	٢ - اسم الفاعل
١٢٨	٣ - اسم المفعول

١٢٩	٤ - الصفه المشبهه
١٣٠	٥ - أفعال التفضيل
١٣٣	الباب الثانى : باب الفعل
١٣٤	أصناف الأفعال
١٣٥	١ - الفعل الماضى
١٣٦	٢ - الفعل المضارع
١٣٧	- رفع المضارع
١٣٨	- نصب المضارع
١٤٢	- جزم المضارع
١٤٤	الصف الثالث : فعل الأمر
١٤٥	{ الصف الرابع والخامس } : الفعل المتعدى وغير المتعدى ..
١٤٦	{ الصف السادس } : الفعل المبني للمفعول
١٤٩	{ الصف السابع } : أفعال القلوب
١٥١	{ الصف الثامن } : الأفعال الناقصة
١٥٤	{ الصف التاسع } : أفعال المقاربة
١٥٦	{ الصف العاشر } : فعلا المدح والذم
١٥٩	{ الصف الحادى عشر } : فعلا التعجب
١٦١	الباب الثالث : باب الحروف
١٦٢	حروف الإضافة :
١٦٣	الأول : مَنْ
١٦٤	الثانى والثالث : إلى وحتى

الرابع : فى	١٦٥
الخامس : الباء	١٦٦
السادس : اللام	١٦٧
السابع : رب	١٦٨
الثامن والتاسع : وار القسم وتاؤه	١٦٩
العاشر : على	١٧٠
الحادى عشر : عن	١٧١
الثانى عشر : الكاف	١٧٢
الثالث عشر والرابع عشر : مُذْ ومُذْ	١٧٣
١٥ : ١٧ : حاشا ، عدا ، خلا	١٧٤
- حذف حروف الجر	١٧٥
الحروف المشبهة بالافعل :	١٧٦
حروف العطف (الواو ، والتاء ، وحتى)	١٧٨
أو وأما	١٨٢
أم	١٨٤
لا ، بل ، لكن	١٨٥
حروف النفي	١٨٨
حروف التشبيه	١٩٢
حروف النداء	١٩٣
حروف التصديق	١٩٤
حروف الاستثناء	١٩٦

١٩٦	حروف الخطاب وما يلحقها
١٩٦	حروف الصلة
١٩٧	حرفا التفسير
١٩٧	الحرفان المصدريان
١٩٩	حروف التخفيف
٢٠٠	لولا لوما
٢٠١	حروف الترتيب
٢٠٢	حروف الاستقبال
٢٠٣	حرفا الاستفهام
٢٠٤	حرفا الشرط
٢٠٧	إذن
٢٠٧	حرف التعليل
٢٠٧	حرف الردع كلا
٢٠٨	اللامات
٢١٠	تاء التانيث
٢١١	النون المؤكدة
٢١١	هاء السكت
٢١٢	التنوين
٢١٢	شين الوقف وسينه
٢١٢	حروف الإنكار
٢١٤	حروف التذكير

الموضوع	الصفحة
* المراجع	٢١٧
* الشواهد القرآنية	٢١٩
* الشواهد الشعرية	٢٢٢
* الفهرست الموضوعى	٢٢٣

* * *

رقم الإيداع فى دار الكتب المصرية

٢٧٨٨ / ١٩٩٠ م

الترقيم الدولى : ٥٥٠٥ - ٤٧٢ - ٩٧٧

أبو سلوم المعتزلي

